

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

الجنس الإلكتروني وعلاقته بالجرائم اللاأخلاقية من وجهة نظر الاختصاصيين
الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل

نارمين يوسف أحمد طروه

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1444هـ/2022م

الجنس الإلكتروني وعلاقته بالجرائم اللاأخلاقية من وجهة نظر
الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل

إعداد:

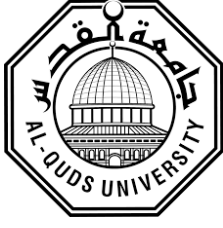
نارمين يوسف أحمد طروه

بكالوريوس علم نفس – توجيه وإرشاد، جامعة الخليل / فلسطين

المشرف: الدكتور عصام الأطرش

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في علم الجريمة –
كلية الآداب / عمادة الدراسات العليا / جامعة القدس.

1444 هـ – 2022 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج : علم الجريمة

إجازة الرسالة

الجنس الإلكتروني وعلاقته بالجرائم اللاأخلاقية من وجهة نظر الاختصاصيين
الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل

اسم الطالبة: نارمين يوسف أحمد طروه

الرقم الجامعي: 21911742

إشراف: الدكتور عصام الأطرش

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2022 / 12 / 13 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

التوقيع:

التوقيع:

التوقيع:

1- رئيس لجنة المناقشة: د عصام الأطرش

2- ممتحنًا داخليًا: د . اياد الحلاق

3- ممتحنًا خارجيًا: د. عايد لوريكات

القدس – فلسطين

1444هـ/2022م

إهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع:

إلى من قاد قلوب البشرية إلى مرفأ الأمان، معلم البشرية الأول محمد ﷺ.

إلى وطننا الغالي فلسطين الحبيبة وإلى شهداء فلسطين الأبرار.

إلى الذي كله ثقة أن هذا الطريق خُلق لي وطالما أدرك أنني سأصل لا محالة.. إلى الداعم الأول بكل شيء، إلى سندي وقوتي ومعلمي الأول.. إلى من علّمني العطاء دون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل فخر... (أبي الغالي) أطال الله في عمره .

إلى شمعة حياتي والمدرسة التي ترعرعتُ بها، إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب والحنان... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي.. إلى أغلى الحبايب (أمي الحبيبة) حفظها الله ورعاها .

إلى من قدّموا لي المساندة والدعم، إلى سندي وملادي وفلذات كبدي (إخوتي وأخواتي).
إلى أصدقائي ورفاقي، إلى من كانوا في السنوات العجاف سحبًا ممطرة، إلى من أنسوني في مشوار دراستي وشاركوني همومي تذكّارًا وتقديرًا، كنتم في الشدة عونًا وخير رفاق ... إلى ليالي دودين، والمهندسة أنوار طروة، وبيان مرقة، وأمونة طروة.

إلى القريبين من القلب والداعمين والمساندين في السراء والضراء... إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة .. إلى ذلك الصديق العظيم الذي شاركني الحلو والمر.

إلى كل من علّمني حرفًا .. إلى جميع أساتذتي الذين استفدت منهم، لكم كل المحبة والتقدير.

إقرار

أقر أنا معدة الرسالة بأنها قدّمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمّ الإشارة له حيثما ورد، وأنّ هذه الدراسة أو أي جزء منها لم يقدّم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: 

نارمين يوسف أحمد طروة

التاريخ: 2022/12/13م

الشكر والتقدير

قال تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ). [النمل:15]

بدايةً أتوجه بالشكر لله (ﷻ) الذي وفقني للوصول إلى هذه المرحلة العلمية العالية، ومهدّ لي الطريق لأن أكون بينكم اليوم لأناقش رسالتي الماجستير.

وأقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان من الدكتور الفاضل/ عصام الأطرش الذي أشرف على هذه الرسالة، ومنحني من وقته الثمين ومن بحر معلوماته وخبراته الواسعة؛ مما شكّل إضافة علمية كبيرة للعمل البحثي فجزاه الله خيرًا، كما أتوجه بالشكر من الدكتورة الفاضلة/ وفاء الخطيب منسقة برنامج علم الجريمة التي كان لها الدور الكبير في نجاح هذه الرسالة، فلها كل التقدير والامتنان.

والشكر موصول إلى أساتذة التحكيم لتوجيهاتهم ونصائحهم وكذلك السادة المناقشين لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة، وجهدهم العظيم الذي بذلوه حتى خرجت الرسالة إلى النور، وكذلك أوجّه خالص الشكر لكل الأساتذة الذي ساهموا ولو بالقليل من الدعم النفسي والمعنوي، وإلى جميع أساتذتي في قسم علم الجريمة وكلية الآداب - جامعة القدس- فلهم كل الشكر والتناء.

وأتوجه بالشكر والامتنان لكل من قدّم لي المساعدة خلال مرحلة إعداد الرسالة حتى إتمامها، وأخص بالذكر الأستاذ عاصم القواسمة، والدكتور محمد عكة، فجزاهما الله خيرًا.

وأخيرًا أتوجه بالشكر والتقدير من كل من ساهم في تشجيعي وعلى رأسهم أبي وأمي اللذين كانا معي طوال الطريق وساعداني على السير في طريق العلم، فجزاهما الله عني كل الخير.

الباحثة/ نارمين يوسف أحمد الطروة

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على الجنس الإلكتروني في المجتمع الفلسطيني وعلاقته بالجرائم اللاأخلاقية من وجهة نظر الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل، ومفهوم الجنس الإلكتروني والجرائم اللاأخلاقية وكيفية منع تفشيها في المجتمع، وذلك من أجل التعرف على انتشار هذه الظاهرة وكيفية الوقاية والحماية منها في المجتمع، والتعرف على العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني وتأثيراته وآليات مكافحته من قبل الجهات الخاصة وأشكاله ونسبة ارتكابها، مستخدمة المنهج المسح الاجتماعي لملاءمتها أغراض الدراسة. وقد تكوّن مجتمع الدراسة من (250) من الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل، وقد استخدمت العينة العشوائية بحيث تتناسب مع حجم المجتمع. أما أداة الدراسة فهي استبانة تمّ تصميمها لجمع البيانات المتعلقة بالموضوع، مستخدمة برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) لتحليل البيانات التي تم جمعها.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات، من أبرزها: وجود علاقة ترابطية بين الجنس الإلكتروني والجريمة الأخلاقية بشكل كبير؛ وإن العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية والسياسية تؤثر على الفرد في ممارسة الجنس الإلكتروني، وتساهم في انتشار الفساد والسلوك الأخلاقي السيئ؛ وللأسرة دور كبير في وقاية الأبناء من ممارسة الجنس الإلكتروني، وذلك من خلال زراعة الثقافة والقيم والتنشئة الصحيحة فيهم؛ وإن وجود الجرائم الأخلاقية وانتشارها أساسه الجنس الإلكتروني وتفكك المجتمع، وإن تطور التكنولوجيا ساهم في تطور الجرائم الأخلاقية بشكل أحدث، مواكبة مع التطور العالمي بأسماء جديدة وأساليب مبتكرة ساعدت في انتشار الجرائم الأخلاقية؛ واتضح أن الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين يؤكدون على وجود علاقة بين الجنس الإلكتروني والجرائم الأخلاقية على الرغم من اختلاف أماكن سكنهم وسنوات الخبرة ومؤهلاتهم التعليمية.

وقد قدمت الدراسة العديد من التوصيات، من أبرزها: حظر المواقع الإباحية حظراً كاملاً، وعدم السماح للأفراد بالوصول إليها بأي شكل كان؛ والعمل مع المؤسسات الاجتماعية بعرض حلقات توعية بمخاطر الجنس الإلكتروني وآثاره السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع؛ والتوعية الأسرية للأبناء بمخاطر الإنترنت وخاصة في الانحرافات الجنسية؛ وسنّ قوانين تحاسب وتعاقب من يمارس الجنس الإلكتروني؛ والتوسع في البحوث حول ظاهرة الجنس الإلكتروني وذلك لندرة البحوث والمعلومات حوله.

Cybersex and its relationship to immoral crimes from the point of view of social workers and psychologists in Hebron governorate

Prepared by: Narmin Yousef Ahmed Tarawa

Supervisor: Dr. Essam Al-Atrash

Abstract

The study aimed to identify cybersex in Palestinian society and its relationship to immoral crimes from the point of view of social workers and psychologists in Hebron governorate, and the concept of cybersex and immoral crimes and how to prevent their spread in the society, in order to identify the prevalence of this phenomenon and how to prevent and protect from it in the society and to identify on the factors leading to cybersex, its effects and mechanisms to combat it by the competent authorities, its forms and the rate to commit the crimes, using the social survey approach to fit the study's purposes . The study population consisted of (250) social workers and psychologists in Hebron governorate, and the random sample has been used to commensurate with the size of the community. As for the study tool, it is a questionnaire which is designed to collect data related to the subject, using the SPSS statistical package program to analyze data that is collected.

The study reached many conclusions, the most prominent of which are: the existence of a correlative relationship between cybersex and immoral crime in a significant way; And that the social, cultural, economic, legal and political factors affect the individual in the practice of cybersex, and contribute to the spread of corruption and bad immoral behavior; The family has a major role in protecting children from engaging in cybersex by cultivating the right culture, values and upbringing for them. The existence and spread of immoral crimes is based on cybersex and the disintegration of society, and with the development of technology, it contributed to the development of immoral crimes in a way of keeping pace with global development with new names and innovative methods that helped the spread of immoral crimes; It turned out that psychologists and social workers confirm the existence of a relationship between cybersex and immoral crimes, despite the differences in their places of residence, years of experience and educational qualifications.

The study presented several recommendations, the most prominent of which are: banning pornographic websites completely, and not allowing individuals to access them in any way; Working with social institutions by presenting awareness sessions about the dangers of cybersex and its negative effects on the individual, family and society; Raising family awareness of children about the dangers of the Internet, especially sexual perversions; Enacting laws that hold accountable and punish those who engage in cybersex; And the expansion of research on the phenomenon of cybersex due to the scarcity of research and information about it.

الفصل الاول

الإطار العام

1.1 مقدمة:

عرف الإنسان الجريمة منذ القدم، ومرّت عبر مختلف المراحل التي عاشها الإنسان، حيث تطورت الجريمة بتطور نمط حياة الإنسان، وأصبح المجرمون يستغلون مختلف الوسائل التي أنتجها هذا العصر في تطوير نشاطاتهم الإجرامية وتوسيعها، وكان التطور في مجال تكنولوجيا الاتصالات وشبكة الإنترنت أهم وسيلة لاستغلاله، حيث أصبح يستخدم في مختلف نشاطات الإنسان التجارية ومجالات التعليم والترفيه وتبادل الأفكار والمعلومات؛ مما أصبح من أخطر الوسائل الموجودة والمتوفرة لدى الجميع، وقد تطورت الجريمة عبر الإنترنت بشكل رهيب، وأصبحت تستخدم لجرائم أخلاقية وغيرها الكثير من الجرائم، وهنا نخص بالذكر جرائم الجنس الإلكتروني (صغير، 2013، ص1).

انتشرت الجرائم الأخلاقية بشكل كبير في المجتمع، وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتطورات التكنولوجيا؛ وذلك نتيجة متغيرات ثقافية ومدخلات مستحدثة على المجتمع، خاصةً عرض مواد إعلامية وثقافية وبثها أثرت في المجتمع وفي سلوكيات الأفراد داخل المجتمع، بسبب الاستخدام السلبي للتكنولوجيا الحديثة؛ مما أدى إلى زيادة معدلات الجريمة الأخلاقية (فرجاني، 2020، ص3).

انتقلت الجرائم الجنسية من العالم الواقعي إلى العالم الافتراضي، حيث تمّ استغلال مواقع التواصل الاجتماعي بجميع أشكالها في ارتكاب هذه الجرائم، حتى أصبحت ظاهرة اجتماعية متفشية في مختلف المجتمعات (طوالبية وماجن، 2015، ص 17).

وقد تمثلت الجرائم الجنسية على شبكة الإنترنت في المواقع الإباحية، والتحريض على الدعارة، والدعاية للشذوذ الجنسي، واستغلال الأطفال جنسياً، ثم انتشرت وتطورت إلى علاقات جنسية عبر الإنترنت، وأخطر ما تنطوي عليه هذه المواقع توفير الحرية الكاملة للأفراد؛ مما أدى إلى تحول المواقع إلى مكان مفتوح أمام الجميع لممارسة جميع الجرائم الأخلاقية وارتكابها، وهي تختلف من

دولة إلى أخرى؛ كون مفهوم الأخلاق يختلف حسب الدولة والعادات والتقاليد والدين (إبراهيم، 2013، ص 1098).

تعد الجرائم الإباحية الإلكترونية والجنس الإلكتروني أحد أهم الجرائم والأكثر تأثيراً في الأفراد والمجتمعات كافة، ولها تأثير مادي ومعنوي في المجني عليه، كما لها تأثير في المجتمع كافة إذا ما تمّ علاجها (اللوذي والذنيبات، 2015، ص 833).

كما يعاني الكثير من الأفراد من وصول رسائل غير لائقة بشكل متكرر، بدءاً من محاولة التعارف على أشخاص لا يعرفونهم، وبعد فترة وجيزة الطلب بشكل صريح وواضح ممارسة أفعال جنسية، وليس شرطاً المقابلة المباشرة من أجل الوصول إلى الهدف المراد؛ بل تمّ استغلال الدردشة والصفحات من أجل ممارسة الجنس والوصول له في أي وقت (جبران، 2014).

ينتشر الجنس الإلكتروني بشكل أسرع من سبل الحماية والوقاية منه، وهناك صعوبات له تتمثل في صعوبة إثبات هذه الجرائم بسبب عدم إيجاد الآثار الجرمية، كما أنّ التحقيق فيها يحتاج إلى خبرات فنية عالية الدقة للوصول إلى المجرم، والتقدم التكنولوجي الكبير ساعد على انتشار الجنس الإلكتروني حتى أصبح ظاهرة اجتماعية، وتعد ظاهرة الجنس الإلكتروني من أكثر القضايا التي انتشرت في المجتمعات عامة، ولم يقتصر على السيدات فقط؛ بل هو لا يعرف عمراً ولا جنساً، ودفعت مشكلات الإدمان الإلكتروني إلى زيادة التحريض على ممارسة الجنس بالإنترنت؛ مما أدى إلى تطور أشكال الجنس الإلكتروني، فشبكة الإنترنت بيئة خصبة لانتشار الجنس الإلكتروني بسرعة؛ لارتباطه بخفاء المعالم، وغياب الهوية التي تساعد المجرم على الهروب (مناجد، 2020، ص 100).

2.1 مشكلة الدراسة

تعد جرائم الجنس الإلكتروني من الجرائم الحديثة التي ظهرت مؤخراً في المجتمعات، ومنها المجتمع الفلسطيني؛ وذلك لصعوبة اكتشافها ومواجهتها وصعوبة إثباتها؛ كونها موجودة في عالم افتراضي مليء بالهكر والحسابات المزيفة. وانتشرت هذه الظاهرة بشكل كبير بسبب وجود عوامل ساعدت في الانتشار منها؛ التحرر والانفتاح وسرعة الاتصال، ولهذا تعددت صور ارتكابها وأشكالها، وكيفية القيام بها وتحولت من جرائم أخلاقية كانت تحدث في أماكن العمل والمدرسة والشارع والأماكن المغلقة إلى ممارسة الجنس إلكترونياً لسد حاجة الأفراد في تفرغ الغرائز الطبيعية؛ وذلك بفضل شبكة الإنترنت، حيث ظهرت انحرافات وجرائم معلوماتية متنوعة.

حسب دراسة (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية) أصبح التحرش الجنسي عبر الإنترنت أكثر انتشاراً في المجتمع الفلسطيني نتيجة التطور المتسارع في وسائل التواصل الاجتماعي، وأغلب ضحاياه من الإناث. وهذا ما أوضحه استطلاع الرأي لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، الصادر عن المركز العربي لتطوير الإعلام المجتمعي-حملة بعنوان "العنف الجندي ضد النساء الفلسطينيات في الحيز الافتراضي"؛ إذ بلغت نسبة النساء اللواتي أفصحن عن تعرّضهن للتحرش عبر الإنترنت 55%، من ضمنهنّ 34% تلقّين صوراً إباحية غير مرحّب بها، و16% تلقّين رسائل إلكترونية فيها تحرّش جنسيّ، و5% منهنّ أفصحن عن تعرّضهن للتحرش عبر الإنترنت بحسب ما جاء في تقرير صدر العام 2018، وأنّ 33.33% من النساء اللواتي تعرّضن للتحرّش عبر الإنترنت لا يعرفن المتحرّش، أو مرتكب فعل الابتزاز مسبقاً. ولجأت 71% من النساء إلى عدم وضع صورهن الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي، لأنهن لا يشعرن بالأمان، و25% من النساء أغلقن حساباتهنّ على وسائل التواصل الاجتماعي نتيجة لتعرّضهن للتحرش.

وحسب دراسة (قيسي، 2010، ص4) فإنّ حجم أكثر الجرائم الجنسية ما نسبته 53.6% من مستخدمي الإنترنت وجهت لهم دعوات من المواقع الجنسية عبر الإنترنت، وما نسبته 49.8% وجهت لهم دعوات من القوائم البريدية الجنسية الإباحية، و2% تعرضوا للتشهير من قبل الأشخاص على صفحات الإنترنت، في حين ما نسبته 5.2% تعرض أقاربهم ومعارفهم للتشهير من قبل الأشخاص على صفحات الإنترنت، و6.8% استخدم شخص ما بريدهم الإلكتروني لنشر المواد الإباحية، في حين 32.4% تعرض بريدهم الإلكتروني للإغراق بالمواد الإباحية من جهة مجهولة.

وفي ضوء ما تقدم جاءت هذه الدراسة؛ من أجل تسليط الضوء على الجنس الإلكتروني وعلاقته بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل، ومن أجل إيجاد حلول واقتراحات من النتائج التي تمّ التوصل إليها، ووضع أفضل الطرق وأنجحها للتقليل من هذه الجرائم التي تضر بالمجتمع. وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما واقع الجنس الإلكتروني في المجتمع الفلسطيني وعلاقته بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل؟

3.1 اسئلة الدراسة:

حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس لها، وهو: ما واقع الجنس الإلكتروني في المجتمع الفلسطيني وعلاقته بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل؟ وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني من وجهة نظر الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل؟

- ما آثار الجنس الإلكتروني على الفرد من وجهة نظر الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل؟

- ما طرق مكافحة الجنس الإلكتروني من وجهة نظر الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل؟

- ما علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين نحو واقع الجنس الإلكتروني وعلاقته بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل تُعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة، مكان السكن، التخصص)؟

4.1 أهمية الدراسة:

نظرًا لحدثة الموضوع وتطوره فهو موضوع حساس فيما يتعلق بخصوصية المجتمع الفلسطيني، وحدثت المعلومات التي سوف تتناولها الدراسة، كما أنّ قلة الدراسات والتقارير التي تحدثت عنها زادت من أهمية الدراسة، كما أنّ هذه الدراسة تساعد على توفير المعلومات اللازمة للاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين؛ من أجل القيام بتوعية الأفراد والتقليل من هذه الظاهرة، وفيما يلي توضيح الأهمية النظرية والتطبيقية:

الأهمية النظرية:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله (الجنس الإلكتروني)، وتعد بعض الممارسات الجنس الإلكتروني جريمة وهي جرائم مستحدثة، وبعضها الآخر يعد وسيلة لسد حاجات الناس خاصة المتزوجين التي ظروفهم أجبرتهم على البعد والحرمان، كما هو متعدد الأشكال والأنواع، وهذه الجرائم بحاجة إلى آليات مكافحة ووقاية بشكل يواكب تطورها، ومعرفة مدى مواجهة هذه الجرائم، وضرورة تطوير الإجراءات اللازمة لمكافحة هذا النوع من الجرائم، كما تبرز أهمية الدراسة من الناحية النظرية أيضا كون هذه الدراسة تعتبر الأولى التي تطرقت إلى الجنس الإلكتروني، فمعظم من تطرق إلى الجنس الإلكتروني كان من خلال مقالات أو تحليلات واجتهادات شخصية، حيث لم يدرس سابقاً واقع الجنس الإلكتروني في فلسطين بشكل منهجي علمي، وبالتالي ستساهم الدراسة الحالية في تزويد المكتبات الفلسطينية وإغناء الأدب النظري بدراسة حول الجنس الإلكتروني، والقدرة على الوقاية منه، وحماية الأفراد من التعرض له، كما يستفيد الباحثون منها من خلال اطلاعهم على نتائج الدراسة حتى يمكنهم من البناء عليها في أبحاث أخرى ذات علاقة بالموضوع.

الأهمية التطبيقية:

تتمثل أهمية الدراسة التطبيقية في أنها ستساعد الجهات الرسمية وغير الرسمية وأصحاب اتخاذ القرار بالتعرف على الجنس الإلكتروني كونه أصبح حديثاً ومنتشراً في المجتمعات، وخصوصاً الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين، إذ ستكون هنالك استفادة من نتائج الدراسة من خلال معرفة واقع الجنس الإلكتروني وعلاقته بالجرائم الأخلاقية، وأهمية الإجراءات اللازمة والمتبعة لمواجهتها، وضرورة تطوير هذه الإجراءات من أجل حماية الأبناء من التعرض لجرائم الجنس الإلكتروني، حتى يمكنهم من تقديم استشارات اجتماعية ونفسية حول الجنس الإلكتروني بناء على نتائج دراسة علمية، كما ستستفيد مؤسسات المجتمع المدني من هذه الدراسة من خلال الاستفادة أثناء وضع خططها لوقاية الجنس الإلكتروني ومكافحته، وحتى تستطيع عمل لقاءات إرشادية وتوعية في المجتمع. كما ستشكل هذه الدراسة أهمية بالنسبة للباحثين الذين ستمكنهم هذه الدراسة من التعرف على التأثيرات السلبية للجنس الإلكتروني وضرورة الرقابة الأسرية على الأبناء لمكافحة هذه الظاهرة.

5.1 أهداف الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة تحقيق الهدف الرئيس الآتي:

التعرف على واقع الجنس الإلكتروني في المجتمع الفلسطيني وعلاقته بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل.

وينبثق عنه الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرف على العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني من وجهة نظر الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل.

- بيان آثار الجنس الإلكتروني على الفرد من وجهة نظر الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل.

- معرفة طرق مكافحة الجنس الإلكتروني من وجهة نظر الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل.

- تحديد علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل.

6.1 حدود الدراسة:

حيث تمّ تحديد هذه الدراسة بالحدود الآتية:

- الحدود البشرية: اقتصرَت الدراسة في تطبيقها على الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل إذ بلغ عدد الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين المسجلين في نقابة الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين حسب قائمة العاملين في هذا المجال (700) أخصائي، وتم توزيع الاستبانة على (250) أخصائياً.

- الحدود المكانية: محافظة الخليل.

- الحدود الزمانية: تمّ إجراء الدراسة في العام الدراسي (2021 – 2022).

- الحدود المفاهيمية: تحددت الدراسة بالمفاهيم والمصطلحات المستخدمة فيها.

7.1 مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

هناك العديد من المصطلحات والمفاهيم ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ومن أهمها:

• الجنس الإلكتروني:

اصطلاحاً: "الجنس الإلكتروني أو الجنس عبر الإنترنت يُعرف بتجربة جنسية بين شخصين أو أكثر تجري عبر الإنترنت، وقد تتضمن صوراً أو مقاطع فيديو أو بثاً حياً عبر الكاميرا أو مجرد محادثة نصية تهدف إلى تحقيق الإثارة الجنسية وبلوغ النشوة الجنسية، فهو نشاطٌ متعدد المعالم بشكلٍ كبير". (العيد، 2018)

إجرائياً: هي العلاقة الجنسية التي تقام بين فردين أو أكثر قد يعرفان بعضهما البعض أو تكون بين مجهولين وهو كل فعل يقوم به الفرد مخالف للقيم والعادات والتقاليد باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وإشباع غريزته بطريقة غير سليمة، وتشمل أشكال الجرائم الأخلاقية بطريقة مستحدثة تواكب العصر التكنولوجي وهو ما ستقوم الاستبانة بقياسه.

• الجرائم اللاأخلاقية:

لغويًا: الأخلاق: "مجموعة صفات نفسية وأعمال الإنسان التي توصف بالحُسْن أو القُبْح" (مجمع اللغة العربية، 2015).

اصطلاحاً: "الجرائم المخلة بالأخلاق العامة أو الآداب العامة أو الزنا والاعتصاب الجنسي وهتك أو التحرش الجنسي أو الخلوة غير الشرعية، أو الشذوذ الجنسي (اللواط)، أو الدعارة، أو التحريض على الفسق والفجور والحض على الفساد وجرائم أخرى مخلة بالأخلاق، وتمثل جرائم ضد أنماط المجتمع المدني" (بادغيش، 2014، ص 10).

إجرائياً: لغايات هذه الدراسة تعرف الجرائم الأخلاقية إجرائياً بأنها: جرائم الاعتصاب، الزنا، التحرش الجنسي، هتك العرض وهي جرائم تمس الأخلاق ومضرة للمجتمع بكل المقاييس وهو ما ستقوم الاستبانة بقياسه.

الاختصاصي الاجتماعي:

اصطلاحاً: كل شخص يحمل مؤهلات عالية في الخدمة الاجتماعية، وقد تمّ إعداده نظرياً وعلمياً لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية في ضوء استعداده. (الأطرش، الهاجري، 2022)

إجرائياً: هو الشخص الذي يدرس أحد تخصصات علم الاجتماع ويعمل على مساعدة الأفراد في مشكلاتهم الاجتماعية التي يتعرضون لها ولا يستطيعون حلها بأنفسهم ويحتاجون إلى توجيهه ، بالإضافة إلى التقليل من المشاكل الاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع.

الاختصاصي النفسي:

اصطلاحاً: هو الذي يستخدم الأسس والتقنيات والطرق والإجراءات (الاختبار النفسي) والذي يتعاون مع غيره من الاختصاصيين في الفريق العيادي، مثل الطبيب، والاختصاصي الاجتماعي، كل في حدود عمله، وفي إطار من التفاعل الإيجابي، بقصد فهم ديناميات شخصية المفحوص، وتشخيص مشكلاته، والتنبؤ من احتمالات تطور حالته، ومدى استجابته لمختلف أساليب العلاج؛ ثم العمل للوصول بالمفحوص إلى توافق اجتماعي – ذاتي، أي أن الاختصاصي هو الذي يجمع بين دوره بوصفه عالماً ودوره بوصفه ممارساً عيادياً. (مليكه، 1977: 11)

إجرائياً: هو الشخص الذي يدرس أحد تخصصات علم النفس أو علم الاجتماع فهو المرشد، حيث يقوم بالدعم النفسي ومساعدة الآخرين في حل مشكلاتهم النفسية وتوجيههم والتوعية النفسية للأفراد واستخدام الاختبارات النفسية المناسبة معهم.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدارسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

1.2 الجنس الإلكتروني:

بدأ ظهور الجنس الإلكتروني مع بداية ظهور الإنترنت، ثم انتشر حتى أصبح موجوداً في جميع المجتمعات. وهو من الطرق البديلة والمتوفرة بشكل سهل جداً من أجل إشباع الرغبات والغرائز وتحقيق التوازن النفسي والبدني، والمغريات التي يقدمها الإنترنت كثيرة، فهو يعتمد على إثارة الخيال والتخيلات الجنسية بصورة مزدوجة وليست فردية (البدعش، 2013).

انتشر الجنس الإلكتروني عند جميع الفئات منها فئة الشباب الذين ليس لديهم القدرة على الزواج، وفئة المتزوجين حيث إن الأفراد المتزوجين أصبحوا يستخدمون الجنس الإلكتروني، ويتعدون عن الجنس الحقيقي والخيانة الزوجية، ويسعون إلى هذه الطريقة من أجل المتعة والتسلية وإشباع الغريزة الجنسية، والابتعاد عن المشكلات التي تواجههم في ممارسة الجنس الحقيقي. ويعد الجنس الإلكتروني بوابة الشر لإدمان العادة السرية وإدمان الأفلام الإباحية وطلب المزيد من الشهوة والشذوذ بأشكال مختلفة وتطبيقها، فهو يفقد براءة الإحساس، والشوق، ولذة العلاقة الجنسية الحقيقية بينه وبين زوجته أو مع زوجها فيما بعد؛ لأنه يقوم على التخيلات الجنسية والإثارة بطرق غير واقعية، مما يجعله غير راضٍ بعد ذلك عن العلاقة الطبيعية (النجار، 2014).

يحدث الجنس الإلكتروني في بعض الأحيان نتيجة قصة حب قوية بين الطرفين بينما الأغلبية بهدف إشباع الرغبات الجنسية بصورة مباشرة وصريحة، وبعد الوصول إلى الهدف تنتهي القصة بكل سهولة، كما أنها علاقات عابرة جداً، وأغلبها مدتها قصيرة الأمد، بسبب وجود بدائل كثيرة مختلفة ومتاحة بكل سهولة، وهناك بعض الحالات التي تكون طويلة الأمد عندما تتوفر فيها الألفة (فؤاد، 2014، ص170).

وبات الجنس الإلكتروني متنفساً سهلاً ومتاحاً وآمناً لتفريغ الرغبات الجنسية، كما أنَّ الإدمان الجنسي هو تمضية أوقات الفراغ في سلوك لا يمكن التحكم به (بن أحمد، 2010).

1.3.2 مسميات الجنس الإلكتروني:

Cybersex ، الجنس الحاسوبي، الجنس عبر الإنترنت، تنسكس الإلكترونية أو الإنترنت، العلاقات الجنسية عبر الإنترنت.

2.3.2 مفهوم الجنس الإلكتروني:

هناك تعريفات عدة للجنس الإلكتروني، ومن أهم هذه التعريفات ما يأتي:

عرف الجنس الإلكتروني بأنه: "هو تلك العلاقة التي تجمع بين شخصين من جنسين مختلفين، أو من الجنس نفسه أو أكثر، بواسطة شبكة الإنترنت، سواء عبر برامج المحادثة، أو من خلال بعض المواقع التي تقدم هذه الخدمة لمشتريها، وتكمن اللذة الجنسية حسبما يروي بعض مدمني هذه العلاقات، في أنَّ المرء يكون متحرراً من أي قيود تمنعه من ممارسة الجنس، والذي يعتمد بدرجة كبيرة على الجانب التخيلي، تماماً كما في مزاولة العادة السرية" (العيسوي، 2016).

كما عرف الجنس الإلكتروني بأنه: "عبارة عن عملية تتم بين فردين عبر وسائل الاتصال المتوافرة عبر شبكة الإنترنت، مثل: البريد الإلكتروني، أو الصور، والرسائل الجنسية، وغرف الدردشة، والمواقع الإلكترونية، ويعد من أنواع الجنس التخيلي، ويختلف عن الجنس عبر الهاتف في كونه عادةً يحدث بين أشخاص غير معروفين لبعضهم البعض" (المعرفة، 2009).

ويعرف الجنس الإلكتروني بأنه: "الكلام الجنسي بين طرفين اثنين، والقيام بأفعال جنسية متخيلة ترضي متطلبات الجسم وحاجاته الجنسية، ولو بشكل بسيط ومتخيل، ولكنه كافٍ بحال عدم توفر الشريك، وهو يبدأ من الكلام الجنسي في الدردشة، وينتهي بالكلام وإيحاءات الصوت والصورة" (البدعش، 2013).

ويعرف أيضاً بأنه: "لقاء جنسي بين شخصين عبر شبكة الحاسوب، بتبادل رسائل جنسية صريحة تصف الأفعال وردود الفعل، وفي بعض الأحيان صور وأفلام جنسية في تواصل لحظي عبر الدردشة النصية أو السمعية، وبعض الأحيان بإضافة البعد البصري عن طريق الكاميرات". وعرف كارنيس الجنس الإلكتروني بقوله: "يكرس الإنسان كل حياته للأنشطة الجنسية المختلفة، ولا يقتصر الأمر

على سلوك جنسي واحد بل يكون الجنس نقطة محورية للعديد من الأنشطة الجنسية بما في ذلك الاستمناء القهري، إدمان المواد الإباحية، استراق النظر والمكالمات الجنسية وغيرها من الأنشطة الجنسية" (فؤاد، 2014، ص 147).

نلاحظ من خلال التعريفات السابقة بأن الجنس الإلكتروني: يطلق عليه بعلم النفس اضطراب البصبة (voyeurism) هو إقامة علاقة جنسية بين الأفراد عن طريق الإنترنت ووسائل التواصل الحديثة، وتكوين علاقات غير شرعية وممارسة الجنس بطرق مختلفة دون ملامستهم لبعض عن طريق الكلام أو الصور أو الفيديو.

3.3.2 أنواع الجنس الإلكتروني بين الفردين:

يقسم الجنس الإلكتروني حسب جنس ممارسيه إلى قسمين، هما:

1. بين شخصين مختلفي الجنس (كرجل مع امرأة).
2. بين شخصين من الجنس نفسه (كرجل مع رجل)، (امرأة مع امرأة) في حالات المثلية الجنسية (المعرفة، 2009).

4.3.2 إشكالية ظاهرة الجنس الإلكتروني:

انتشرت هذه الظاهرة داخل المجتمعات العربية بين الشباب خاصة المتزوجين باقتراف هذه الأفعال، وبالتالي إنتاج كم هائل من المشكلات الاجتماعية والنفسية، وهناك أعداد لا حصر لها يمارسون الجنس على الشبكة، مما يحقق لهم النشوة الجنسية الخيالية، وتكمن المشكلة الحقيقية بنقل هذه الأفعال على الواقع والقيام بممارسة الجنس على الواقع؛ مما ينتج الزنا الحقيقي والزواج العرفي وعمليات الإجهاض، وبالتالي يصبح المجرم مسؤولاً أمام القانون والمجتمع (الاقتصادية، 2009).

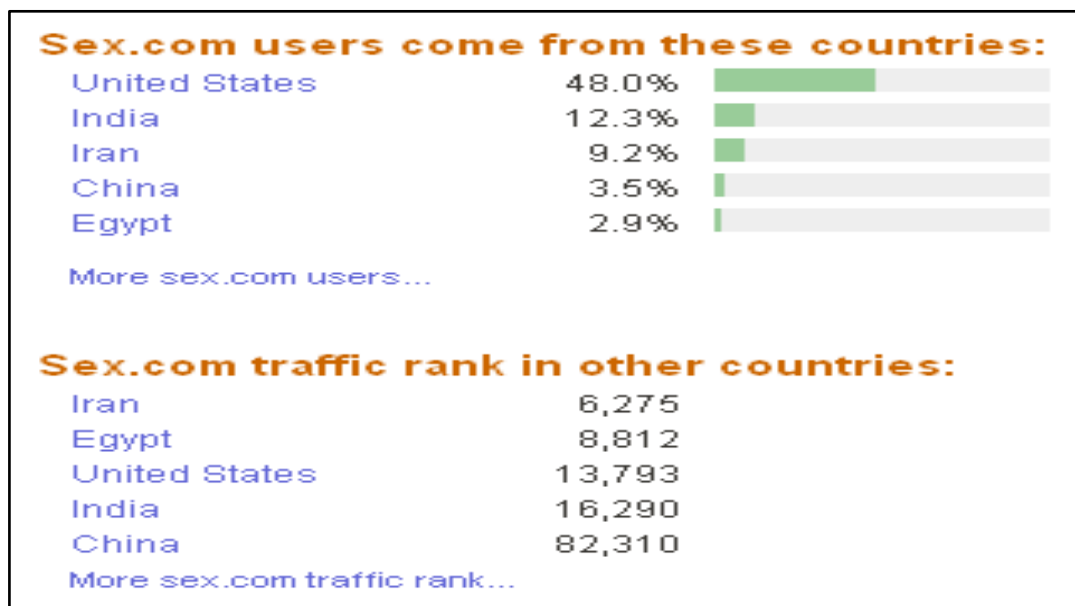
وهذه الظاهرة في تزايد مستمر بين ملايين من الناس، كما أنها تزداد تفاقمًا وخطرًا خاصة في الدول العربية وذلك حسب العادات والتقاليد المتبعة في المجتمع (المعرفة، 2009).

ويتضح مما سبق بأن الجنس الإلكتروني انتشر بشكل واسع في الآونة الأخيرة نتيجة للتطورات التكنولوجية الكبيرة، حيث انتشر بكل سهولة، وعند جميع الفئات دون استثناء نتيجة لتناولهم الأجهزة الإلكترونية والتحكم فيها دون رقابة ومحاسبة من قبل الآخرين، فبالنظر إلى ذلك إلى انحراف الأبناء نتيجة لتعلم سلوكيات منحرفة جديدة، والقيام بتطبيقها حتى يشبع الفرد ذاته، حيث انتشر في الفترة

الأخيرة عملية التقليد للآخرين دون محاولة التفكير بهذه السلوكيات إذا كانت مقبولة أم غير مقبولة، حيث ان المهم عند الفرد هو تحقيق ذاته وإشباع غرائزه.

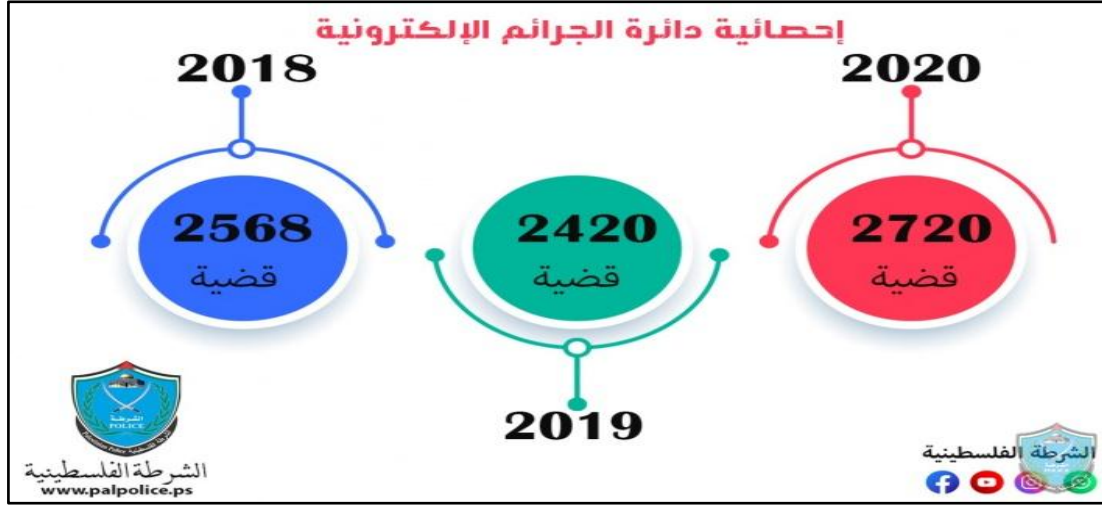
2 معدلات ممارسة الجنس الإلكتروني:

• حسب إحصائيات اليكسا



صورة تظهر معدلات الزوار لأحد المواقع الجنسية حسب إحصائيات "أليكسا" ويظهر أن أكثرهم يقعون في الولايات المتحدة، ويلاحظ أيضاً ارتفاع النسبة في كل من مصر وإيران والهند والصين (المعرفة، 2009).

• حسب إحصائيات مركز الشرطة خلال سنوات (2018، 2019، 2020)



حسب إحصائيات موقع الشرطة الفلسطينية 2021

5.3.2 العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني:

هناك عوامل ساهمت في استمرار ظاهرة الجنس الإلكتروني وانتشارها، منها:

(1) عوامل تتعلق بالمجتمع:

تنقسم العوامل التي تتعلق بالمجتمع المؤدية إلى الجنس الإلكتروني إلى:

(1) عوامل نفسية:

1. الانعزال عن المحيط والهروب من المجتمع والابتعاد عن الآخرين.
2. الآثار النفسية تمتد لسنوات طويلة مما يصبحون أكثر عرضة للإصابة بالقلق والاكتئاب والرهاب والهلع.
3. الوقوع ضحية للابتزاز والخضوع له وتنفيذ رغباته بالتالي يصبح في حالة صراع داخلي بالإضافة إلى الخوف من الفضيحة (الديب وسليمان، 2017: ص 169).

(2) عوامل اجتماعية:

1. المناهج التعليمية: وجود فجوة حقيقية بين الطالب والحياة العملية؛ إذ أصبحت المناهج التعليمية هدفها الأساسي ليس التعليم واكتساب الطالب المعلومات والمعارف الصحيحة، بل أصبحت المناهج

التعليمية فيها خلل كبير تحت على الانحراف وممارسة سلوكيات غير صحيحة، مما جعله هشاً ضعيفاً سهلاً للاستغلال، كما قلت الرقابة في المؤسسات التعليمية حيث أصبح من السهل انحراف الطلاب واصبحوا عرضة للابتزاز، إما أن يكونوا مجرمين او يكونوا ضحية سواء بالمدارس أو الجامعات.

2. تفشي المادية داخل المجتمعات: ظهور قيم فريدة تطمع للمصالح الشخصية وتحقيق العائد المادي حتى لو خالفت مبادئ الشرع والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، حيث أصبح الأفراد يهتمون بالمادية أكثر من الشرع والقانون (الاقتصادية، 2009).

3. تأخر سن الزواج: بسبب حالة الفقر التي يعاني منها الشباب، وعدم القدرة على الزواج، وبالتالي إقامة علاقات جنسية غير شرعية نتيجة لمتطلبات الحياة الزائدة وارتفاع تكاليف الزواج والمهور أدى ذلك إلى عزوف بعض الشباب عن الزواج وإشباع الغرائز بالطرق السهلة والمتوافرة لديهم (الصوراني، 2016).

وحسب إحصائية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: انخفاض في نسبة الزواج المبكر (لمن هم أقل من 18 سنة) لكلا الجنسين، فقد بلغت نسبة الإناث واللواتي عقد قرانهن خلال عام 2019 في العمر أقل من 18 سنة: 19.3% من إجمالي الإناث اللواتي عقد قرانهن خلال نفس العام؛ بواقع 19.0% من إجمالي الإناث اللواتي عقد قرانهن في الضفة الغربية، و19.9% من إجمالي الإناث اللواتي عقد قرانهن في قطاع غزة، في حين كانت هذه النسبة عام 2010 حوالي 24%. أما نسبة الذكور أقل من 18 سنة والذين عقد قرانهم خلال عام 2019 بلغت أقل من 0.9% من إجمالي الذكور الذين عقد قرانهم خلال نفس العام، في حين كانت هذه النسبة عام 2010 حوالي 2%.

وبلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور للعام 2019 في فلسطين 25.3 سنة وللإناث 20.7 سنة.

4. انهيار منظومة القيم الاجتماعية: تراجع منظومة القيم الاجتماعية الراسخة في أعماق المجتمع، وظهور منظومة قيمية جديدة أبرزها التغير الاجتماعي السريع حتى تواكب العصر الجديد وتغير القيم والمبادئ عند أفراد المجتمع إذ أصبح العيب مسموحاً به، ونتيجة لتطور التكنولوجيا أصبح هناك مفاهيم جديدة وبالتالي وجود مبادئ وقوانين جديدة في المجتمع تناسب التطور ولكن يوجد هنا فجوة نتيجة التعايش مع عصرين مختلفين مما يؤدي إلى وجود صراع بالأفكار والمبادئ بالتالي يؤدي بالأفراد إلى اختيار الطرق الأسهل وهو الانحراف عن المعتاد كما يلجأ إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في إشباع رغباتهم وغرائزهم بأفضل الطرق (ضرغام، 2018، ص 12).

5. التنشئة غير الصحيحة ونقص الوعي والكبت الاجتماعي: نشوء الفرد في بيئة خالية من التواصل والود، وعند حصول عاطفة جياشة عند الفرد يلجأ إلى استخدام ممارسات عبر مواقع التواصل خاصة في ظل غياب الرقابة الأسرية (الديب وسليمان، 2018، ص 165).

(3) عوامل ثقافية:

هي مجموع القيم الروحية والخلقية التي يقوم المجتمع بها، وتمتد العوامل الثقافية إلى المعارف والخبرات والأفكار التي يشترك فيها غالبية أفراد المجتمع، ومن أهم العوامل الثقافية التي أثّرت في انتشار ظاهرة التحرش الإلكتروني:

1. الغزو الثقافي في ظل العولمة وشبكة الإنترنت الدولية، ويزداد الغزو أكثر في المجتمع المليء بالأمية؛ وذلك يشكل خطراً على المجتمع.
2. انتشار ثقافة العنف، وذلك بسبب الظروف التي تعيش فيها فئات المجتمع مثل: التفكك الأسري، وضعف الوازع الديني، وانتشار الفضائيات، وبالتالي فقدان السيطرة على الأفراد.
3. الانفتاح الاجتماعي (الصدمة الثقافية)، وانتشار الخصوصيات على المواقع، وسهولة الوصول إليه في أي وقت، وعدم القدرة على إدارة العلاقات مع الآخرين من خلال الوسائل الحديثة بشكل صحيح (ضرغام، 2018، ص 13).
4. تدني المستوى الثقافي، وعدم إعداد الطالب والتوعية عن الثقافة الجنسية بمؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة (شهاب، 2008، ص 3).

(4) عوامل اقتصادية:

1. البطالة وغلاء المعيشة: عدم وجود فرص عمل مناسبة، وارتفاع تكاليف المعيشة، يدفع الفرد لليأس والإحباط وإفراز همومه في هذه الممارسة، وقضاء وقت ينسى فيه مشكلاته (الاقتصادية، 2009).
- وحسب الإحصاء الفلسطيني فقد بلغ معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في عام 2022 حوالي 24٪ مقارنة مع 26.4٪ في العام 2021، من جهة أخرى بلغ إجمالي نقص الاستخدام للعمالة 31 ٪، وذلك وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية المنقحة (ICLS-19th). وبلغ إجمالي الاستخدام الناقص للعمالة 500 ألف شخص، حيث يتضمن هذا العدد 56 ألف من الباحثين عن عمل المحبطين و22 ألف في العمالة الناقصة المتصلة بالوقت. وسجلت محافظة الخليل أعلى معدل بطالة

في الضفة الغربية حيث بلغ 16.9% تلاها محافظة جنين 16.8% تليها محافظة بيت لحم 15% في حين سجلت محافظة القدس أدنى معدل بطالة (3.2%)، بالمقابل سجلت محافظة دير البلح أعلى معدل بطالة في قطاع غزة حيث بلغ 54.8% تلاها محافظة خان يونس 49.4% في حين سجلت محافظة شمال غزة أدنى معدل بطالة بواقع 38.4%.

2. انتشار التطور التقني في العصر الحديث بشكل كبير وواسع، وسهولة الاتصال والتواصل بين الناس (الصوراني، 2016).

3. عدم وجود مورد رزق؛ مما يجعل الأسر تبحث عن لقمة العيش بكل الوسائل المتاحة، وجعل الأبناء يقومون بتقديم طلبات للعمل عبر الإنترنت، فيقع ضحية للاستغلال الجنسي الإلكتروني، وتزداد الطلبات باستمرار (شنتير، 2018، ص 309).

(5) عوامل قانونية:

1. غياب المشرع عن تجريم هذه الظاهرة: ما زالت هذه الظاهرة غريبة وجديدة، ولم يضع المشرع قانوناً خاصاً بها يجرمها (الاقتصادية، 2009).

2. عدم وجود حماية قانونية تمنع الأفراد من الوصول إلى المواقع (شهاب، 2008، ص 3).

3. ضعف التشريعات القانونية: يؤدي انتشار الإنترنت إلى إلغاء الحواجز الجغرافية بين دول العالم وقصر المسافات؛ وبالتالي ظهور فراغ تشريعي في الأنظمة والقوانين عند تطبيقها على عالم الإنترنت، فالقوانين لا تتطور بنفس سرعة تطور الإنترنت، وبالتالي تمادي الأشخاص في انتهاك خصوصية الآخرين في ظل غياب الردع القانوني (عبد الله ومصطفى، 2020، ص 150).

4. وجود نقص كبير في القوانين التشريعية في تجريم الجنس الإلكتروني (شنتير، 2018، ص 309).

(6) عوامل سياسية:

عدم الاستقرار السياسي: عدم استقرار الوضع السياسي يؤدي إلى اضطرابات داخلية أو حروب أهلية، وبالتالي هجرة أعداد كبيرة من السكان بحثاً عن الأمان، وفي هذه الأثناء يتعرض الكثير من الأفراد لجرائم الاستغلال الجنسي الإلكتروني (شنتير، 2018، ص 308).

(2) عوامل تتعلق بالأسرة:

(1) عوامل نفسية:

1. الحرمان العاطفي: فقدان العاطفة من الأسرة هو السبب الأكبر في لجوء الأبناء إلى شبكات الإنترنت، وقد يكون في البيت مُهمَّشًا، فيبحث عما يسد هذه الحاجة، وعند توفير الحب والعاطفة يبقى تأثير هذه المواقع أقل وعدم اللجوء إليها.

2. الشك والثقة الزائدة: يجب على الآباء أن يزرعوا الثقة بنفوس أبنائهم، لكن ليست ثقة عمياء، وكما يقول المثل "حرص ولا تخون" (الاقتصادية، 2009).

3. البرودة العاطفية والجنسية بين الزوجين مع عدم إتقان فنون الجنس (الصالح، 2018).

4. غياب الرقابة الأسرية: نقص الوعي والتوجيه من قبل الأهل لأبنائهم وعدم الإنصات إلى أحاديثهم ومشكلاتهم، وبالتالي الشعور بالنقص عند الفرد واللجوء إلى شبكات التواصل، حيث يصبح مدمناً على المواقع واكتشاف كل ما هو جديد وبالتالي الوقوع كضحية (غندور، 2020، ص 152).

(2) عوامل اجتماعية:

1. ضعف دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، وشلة الرفاق الفاسدة، وما يثيرونه من محاولات التجريب، وغياب البديل (الاقتصادية، 2009).

2. غياب أو افتقار الدور التربوي للأسرة مع غياب الرقابة، والانفتاح الزائد ومنح الحرية دون ضوابط. (الصالح، 2018)

3. صعوبة التحدث مع الأبناء في أمور التربية الجنسية من باب الحشمة أو الانغلاق.

4. تجاهل الزوج أو الزوجة لمشاعر ومتطلبات ورغبات الطرف الآخر.

5. جهل الأهل في استخدام الإنترنت وعدم المعرفة بساليباته (شهاب، 2008، ص 3).

6. دخل الأسرة المنخفض: حيث لا يستطيع إشباع احتياجات الأبناء؛ مما يؤدي إلى اللجوء إلى القيام بسلوكيات انحرافية مثل السطو والتحايل والابتزاز وغيرها (عبد الله ومصطفى، 2020، ص 151).

(3) عوامل تتعلق بمرتكب جريمة الجنس الإلكتروني:

(1) عوامل نفسية:

1. أوقات الفراغ: إنَّ الفراغ قاتل يجعل الفرد يبحث عن وسائل كثيرة لسد هذا الفراغ، وقد يلجأ إلى طرق غير صحيحة (الاقتصادية، 2009).

2. سهولة إخفاء الهوية: يعد الشاب شديد الخجل لديه القدرة على التحرش بكل سهولة على المواقع بسبب سهولة التخفي، فهو يتحول إلى شخص غير خجول على المواقع، حيث يستطيع التواصل مع أي فتاة يريد لها (ضرغام، 2018، ص 9).

3. الرغبة في الانتقام مع عدم القدرة على المواجهة: استخدامهم ممارسات التحرش الجنسي الذي يشعرونهم بمزيد من القوة والسيطرة التي تطلبها نرجسيتهم، وهوسهم المرضي بملاحقة ضحاياهم في كل زمان ومكان (الديب وسليمان، 2018، ص 167).

4. نقص الثقة بالنفس: ليس لديه القدرة على المواجهة، وتقدير ذات متدنٍ، كما توجد لديه اضطرابات نفسية، لذلك يلجأ إلى الجنس الإلكتروني (غندور، 2020، ص 153).

5. الشعور بالضيق نتيجة العجز عن تحقيق الأحلام والطموح، وخاصة الأفراد الذين يحلمون بالزواج ولا يستطيعون نتيجة الوضع المادي، حيث يلجأون إلى الانحراف الجنسي (الصالح، 2018).

6. الحرمان الجنسي: هو أحد المتغيرات النفسية المرتبطة بالجنس الإلكتروني، حيث أدى ارتفاع سن الزواج بالإضافة إلى تعاطي المخدرات لدى فئة الشباب ساهم في حدوث الممارسات الجنسية. (عبايو، 2018: ص 204)

(2) عوامل اجتماعية:

1. تعقيد فكرة الاستمتاع بالعلاقة الحميمة بين الزوجين: بسبب حالة الجهل بالثقافة الجنسية في المجتمعات العربية، وبدأت مشكلات عدم انتظام العلاقة الحميمة للزوجين، وأصبحت العلاقة روتينية يصحبها الملل، مما يدفع الفرد إلى التجديد عن طريق ممارسة الجنس الإلكتروني (الاقتصادية، 2009).

2. الرغبة الجنسية: تكون دافعاً للتحرش الإلكتروني، حيث يلجأ إلى استخدام أساليب مختلفة حتى يتمكن من إشباع هذه الرغبة بأي وسيلة (ضرغام، 2018، ص 9).

3. العنف الجسدي أو اللفظي من قبل الأسرة والبيئة التي يعيش فيها.

4. الخلط بين العرف والمبادئ عند الزواج فالفتاة ليس لها رأي عند الزواج، لذلك تتجه للخيانة فتتخذ سبباً للميل للجنس الإلكتروني (بن أحمد، 2010).

5. عامل التخفي: منح الشخص القوة على الاختفاء وعدم الظهور أمام الآخرين بخاصية إخفاء الظهور؛ مما يؤدي إلى الحرية بشكل أكبر في التعبير عن الرغبات والاحتياجات، وعدم التقيد بالمعايير الاجتماعية والأخلاقية، كما يشعر بالأمان والراحة، وبالتالي زيادة الاندفاع في السلوكات الفاضحة (فؤاد، 2014، ص 163).

ويتضح مما سبق بأن هناك عوامل كثيرة لها دور كبير في انتشار الجنس الإلكتروني، ولا تقتصر على فئة معينة؛ وإنما هناك عوامل لها علاقة بالفرد الذي يمارس الجنس الإلكتروني، وعوامل لها علاقة بالأسرة، بالإضافة إلى عوامل لها علاقة بالمجتمع، جميعها تساهم في زيادة انتشار هذه الظاهرة، حيث إن سهولة الوصول إلى هذه المواقع والتواصل مع الآخرين، وسهولة ممارسة الجنس الإلكتروني سهلت عليهم ذلك، بالإضافة إلى الانفتاح الكبير الذي حدث في المجتمع والذي ساعد وساهم في سهولة التواصل بين الجنسين؛ مما كان له الدور الأكبر في انتشار ممارسة هذه الظاهرة دون الاهتمام بشرع ودين أو قوانين.

6.3.2 مميزات الجنس الإلكتروني:

إن الجنس الإلكتروني كما له مخاطر وسلبات، له أيضاً مميزات، ومن أهم مميزاته:

1. أنها خيالية وخالية من الأذى الجسدي.

2. الابتعاد عن الفضيحة والسرية التامة (العيسوي، 2016).

3. سهولة الحصول على شريك جنسي والتعارف عليه دون قيود (سكران، 2019).

4. إمكانية إخفاء الهوية الشخصية والحصول على إشباع الغريزة بكل سهولة (العيد، 2018).

ويتضح مما سبق أنه على الرغم من وجود مميزات لممارسة الجنس الإلكتروني، إلا أنه يبقى في ظل مخالفة الشرع والدين والعادات والقيم المتوارثة في المجتمع الفلسطيني، حيث إن الذكور يتقبلون ممارستهم الجنسية الإلكترونية ولكن لا يتقبلون ممارسة أخواتهم، كما أن الانكشاف وممارسة الجنس مع فرد آخر غير زوج هو حرام شرعاً ومخالف للعادات والتقاليد المتعارف عليها في المجتمع الفلسطيني، وخاصة المجتمع الخليلي الذي يعرف بالعقل المتشدد، ولكن هذه الممارسات تتم بالخفاء دون الإفصاح عنها، حيث ينتج عنها مشكلات نفسية واجتماعية بما لا تحمد عقباه، فضلاً عن الابتزاز الجنسي والإلكتروني بممارسة الجنس أو الحصول على الأموال؛ بهدف عدم نشر الصور أو الفيديوهات للضحية.

7.3.2 آثار الجنس الإلكتروني:

توجد تأثيرات وسلبيات للجنس الإلكتروني وخطورة الاستمرار فيه، ومن أهم هذه التأثيرات:

(1) تأثيرها على ممارس الجنس الإلكتروني:

- الإصابة بالعجز الجنسي، وعدم القدرة على ممارسة العلاقة الحميمة في حالة الزواج مستقبلاً.
- تلحق أذى في نفس الفرد، فقد تؤدي به إلى إدمان هذه العادة، وعدم القدرة على تركها.
- العزلة الاجتماعية بين الفرد والناس، وإصابته بالخمول (العيسوي، 2016).
- إصابة بعض الأفراد بهوس ممارسة الجنس، بالتالي إدمان ممارسة الجنس.
- زيادة الشعور بالحزن والوحدة وقد يصل إلى الاكتئاب.
- استغلال الطرف الآخر عن طريق الابتزاز العاطفي أو الجنسي أو المادي.
- يشكل خطراً على الصحة النفسية للأفراد (العيد، 2018).
- الإصابة بالالتهابات بسبب تكرار الممارسة والمحاولات الكثيرة (الصوراني، 2016).
- الشذوذ الانحرافي عن الجنس الطبيعي، وإدمان الممارسات الشاذة، وبالتالي يجعله عاجزاً عن ممارسة الجنس الطبيعي والزواج مستقبلاً.

- الإدمان على الإنترنت؛ مما يؤدي إلى صراع نفسي داخلي (شهاب، 2008، ص 4).

- تؤثر المادة الجنسية على المشاهد، وتصيبه بحالة تهيج في الرغبة الجنسية.

- تؤدي المادة الجنسية لإصابة الشباب بأمراض عضوية وصحية نتيجة إدمان "العادة السرية"، فضلاً عن تأثيرها السلبي مستقبلاً على المعاشرة الزوجية (فرجاني، 2020، ص 14).

- تزداد حدة تأثير مشاهدة المواقع على الأطفال والمراهقين، حيث يحل محل الصورة الذهنية للأنثى في عقل الطفل، والتي تتحول من كائن يحترمه ويتعايش معه إلى مجرد رمز جنسي (اللبان، 2016).

- تأثيرات سلوكية على الفرد، فيصبح لديهم قابلية أكثر في الممارسات الجنسية الشاذة أو الاعتداء الجنسي والاعتصاب (أمين وأسيري، 2017، ص 91).

(2) تأثيرها على الأسرة:

- الخيانة الزوجية من قبل الزوج أو الزوجة لأنهم يلجؤون إلى الجنس الإلكتروني (العيوي، 2016).

- عدم الشعور بمتعة جنسية مع الزوج أو الزوجة (الحريري، 2010).

- تؤثر المادة الجنسية في العلاقات الزوجية وتصيب الأسرة بالضرر (فرجاني، 2020، ص 14).

- تؤثر في المشاعر العاطفية للزوج أو الزوجة (أمين وأسيري، 2017، ص 91).

- إدمان الوسائل الإباحية يؤدي إلى تفكك الروابط الزوجية (بادغيش، 2014، ص 13).

(3) تأثيرها على المجتمع:

- ممارسة الجنس الإلكتروني يكون وسيلة لانتشار الفساد والانحطاط الأخلاقي وذلك بسبب ممارسة الجنس بطريقة منافية للأخلاق.

- ممارسة الجنس الإلكتروني له تأثير على المستوى التعليمي (شهاب، 2008، ص 4).

- الابتزاز المالي، وخسارة المنصب والمكانة الاجتماعية، والاستدراج للزنا الحقيقي، تحت ضغط نشر الصور والأسرار الخاصة (الحريري، 2010).

- تؤدي إلى ضرر كبير على أفراد المجتمع، وتهدد الأمن الاجتماعي، وتساعد على انتشار الجرائم الأخلاقية، مما يضر بمؤسسات الدولة (فرجاني، 2020، ص 14).

- تأثيرها لا يقتصر على الصغار وسن الشباب؛ بل لها تأثير كبير على كبار السن؛ مما يؤدي بهم إلى الانحراف وارتكاب الجرائم (اللبان، 2016).

- إنّ تفشي الوسائل الإباحية من الأسباب المباشرة في تفشي أنواع أخرى من الجرائم والمآسي الاجتماعية.

- إنّ السمة الموحدة لمقتربي القتل الجماعي هو ارتكاب الجرائم لأسباب جنسية ثم تتطور عملياتهم الإجرامية من إدمان الجنس إلى التعذيب والقتل، وفعل الفاحشة في جثث الأموات، وغير ذلك من الجرائم المريعة.

- تؤدي المواقع الإباحية إلى زنا المحارم، والذي أصبح منتشرًا، ويزداد أكثر، ويشكل خطرًا كبيرًا وأشد قسوة ضد الإنسانية والتعاليم الدينية في المجتمعات الإسلامية (بادغيش، 2014، ص 13).

ويتضح مما سبق بأنّ تأثيرات ممارسة الجنس الإلكتروني لم تقتصر على ممارستها فقط، بل تمتد إلى الأسرة وإلى المجتمع ككل، إذ إنها قد تؤدي إلى الطلاق، والتفكك الأسري والمجتمعي، وتشتت الأبناء وانحرافهم، والفرد الذي يكتشف أنه يمارسها يؤثر على أقاربه وأسرته وعلى سمعته في المجتمع، حيث تصبح وصمة عار ويصبح منبوذًا اجتماعيًا نتيجة الانجراف نحو تحقيق الشهوات الجنسية وإشباع رغباته.

9.3.2 آليات مكافحة الجنس الإلكتروني:

حتى يتم التقليل من ظاهرة الجنس، يجب على المجتمع والأفراد أخذ الاحتياطات والبحث عن حلول خاصة بهذه الظاهرة ومواجهتها، ومن أهمها:

(1) آليات رسمية:

1. قيام الحكومات بحظر وفلترة المواقع الإباحية والمخلة بالآداب العامة من ناحية، وتكثيف الجهود الاستيعابية والتوعوية والتنموية للشباب من ناحية أخرى.

2. تؤدي المؤسسات الدينية والإعلامية والتربوية دورًا في التوعية من مخاطر الجنس الإلكتروني(الصالح، 2018).
3. نشر الثقافة الجنسية بين أفراد المجتمع بالصورة الصحيحة بطريقة واعية للمتزوجين وغير المتزوجين (الصوراني، 2016).
4. طرحها في المناهج المدرسية، بعيدًا عن الخجل وأسلوب الإنكار الجماعي.
5. دور المدرسة والمسجد في بيان الحكم الشرعي لهذه الممارسات المنحرفة الشاذة.
6. فرض رقابة قوية على المواقع الجنسية عن طريق برامج قوية وفعّالة، وعدم الاكتفاء بحجب مواقع يمكن الالتفاف عليها ببرامج متوفرة عند الجميع.
7. نشر الوعي الإلكتروني وتنقيف الأهل بالمواقع الإلكترونية وبأخطارها (الحريري، 2010).
8. سنّ قوانين تعاقب المجرمين الذين يقومون بالاستغلال الجنسي أو الابتزاز الجنسي (العيد، 2018).

(2) آليات غير رسمية (مجتمعية):

1. إدراك ربّ الأسرة بأنه كلما كانت علاقته بالأبناء قوية قلّت فرصة انحرافهم.
2. إرشاد الأسرة لأبنائها في كيفية استغلال العالم المتاح بين أيديهم، وتشجيع استغلال أوقات الفراغ في الأنشطة المختلفة المهمة لهم.
3. رقابة الآباء على الأبناء وحمايتهم من الأذى وإعطائهم الأمان والثقة (الصالح، 2018).
4. عدم استخدام الاسم الحقيقي، واستخدام برامج أمان رقمي.
5. عدم الوثوق بشخص غريب، وعدم تقديم له أي معلومات شخصية (العيد، 2018).

ويتضح مما سبق بأنّ آليات مكافحة الجنس الإلكتروني كثيرة، منها: آليات رسمية من قبل الحكومة والدولة والمؤسسات الخاصة التي تهتم بالتوعية والوقاية من الانحرافات الجنسية بكل أشكالها، من خلال تقوية هذا الجانب بالتوعية والإرشاد، وآليات غير رسمية من قبل الأسرة من خلال التوعية والمراقبة والاهتمام بالأبناء، وزراعة القيم والمبادئ الصحيحة، وأيضًا من قبل الفرد نفسه في حماية

ذاته عن طريق المراقبة الذاتية وحماية نفسه من القراصنة، وعدم تسريب معلومات خاصة به تفادياً لمشكلات كثيرة، منها الابتزاز الجنسي.

10.3.2 أشكال الجنس الإلكتروني:

تعددت صور ممارسة الجنس الإلكتروني وأشكاله، وفيما يلي تفصيل هذه الأشكال، وهي:

1. التحرش الجنسي الإلكتروني.

2. هتك العرض الإلكتروني.

3. التتمر الإلكتروني.

4. الابتزاز الإلكتروني.

5. مشاهدة المواقع الإباحية الإلكترونية.

نبدأ هنا بطرح كل شكل على حدة بجميع تفاصيله:

أولاً: التحرش الجنسي الإلكتروني

بدأت ظاهرة التحرش الإلكتروني منذ بداية الإنترنت، حيث بدأت بتلقي رسائل تعرف عادة بـ "Spam" تدعوهم للصدقة والتعارف، ومع انتشار الإنترنت تحولت الرسائل الكتابية إلى صوتية وصور ومكالمات عبر مواقع مختلفة، ولم يقتصر الأمر على الفتيات فقط، بل العديد من الرجال تم تلقيهم لرسائل غير مناسبة، تتضمن صوراً وعبارات ودعوات للتعارف بشكل غير لائق (جبران، 2014).

يحدث التحرش الجنسي الإلكتروني عبر مجموعة متنوعة من التطبيقات، أهمها: غرف الدردشة، منتديات الإنترنت، مواقع التواصل، الرسائل الفورية، البريد الإلكتروني، الصور الرمزية، النوافذ المنبثقة، الإعلانات، الروابط التلقائية، البريد المزعج (الديب وسليمان، 2018، ص162).

ويحدث التحرش الجنسي الإلكتروني بصورة عشوائية من قبل شخص أو جهة مجهولة لا تعرف الضحية فتظهر كظهور إعلانات المواقع الإباحية، ويمكن أن يتم بين أشخاص يعرفون بعضهم

البعض، فهو يكون عادة من الكلمات والصور والإجراءات الجنسية الصريحة أو الاستفزازية، ولا ينطوي على إجراءات جسدية (فؤاد، 2014، ص 167).

مفهوم التحرش الجنسي الإلكتروني:

تمّ تعريف التحرش الجنسي الإلكتروني بتعريفات عدة، ومن بينها ما يأتي:

يعرف التحرش الجنسي الإلكتروني بأنه: "استخدام شبكة الإنترنت أو وسائل الاتصال الحديثة للتواصل مع أنثى بغير رغبتها باستخدام كلمات أو إيهاءات أو صور ذات طبيعة جنسية، ما قد يؤدي إلى تعرضها لأذى نفسي أو جسدي" (ضرغام، 2018، ص 5).

كما عرف التحرش الإلكتروني بأنه: "استخدام شبكة الإنترنت في التواصل مع المرأة بقصد إيذاها والإضرار بها جنسياً وابتزازها اجتماعياً" (الديب وسليمان، 2018، ص 163).

ويُعرف التحرش الجنسي الإلكتروني بأنه: "استخدام للوسائل الإلكترونية ووسائل التواصل في توجيه الرسائل التي تحتوي على مواد تسبب الإزعاج للمتلقى، سواء كانت هذه المواد تلميحاً للرغبة بالتعرف إلى المتلقى، لأهداف جنسية، أو كانت تحتوي على عبارات أو شتائم جنسية، أو صوراً، أو مشاهد فيديو جنسية، أو التهديد والابتزاز باستخدام صور الضحية، أو استخدامها فعلاً دون موافقة صاحبها أو دون علمه، ومشاركتها عبر وسائل التواصل الإلكتروني المختلفة" (جبران، 2014).

ويعرف أيضاً التحرش الإلكتروني بأنه: "القيام بإرسال التعليقات أو الصور أو الفيديوهات غير المرغوبة والمسيئة أو غير اللائقة عبر الإيميل أو الرسائل الفورية ووسائل التواصل الاجتماعي أو المنتديات أو المدونات أو مواقع الحوار عبر الإنترنت. ويعد من الجرائم المعلوماتية التي تحدث على شبكة الإنترنت عبر مختلف مواقع التواصل الاجتماعي الذي يسبب الانزعاج للضحية، ويؤدي إلى نتائج إما اجتماعية تعود على الفرد والمجتمع معاً؛ كالانحلال الخلقي أو الفساد الاجتماعي، وإما نفسياً متعلقة بالضحية نفسها كالأمراض والاضطرابات النفسية" (طوالبية وماجن، 2015، ص 50).

ويعرف التحرش الإلكتروني بأنه: "شكل من أشكال التحرش الجنسي العام، والذي تتعرض فيه الضحية لتحرش جنسي (متعمد أو غير متعمد)، يكون باستلام رسائل تحتوي على عبارات خارجة وصور أو مواقع جنسية، كذلك التهديد أو عبارات بذينة بصورة مفاجئة، من خلال العديد من الطرق منها: الدردشة، منتديات الإنترنت، مواقع التواصل الاجتماعي، الرسائل الفورية، البريد الإلكتروني،

الصور الرمزية، الإعلانات على الإنترنت، التحويل/ الربط التلقائي، البريد المزعج، النوافذ المنبثقة" (فؤاد، 2014، ص 143).

من خلال التعريفات السابقة نعرف التحرش الإلكتروني بأنه: مضايقات وإزعاجات يقوم بها شخص تجاه أشخاص آخرين من خلال إرسال رسائل أو تعليقات جنسية لهم عبر المواقع الإلكترونية.

الفرق بين التحرش الواقعي والتحرش الإلكتروني:

1. التحرش الواقعي: مادي يحدث فيه انتهاك للجسد.

2. التحرش الإلكتروني: هو رمزي لا يحدث فيه انتهاك للجسد.

أنماط التحرش الإلكتروني:

1. التحرش اللفظي: يتمثل في إرسال الكلمات الخادشة للحياء، أو مكالمات صوتية تحتوي لفظ جنسي، وطلب ممارسة الجنس الإلكتروني.

2. التحرش البصري: يتمثل في إرسال الصور والمقاطع الجنسية، والطلب من الضحية الكشف عن أجزاء من جسدها (الديب وسليمان، 2018، ص 163).

3. التحرش بالإكراه: هو وضع ضغط على الضحية عن طريق استخدام تهديدات صريحة قد تكون من أقارب، أو أصدقاء تم التعرف إليهم، وشاركت الضحية الكثير من المعلومات المهمة خلال مرحلة التعارف، حيث تم استغلال المعلومات من أجل التحرش (فؤاد، 2014، ص 169).

سمات شخصية المتحرش الإلكتروني:

يقسم المتحرش الإلكتروني من وجهة النظر النفسية إلى:

1. أشخاص يخشون المواجهة لذلك يلجؤون إلى مواقع الإنترنت.

2. أشخاص يسعدون بالنصب والاحتيال على الآخرين واستغلالهم.

3. أشخاص يشعرون بسعادة جنسية عند تحدثهم بكلمات جنسية.

4. المتحرش المستبد الذي يتخذ من التحرش الجنسي وسيلة عقاب للضحية.

5. المتحرش المتخفي، الذي يخفي شخصيته.

6. المتحرش العنيد الذي يصر على التحرش على الرغم من الرفض.

7. المتحرش غير المؤهل الذي يريد التحرش فقط.

سمات شخصية المتحرش بها الإلكترونية:

إنَّ كل السيدات والفتيات عرضة للتحرش الإلكتروني، ولا يقتصر على مستوى اجتماعي أو اقتصادي معين، وتم تصنيف شخصية الضحية التي تتعرض للتحرش إلى:

1. الضحية التي تستجيب مباشرة.

2. الضحية التي تستجيب بعد تكرار الطلب، وتكون استجاباتها بعبارات رفض الحديث.

3. يضم كل من تتصرف بطريقة منطقية وسوية ورفض جميع المحاولات، واللجوء إلى الأهل أو تقديم بلاغ عند الشرطة (ضرغام، 2018، ص 7).

ثانياً: هتك العرض الإلكتروني

إنَّ هتك العرض الإلكتروني هو إزعاج للآخرين، وفضحهم والاستمتاع بإغضابهم، وتشويه سمعتهم، وهو خطير جداً على الأفراد والمجتمع؛ لِمَا له من أضرار كثيرة تصيب المجتمع.

مفهوم هتك العرض الإلكتروني

يعرف هتك العرض بأنه: "هو قيام عدد من الأفراد باستدراج شخص عن طريق أحد الوسائل الإلكترونية وقيامهم بتجريدته من ملابسه، ومن ثم تصويره دون رضاه وهو عارٍ من الملابس، وبعد ذلك قيامهم بنشر تلك الصور" (البدوي، 2020، ص 76).

وبناءً على التعريفات السابقة، نعرف هتك العرض الإلكتروني بأنه: حصول أفراد على صور أو تعرية شخص غصباً عنه، وتصويره ونشر هذه الصور وفضحه، والقيام بابتزازه وذمه، كما أنَّ برامج تعديل الصور ساعدت المجرم على تعديل الصور إلى صور فاضحة ونشرها مع كلام مسيء له.

ثالثاً: التنمر الإلكتروني

يعد التنمر الإلكتروني أحد الآثار السلبية من ظهور التطور التكنولوجي بالرغم من أن التنمر سلوك ظهر قديماً إلا أنه زاد مع ظهور العالم الافتراضي وزادت خطورته، ويتضمن التنمر الإلكتروني أشكالاً متعددة من تحرشات ومضايقات عن بعد باستخدام وسائل التواصل الإلكتروني بهدف الضرر وإيذاء الآخرين، وقد تكون هوية المتنمر معروفة للضحية أو مجهولة. (مدوري وزغدودي، 2020: ص15)

مفهوم التنمر الإلكتروني

يعرفه بيرين ولى على أنه " شكل من أشكال العدوان، يعتمد على استخدام وسائل الاتصال الحديثة وتطبيقات الانترنت (الهواتف المحمولة، الحاسوب المحمول، كاميرات الفيديو، البريد الإلكتروني، صفحات الانترنت) في نشر منشورات (بوستات) أو تعليقات تسبب الضرر بالآخرين، أو الترويج لأخبار كاذبة، أو إرسال رسائل إلكترونية لإلحاق الضرر المعنوي والمادي بالآخرين" (محمد، 2019: ص 194).

ويعرف أيضاً بأنه "سلوك عدواني يتم فيه استخدام شبكة الانترنت وتطبيقاتها، ووسائط التكنولوجيا الحديثة، من أجل إلحاق الأذى النفسي أو المعنوي أو الجسدي على الآخر، وهو من أخطر أنواع سلوك التنمر باعتبار أدواته متاحة للجميع والتحكم فيها صعب" (بومشطة، 2021: ص 156).

وبناء على التعريفات السابقة، نعرف التنمر الإلكتروني بأنه هو سلوك عدواني يتم عبر وسائل التواصل الحديثة من أجل إلحاق الضرر والأذى النفسي أو الجسدي أو الجنسي بالآخرين، ويعد من أخطر أنواع التنمر نتيجة الانفتاح والتطور وسهولة استخدام المواقع من أجل التنمر.

رابعاً: الابتزاز الإلكتروني (التهديد الإلكتروني)

تعد جريمة الابتزاز الإلكتروني من إحدى الجرائم المستحدثة حيث ظهرت مؤخراً وأثرت على العديد من أفراد المجتمع وذلك من خلال التهديد بالصور أو بالمعلومات التي تم الحصول عليها من قبل الجاني مما يؤدي إلى المس بحرمة الحياة الخاصة بالفرد أو الجهة التي ترتبط بهذه المعلومة (سليبي، 2020: ص24).

مفهوم الابتزاز الإلكتروني

يعرف بأنه "الحصول على المال أو المنافع من شخص بالجبر والإكراه بواسطة التهديد بفضح بعض أسرارهِ التي يمتلكها. ويعرف بأنه الحصول على معلومات سرية أو صور شخصية أو مواد فيلمية تخص الضحية واستغلالها لأغراض مالية أو القيام بأعمال غير شرعية" (السند، 2018: ص15).

وتعرف جريمة الابتزاز الإلكتروني بأنها: "حصول الجاني على معلومات وسجلات ومستندات تتعلق بالضحية، ويقوم بتهديده بكشفها وفضحه والتشهير به في حال لم يستجيب لطلباته، مما يؤثر على الضحية نفسياً فيستجيب الجاني ويستجيب لرغباته ويبقى أسيراً لها" (التميمي، 2019: ص13).

وبناء على التعريفات السابقة، نعرف الابتزاز الإلكتروني بأنه جريمة ترتكب بحق الآخرين من خلال الحصول على معلومات أو صور وغيرها تخصهم ومن ثم استغلالها من أجل ابتزازه حتى يحقق غايته من وراء الابتزاز سواء غاية مادية أو جنسية.

خامساً: المواقع الإباحية الإلكترونية

ارتداد المواقع الإباحية والشراء منها، أو الاشتراك فيها، أو إنشائها، يكون الهدف منها الربح المادي، ويوجد على الإنترنت آلاف المواقع الإباحية، وتوجد قوائم خاصة للشواذ، وزيارة الصفحات الإباحية تبدأ بفضول ثم تتطور إلى إدمان وتوجه نحو الجريمة، وانتشار مواقع المحادثة أدى إلى ظهور سلوك جديد وهو ممارسة الجنس عبر الإنترنت (بوشكيوه، 2009، ص5).

تشمل المواد الإباحية على الإنترنت المواقع والمجلات الإباحية، وتحميل وتنزيل ونقل المواد الإباحية بشكل غير قانوني، وتشمل أيضاً المشاركة مع الأصدقاء وإرسالها إلى جهاز آخر، كما تشمل المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال (Huma, 2020: 23).

تحمل المواقع الإباحية عددًا من القيم السلبية على الشباب، وتؤدي إلى نشر الرذائل في المجتمع، والأخطر هو انتشار هذه المواقع بشكل كبير، وانتشار مقاهي الإنترنت، وأجهزة اللابتوب المحمولة والأجهزة اللوحية والتليفونات المحمولة الذكية؛ الأمر الذي يتطلب وضع رقابة على الإنترنت وبصفة خاصة على المواقع الإباحية (اللبان، 2016).

مفهوم الجرائم الإباحية الإلكترونية

تعرف الجرائم الإباحية بأنها: "كل فعل- أو امتناع عنه تمثّل بإرسال أو نشر عمل إباحي أو تمثّل بإعداد أو حفظ أو معالجة أو عرض أو طباعة أو نشر أو ترويج أنشطة أو أعمال إباحية أو اتصال بالدعارة أو الأعمال الإباحية، والذي تمّ بصورة قسدية بواسطة استخدام نظام معلومات أو الشبكة المعلوماتية أو ما يماثلها من الوسائل الإلكترونية" (اللوzy والذنيبات، 2015، ص 835).

وعرفت بأنها: كل المواد المرئية أو المرئية المسموعة، أو المقروءة، التي تتناول قصصًا وموضوعات جنسية، طبيعية كانت أو شاذة، بهدف إثارة الغرائز، واستهواء متابعيها (أمين وأسيري، 2017، ص 78).

وسمّي البعض الإدمان على الأفلام الإباحية بالسيرير، ويعرف إدمان الجنس على السيرير بأنه: تحميل الكثير من المواد الإباحية، والتجارة فيها، والتفاعل مع المحتويات الجنسية حتى أصبحوا مدمنين على تحميل المواد الإباحية، أو الحديث مع أفراد غرباء في مواقع التواصل والحصول على الغزيرة الجنسية، ويستغل ميزة إخفاء الشخصية للوصول إلى المحتوى الذي يريده" (العصيمي، 2010، ص 30).

من خلال التعريفات السابقة نعرف المواقع الإباحية بأنها: القيام بنشر أو صناعة الصفحات الإباحية والقيام بمشاركتها، ونشر الصور والفيديوهات، وتنزيل هذه الصور والفيديوهات وتنقلها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وعرضها أمام المجتمع؛ مما يعرض الآخرين إلى مشاهدة هذه المواقع، وقد يؤدي إلى انحراف سلوكياتهم، حيث تحتوي هذه المواقع على شذوذ جنسي.

2.2 الجرائم اللاأخلاقية:

تعتبر الأخلاق عن الأفعال الحميدة والقيم الثابتة والصالحة لكل زمان ومكان، وتتماشى مع الأعراف والعادات والتقاليد لكل الشعوب، فهي الأساس لتحديد تصرفات الأفراد وسلوكهم دون إجبار أو إكراه، فالأخلاق تقوم على ضبط سلوك الإنسان في جميع مجالات حياته (الخريجي، 2009).

تعد الجرائم الأخلاقية من المخالفات الإنسانية والأخلاقية التي يمارسها أفراد المجتمع، وتشكل تهديدًا لأمن المجتمع، وتشير الإحصائيات والدراسات إلى ارتفاع معدل الجرائم الأخلاقية في البلاد العربية؛ وحسب الإحصائيات والدراسات الجنائية والاجتماعية ظهرت معدلات الجريمة الأخلاقية في المجتمعات العربية في مطلع التسعينيات، وذلك يؤكد على ارتباط الجريمة الأخلاقية بثقافة العولمة، كما أنَّ العادات والتقاليد نبذت الانحراف الأخلاقي في المجتمع (فرجاني، 2020، ص 11).

كما تعد الجرائم الأخلاقية من أخطر أنواع الجرائم التي تمس المجتمع بشكل عام والأسرة بشكل خاص، وهي أبشع جرائم الاعتداء على الأخلاق؛ لأنها تخدش شرف الإنسان وعرضه، والجرائم الأخلاقية قد تقوم على الواقعة الجنسية التامة؛ كالاعتصاب والزنا والفاحشة بين ذوي المحارم، كما قد تتم بدون فعل كالترش الجنسي والفعل العلني المخل بالحياء مثل: هتك العرض، والجامع بينهم جميعًا دائمًا عدم رضا الضحية ما عدا الزنا الذي يتم برضا الطرفين، وهذه الجرائم تشمل كل التصرفات والأفعال والسلوكيات بهدف إشباع الرغبة الجنسية بطريقة غير شرعية. (مشتهة ورحاب، 2020، ص 710)

تنوعت الجرائم الأخلاقية وأصبح لها أشكال وأنماط جديدة، وذلك بسبب دخول وسائل الاتصال والتواصل وانتشار التقنيات الحديثة في العالم، كما أنَّ أكثر جرائم الاعتداء على العرض تقع على صغار السن من ذكور وإناث، وقد يرافقها اعتداءات جسدية، ومن الممكن أن تصل إلى القتل، فلذلك يجب وضع حماية جنائية تكفل حياة الأفراد ومنع الاعتداء عليهم (فرجاني، 2020، ص 23).

1.2.2 مفهوم الجرائم اللاأخلاقية:

تعرف بأنها: "الجرائم المخلة بالأخلاق العامة أو الآداب العامة أو الزنا والاعتصاب الجنسي وهتك العرض أو الترشح الجنسي أو الخلوة غير الشرعية أو الشذوذ الجنسي (الواط)، أو تعاطي البغاء أو الدعارة أو التحريض على الفسق والفجور، والحض على الفساد، وجميع الجرائم المخلة بالأخلاق، وهي جرائم ضد أنماط المجتمع المدني" (فرجاني، 2020، ص 11).

كما عرفت بأنها: "جميع الأفعال والسلوكيات التي تقع بالاعتداء على عناصر البيئة الأخلاقية، وبصفة خاصة تلك الأفعال التي تستخدم في ارتكابها شبكة الإنترنت مثل الفعل الفاضح، والتعرض للإناث على وجه يخدش الحياء والإعلان عن البغاء، وممارسة الفجور، وجميع الصور الأخرى المرتبطة بذلك من شأنها أن تحدث تلوثًا قيمياً وأخلاقياً" (الألفي، 2010، ص 65).

تعريف الجرائم اللاأخلاقية حسب الدراسات القانونية والتشريعية: " هي الفعل الفاضح الذي يرتكبه شخص لإشباع غريزته الجنسية والذي يعد مخالفا لما هو متبع طبقا للعادات والأعراف السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد وأنه يشكل بهذا الفعل مخالفة قانونية تؤدي إلى إدانة مرتكب الفعل". (الحوات، 1998: ص 42)

من خلال التعريفات السابقة، نعرف الجرائم الأخلاقية بأنها: السلوكات والأفعال المخالفة للقيم والعادات والتقاليد والقانون والإخلال بالنظام العام في المجتمع الفلسطيني، وجميع الجرائم التي تتعدى على الحياة الخاصة بالفرد في المجتمع.

التفسير القانوني للجرائم اللاأخلاقية:

" يعتبر رجال القانون السلوك الجنسي المنحرف جريمة لا بد من المعاقبة عليها طالما توافرت فيها الأركان الرئيسية الآتية: الركن المادي وهو الفعل أو الممارسة (إلحاق الضرر والأذى بالغير)، الركن المعنوي بتوفر الإرادة الحرة والتمتع بالقوى العقلية، الركن القانوني بوجود نص قانوني يجرم الفعل الجنسي ويضع عقابا له، والقصد الجنائي بتعمد ارتكاب الجريمة، وبناء على ذلك يعتبر القانون الشخص مجرما أو قام بالجريمة الجنسية عندما يخرج عن أوامر القوانين يتوقع عقوبة محددة ضده حيث إن كل سلوك جنسي يطبق عليه أحد نصوص التجريم إذا قام بها شخص أهل للمسئولية الجنائية". (الحوات، 1998: ص 32)

2.2.2 العوامل المؤدية إلى الجرائم الأخلاقية

(1) عوامل نفسية:

1. شعور الشباب بالضياع وعدم القدرة على تحقيق الذات: العجز عن تحقيق الأحلام يدفع الفرد إلى التنفيس ضد الآخرين، ويصب عنفه وعدوانه على شخص يكره أو يوجه له عدوانا ما، كما يلجأ إلى قضاء أوقاته بإشباع غريزته الجنسية بالشكل المناسب له وبأقل التكاليف (طوالبية وماجن، 2015، ص 47).

2. الحرمان العاطفي: الإشباع العاطفي يكون من الوالدين، فهو يمنح شعور الأمن والحنان والاستقرار النفسي، وعند الحرمان العاطفي من الأهل يحدث اختلال في شخصية الفرد؛ مما يجعله يشعر بالنقص والعدوان تجاه الآخرين، وبالتالي يدفعه إلى ارتكاب الجرائم، مما يجعل الفرد يلجأ إلى طلب الحب

والحنان من الآخرين بالتالي الممارسة الجنسية حتى يشبع هذه العاطفة الجنسية (عبدالله ومصطفى، 2020: ص147).

3. الصراع النفسي والأزمات الداخلية حيث يظهر على مرتكب الجرائم الأخلاقية اضطراب انفعالي (الحوات، 1997: ص25).

4. لدى الكل استعداد إجرامي نحو الجرائم الجنسية إلا أن البعض يقوم بدور التنفيذ وذلك نتيجة وجود خلل في تكوينهم العضوي والنفسي يجعلهم أقل قدرة في التكيف مع متطلبات الحياة الاجتماعية وأقل قدرة في كبح غرائزهم الفطرية (عكة، 2020، ص 13)

(2) عوامل اجتماعية:

أولاً/ الأسرة: فالأسرة من أقوى المؤسسات الاجتماعية في تكوين شخصية الفرد وتعلمه السلوكيات، فهي الدعامه الأولى في إرساء القواعد والمعايير والقيم الاجتماعية والدينية الأساسية عند الفرد، وللأسرة تأثير كبير في تكوين شخصية الفرد، فهي الخلية الأساسية التي يتلقى فيها الفرد المبادئ الأولى للسلوك الإيجابي والسلوك السلبي (عسوس، 1993، ص 19).

وتوجد أسباب تتعلق بالأسرة تؤدي إلى الجرائم الأخلاقية، منها: ضعف الرابطة الاجتماعية والدينية بين أفراد الأسرة الواحدة، وضعف علاقات القرابة والجوار، وعدم القدرة على النظر إلى صلة الأرحام كركيزة أخلاقية أساسية، وغياب الضبط الاجتماعي في الأسرة، وضعف الرقابة الاجتماعية، وتفكك العلاقات الأسرية (أبو عواد، 2018، ص 265).

تقسم العوامل الأسرية إلى:

1) التفكك الأسري: ويصنف التفكك الأسري إلى صنفين:

أ- التفكك المادي: هو غياب أحد الوالدين أو كليهما وهو بما يعرف بالحرمان، وقد يكون بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجرة، ويعد الحرمان من أهم العوامل التي تدفع الفرد إلى الانحرافات السلوكية وارتكاب الجريمة.

ب- التفكك المعنوي: هو انعدام التكيف والتوافق بين الوالدين، ووجود خلافات مستمرة بينهم أو أن يكون أحد الوالدين قد سلك طريق الجريمة، ويشمل سوء المعاملة للأبناء وفقدان الحب والحنان.

2) ضعف التربية الجنسية للأبناء: يقع على الأسرة المسؤولية الأكبر في توضيح التربية الجنسية لأبنائها، ويقصد بالتربية الجنسية تعليم الطفل وتوعيته بالاختلافات بين الجنسين، وتزويده بالمعلومات الصحيحة عن أعضاء الجسم حتى يكون على وعي إدراك بكيفية المحافظة على نفسه (عبد الله ومصطفى، 2020، ص 147).

ثانيًا/ المدرسة: هي المركز الثاني في تكوين شخصية الفرد، فإنَّ المدرسة تركز على الثقافة السائدة للطبقات الوسطى والعليا متناسبة الاهتمام بثقافة أطفال، كما تقوم بإعادة إنتاج معايير الطبقات المتوسطة والعليا وقيمها التي تختلف مع قيم الطبقات الدنيا ومعاييرها، وهذا يعرف بالتهميش لثقافة هذه الفئات؛ مما يعرض أطفال هذه الفئة إلى الانحراف والانحلال بسبب التمييز والمعاملة التي يتعرضون لها.

ثالثًا/ التربية الدينية: حيث تشترك كل من الأسرة والمدرسة في ترسيخ الوازع الديني في نفوس الأفراد منذ الصغر، فإذا فشلت مهمة أي منهما أو الاثنين؛ أدى ذلك إلى انحلال في شخصية الفرد وبالتالي الانحراف، فالدين من الضوابط الاجتماعية القوية المسيرة للسلوك الأخلاقي، كما جاء تنظيم العلاقات الجنسية واضحًا في الإسلام (عسوس، 1993، ص 22).

رابعًا/ جماعة الأقران: تعد من الأسباب الرئيسة التي تدفع الفرد إلى ارتكاب السلوك الإجرامي عن طريق اختلاطه وتفاعله مع رفقاء السوء، فالفرد يتأثر بسرعة كبيرة بالمحيط وبأصدقائه أكثر من المدرسة والوالدين (عبد الله ومصطفى، 2020، ص 147).

خامسًا/ وسائل الإعلام: تؤدي هذه الوسائل دورًا مهمًا في حياة الأمم، إذ تعكس أنماط حياة وعادات وتقاليدها تختلف من مجتمع إلى آخر، فهناك وسائل إعلامية تمجد الجريمة والمجرمين والدعارة ومساوئ الأخلاق، وتؤدي دورًا كبيرًا في توجيه الفرد إلى الرذيلة والإجرام، ووسائل إعلامية تمجد الفضيلة ومكارم الأخلاق تساعد على تهذيب الأفراد والابتعاد عن الرذيلة والجريمة، ويختلف تأثير الوسائل على الأفراد حسب الخصائص الشخصية لكل فرد (عسوس، 1993، ص 27).

سادسًا/ غياب التنشئة الاجتماعية السليمة: تعد من الركائز الأساسية وتحظى باهتمام كبير في ميادين العلوم الاجتماعية، وتهدف إلى اكتساب الفرد سلوكًا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة حتى يتمكن من التوافق الاجتماعي مع المجتمع، وإنَّ انعدام التنشئة الاجتماعية السليمة يؤدي إلى انحراف الفرد ودفعه إلى ارتكاب الجريمة (عبد الله ومصطفى، 2020، ص 146).

سابعا/ الخلوة والاختلاط: الدعوة إلى الاختلاط بين الجنسين وإزالة القيود بشكل كامل؛ مما يؤدي إلى توسع دائرة الاختلاط في الجامعات والملاهي والحياة العملية، وقد تحدث الخلوة بين الشاب والفتاة حيث لا يستطيع أحد التحكم في هذه الخلوة (زحاف ودحماني، 2015، ص 31).

ثامنا/ الخمر والمخدرات: تعد من الأسباب المباشرة التي تؤدي إلى الإجرام، كما تؤثر في الجهاز العصبي عند الإنسان، وبالتالي يفقد سيطرته والتحكم بذاته؛ مما يدفعه إلى ارتكاب الجرائم، والإدمان عليها يؤدي إلى ارتكاب العديد من الجرائم المختلفة مثل الزنا والقتل (عبد الله ومصطفى، 2020، ص 147).

(3) عوامل اقتصادية:

1. الوسط الثقافي والاقتصادي: هو وجود طبقات اجتماعية عدة وجماعات اجتماعية عدة في الوسط نفسه، وبالتالي التأثير في بعض الأفراد لممارسة الجريمة عن طريق المخالطة خاصة أصحاب الأخلاقيات الفاسدة، كما أن تفاوت الطبقات يساعد الأفراد الذين لا يستطيعون الزواج بممارسة الجرائم الاخلاقية، والأفراد من ذوي الطبقات العليا تلجأ إلى الجرائم الأخلاقية حتى يرفهوا عن أنفسهم ونوع من أنواع التغيير والتجديد (عسوس، 1993، ص 25).

2. الفقر: يعد الفقر من أهم الأسباب الاقتصادية المؤثرة في ارتفاع معدلات الانحراف والجريمة، في حين انخفاض دخل الأسرة يولد لدى أفرادها الشعور بالحرمان، وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية؛ مما يدفع إلى ارتكاب الجرائم مثل السرقة والرشوة أو ارتكاب الجرائم الجنسية كالاعتصاب والابتزاز الجنسي والابتزاز المالي (عبد الله ومصطفى، 2020، ص 147). إذ إن الفرد عندما يحتاج المال يلجأ إلى استخدام أسوأ الطرق من أجل الحصول على المال وقد يلجأ إلى استخدام اساليب الابتزاز الجنسي أو ممارسة الجنس مقابل المال.

3. استغلال السلطة: استغلال أصحاب العمل للأفراد الذين يعملون معهم من أجل ارتكاب الجرائم الجنسية، وفي حالة الرفض يتم طرده من العمل ومعاقبته واتهامه بأمر مخالف حتى لا يستطيع إيجاد عمل آخر (زحاف ودحماني، 2015، ص 32).

4. الغزو الثقافي في ظل العولمة: بالرغم من إيجابيات العولمة والتكنولوجيا إلا أن لها سلبيات على الفرد، حيث تجذبه نحو اللهو والتسلية، ولكثير من أشكال الفساد، بسبب انتشار أشكال الانحراف بصور جديدة عبر المواقع أمام الأفراد دون الاهتمام للعمر أو المرحلة التي يعيش فيها، وبالتالي

تؤثر فيه بشكل كبير، بالإضافة إلى انتشار المواقع الإباحية التي بسهولة يحصل عليها الفرد واصبحت في متناول الجميع مما أدى إلى انتشار الانحرافات الجنسية بشكل أكبر (طوالبية وماجن، 2015، ص 47).

(4) عوامل سياسية:

1. الاعتداءات خلال الحروب: انتشار الجرائم الجنسية في فترة الحروب، وخاصة استغلال فتيات العدو من خلال الممارسات الجنسية يشعروهم بالسعادة والفرح والانتصار.

2. الاعتداء على المهاجرين: ارتكاب الجرائم الجنسية على المهاجرين والمسافرين من أجل إرغامهم على العودة إلى بلدانهم أو مغادرة المنطقة السكنية التي يتواجد فيها حتى يتم الضغط عليهم وخروجهم من مكانهم (زحاف ودحماني، 2015، ص 33).

3. دور الاحتلال الإسرائيلي في انتشار الجرائم الأخلاقية: وذلك بسبب افتقار المجتمع الفلسطيني لأدنى طرق التوعية الاجتماعية، ويفتقر لأبسط المقومات الاقتصادية الداعمة له، كما استخدم الاحتلال الإسرائيلي نظام الإسقاطات في إسقاط الأفراد من خلال تسجيل الممارسات الجنسية لهم ومن ثم ابتزازهم حتى يخضعوا لسلطتهم (أبو عواد، 2018، ص 271).

وترى الباحثة بأن العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية تؤثر بشكل كبير في الأفراد وتدفعهم إلى ارتكاب الجرائم الأخلاقية، وكلما زادت هذه العوامل كان تأثيرها أكبر، بحيث تؤثر في انحراف السلوكات الإجرامية لدى الأفراد، وتؤثر في تكوين شخصيتهم حتى تصل بهم إلى ارتكاب الجرائم الأخلاقية بشتى الطرق.

3.2.2 أشكال الجرائم الأخلاقية:

من أهم أشكال الجرائم الأخلاقية المنتشرة في المجتمع العربي ما يأتي:

1. الاغتصاب.

2. التحرش الجنسي.

3. هتك العرض.

4. اللواط بالرضا وبغير رضا.

5. الزنا والخيانة الزوجية.

6. البغاء والدعارة والتحريض على الفسق.

7. حيازة صور وأفلام خليعة (عسوس، 1993، ص 18).

4.2.2 آليات الوقاية من الجرائم الأخلاقية

1. **مواجهة خطر سوء الأوضاع الاجتماعية (الأسرة والمدرسة والبيئة والطبيعة):** حيث إنّ العوامل الاجتماعية إذا صلحت فهي تعمل على تباعد المسافة بين الفرد واحتمالات الانحراف، كما أنها تكوّن الشخصية الإنسانية السليمة، وإذا حصل اختلال في دور الأسرة أو دور المدرسة أو كليهما معاً ينتج عنهما شخصيات اجتماعية غير سليمة، وبالتالي الانحراف واللجوء إلى الجريمة، ويصبح الفرد خطراً على المجتمع مع استمرار الوقت، فإذا كانت التنشئة الأسرية سليمة والتربية المجتمعية فاعلة ومتكاملة فإنه يُنتج إنساناً مسلماً بالمبادئ الدينية والقيم الاجتماعية، حيث تمنعه من الانحراف (المفرجي ومحمود وصالح، 2015، ص 142).

2. **الاهتمام بإشباع الحاجات الأساسية:** وهي تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للفرد، حيث يساعد في الوقاية من الانحراف والجريمة؛ لذلك يجب على الدولة القيام بواجباتها في حل مشكلات أفراد المجتمع وخاصة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بفئة الشباب، وتوفير الاحتياجات الأساسية الضرورية حتى لا يلجأ الفرد إلى الانحراف من أجل توفيرها، إذ إن الفرد الذي تنقص لديه الحاجات الأساسية يلجأ إلى توفيرها بنفسه من خلال استخدام الانحرافات الجنسية من ابتزاز أو ممارسة الجنس مقابل المال من أجل أن يوفر احتياجاته وقد يقع ضحية للممارسات الجنسية (المفرجي ومحمود وصالح، 2015، ص 147).

3. **مواجهة خطر المخدرات:** تشديد العقوبات على المزارعين وتجار المخدرات حتى يتم زراعة الردع لدى الأفراد، ومنعهم من اللجوء إلى التجارة بها، ونشر الوعي بأضرار المخدرات النفسية والعضوية، والقضاء على مشكلة المخدرات بمساعدة جميع المؤسسات حتى يتم مواجهة هذه الظاهرة (المفرجي ومحمود وصالح، 2015، ص 148).

4. **دور التواجد الأمني في مواجهة الجريمة:** يتمثل الدور الأمني في وقاية المجتمع من عوامل الإجرام التي تهدد كيان المجتمع، والتزام الجهاز الأمني بمبادئ كفالة حقوق المواطنين، واحترام القيم الإنسانية والخلقية في المجتمع، كما على الأجهزة الأمنية منع الجريمة من وقوعها، وتوفير

العدد الكافي من الشرطة في الأماكن ذات الدرجة الكبيرة من الحضرية، فالتواجد الأمني الحقيقي ليس الشكلي يخفف من ارتكاب الجريمة، خاصةً في الأماكن البعيدة والمستحدثة، والمناطق التي لا يوجد فيها إنارة (المفرجي ومحمود وصالح، 2015، ص 148)

5. الرقابة على وسائل الإعلام: هو فرض رقابة تربوية على وسائل الإعلام، ويتحقق بهذه الرقابة تقديم إعلام جيد يتلاءم مع طبيعة المجتمع، ويلبي احتياجاته، ويحقق أهدافه، ويحد من الانحرافات السلوكية، ومن أهمها: عرض الجنس ومشاهد العنف، كما يقوم الإعلام بإرشاد الناس إلى سبل الوقاية من الجريمة، وكيفية حماية أنفسهم منها، وتعاون وسائل الإعلام مع الشرطة والأجهزة الأمنية في التوعية (المفرجي ومحمود وصالح، 2015، ص 150).

وترى الباحثة بأنه حتى يتم وقاية المجتمع من ارتكاب الجرائم الأخلاقية، يجب توفير الاحتياجات الأساسية والضرورية للفرد، بالإضافة إلى التنشئة الاجتماعية الصحيحة عن طريق الأسرة والمدرسة والمساجد والمؤسسات الخاصة بالتوعية والوقاية، وتوفير الأمن والأمان للأفراد في المجتمع من الأشخاص الذين يحاولون نشر الفساد من خلال السلوكيات الانحرافية، ونشر المخدرات وغيرها التي تضر بأبناء المجتمع، ووضع قوانين صارمة تعاقب كل من يخالفها دون الاهتمام بمن يكون، وتحقيق العدل والسلام في المجتمع.

سنقوم بتوضيح أشكال الجرائم الأخلاقية التي نحتاجها في هذه الدراسة:

أولاً: التحرش الجنسي

يمثل التحرش مفهوماً معقداً، حيث يتكون من الكثير من السلوكيات والأفعال المتداخلة مع بعضها البعض، وهذه الأفعال قد تكون ظاهرة أو مخفية، كما أن التحرش أشكالاً متعددة، منها ما يأخذ شكلاً ناعماً يبدأ بمجاملات غير مرغوبة وغير محببة، واعتداء على الطرف الآخر وينتهي بالاغتصاب (ضرغام، 2018، ص 4).

مفهوم التحرش الجنسي:

يعرف التحرش الجنسي بأنه: "ممارسة تمييزية تتضمن سلوك جنسي غير مرغوب أو غير مرحب به يتسبب في إحساس الواقع عليه بالخوف أو الإذلال، ويكون بالقول أو الفعل" (ضرغام، 2018، ص 4).

ويعرف بأنه: "ظاهرة اجتماعية واسعة النطاق، تظهر في العمل أو في الدراسة في حياتنا اليومية مع الناس، وكذلك في مجال الاتصالات، ومعظم الضحايا لهذا النوع من المضايقات من النساء، وبعد ذلك الرجال المثليون جنسياً والأطفال" (طوالبية وماجن، 2015، ص 42).

ويعرف بأنه: "تودد جنسي غير مرغوب فيه يחדش الحياء، قد يقع من صاحب العمل على موظفيه مستغلاً بذلك سلطته، كما يمتد إلى التحرش الذي يقع في الشارع أو داخل الأسرة قصد تلبية الرغبات الجنسية" (مشتة ورحاب، 2020، ص 724).

نلاحظ من خلال التعريفات السابقة لجريمة التحرش الجنسي بأنَّ التحرش الجنسي هو سلوك ذو طبيعة جنسية غير مرغوب فيه، ومرفوض اجتماعياً، وقد يكون شفويًا أو عن طريق الإشارات أو النظرات أو التلميحات الجنسية، ما يؤدي إلى ارتكاب جرائم أكبر كالزنا والاغتصاب.

أشكال التحرش الجنسي:

1. سلوك جنسي لفظي: يتضمن التعليقات والألفاظ والفكاهات الجنسية.
2. سلوك جنسي غير لفظي: يتضمن التغيرات الجنسية العدوانية من نظرات وحركات بالجسم جنسية وغيرها من الإيحاءات الجنسية.
3. سلوك جنسي جسدي: ويتضمن عددًا من السلوكات تبدأ من التكلم عن الجسد إلى المعانقة إلى الاغتصاب (طوالبية وماجن، 2015، ص 43).

ثانيًا: الزنا

يعد الزنا من أخطر الجرائم الأخلاقية التي تؤثر بشكل كبير في الأفراد والمجتمع ككل.

مفهوم الزنا:

يعرف الزنا بأنه: "تدنيس لفراش الزوجية وانتهاك حرمتها بتمام الوطء". وعرفه الأستاذ سعد عبد العزيز بأنه: "كل فعل من أفعال الاتصال الجنسي المباشر، ذكرًا كان أو أنثى، وبين أحد محارمه شرعًا من أقاربه أو أصهاره أو غيرهم برضائهم المتبادل" (مشتة ورحاب، 2020، ص 712).

يعرف الزنا أيضًا بأنه: "الجماع أو العلاقة الجنسية غير الشرعية بين رجل وامرأة يكون أحدهما متزوجًا، وبمعنى آخر وجود شريك يجمع الزوجة أو شريكة تجماع الزوج جماعًا غير شرعي" (ربيع ويوسف وعبدالله، 1994، ص 187).

وجاء تعريف الزنا في الشريعة الإسلامية بالقول: "كل وطء محرم زنا، وتعاقب عليه، سواء حدث من متزوج أو غير متزوج، حيث اتفق الفقهاء على أنَّ الزنا هو الوطء المحرم المتعمد" (كتانه، 2015، ص 123).

نلاحظ من خلال التعريفات السابقة أنَّ جريمة الزنا يمكن تعريفها بأنها هي علاقة تربط بين اثنين بدون زواج أو يكون أحدهما أو كلاهما متزوجًا، وممارسة العلاقة بينهما، وهي محرمة شرعًا وقانونًا، حيث تكون العلاقة بالتراضي الكامل بينهما.

وسائل إثبات الزنا:

حتى يتم إثبات الزنا يجب أن تكون هناك شهادة، والشهادة لها شروط، منها:

الشروط العامة:

1. التكليف: أن يكون بالغًا عاقلًا.
2. الإسلام: أن يكون الشاهد مسلمًا.
3. العدالة: يشترط العدالة في الشاهد.
4. الرؤية: أن يكون الشاهد مبصرًا.
5. انتفاء المانع: أن لا يقوم في الشاهد مانع يمنعه منها، ومن هذه الموانع: القرابة، العداوة.

الشروط الخاصة:

1. الذكورة: حيث إنَّ شهادة النساء لا تقبل في الزنا.
2. العدد: يجب أن يكون أربعة شهود.
3. اتحاد المجلس: بمعنى اجتماع الشهود والإدلاء بالشهادة أمام مجلس القضاة.

4. عدم التقادم: أن تكون الشهادة على الزنا فورية، وإذا تأخرت عن الوقت المحدد لا تقبل (أبو فارس، 2005، ص 33 - ص 36).

ثالثاً: هتك العرض

ترتكب جريمة هتك العرض بالقوة أو التهديد أو الحيلة والخداع، أو بأي وجه آخر من أوجه عدم الرضا، فهي تعد من الجنايات. (الشكري، 2010، ص 155).

مفهوم هتك العرض:

حيث تمّ تعريف هتك العرض بتعريفات عدة، ومن بينها:

عرّف بأنه: "فعل يمس في صورة ما جسم المجني عليها، وينطوي عليه إخلال جسيم بحيائه". وعرف أيضاً بأنه: "هو الإخلال العمدي الجسيم بحياء المجني عليه بفعل يرتكب على جسمه، ويمس في الغالب عورة فيه". وعرفت المحكمة المصرية هتك العرض بأنه: "كل فعل مغل بالحياء يستطيل إلى جسم المجني عليه وعوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده". كما عرفته محكمة التمييز الأردنية بأنه: "أي فعل شهواني يرتكبه شخص على آخر بدون رضاه إذا كان فيه فحش وخدش بالحياء العرضي، لا فارق في ذلك بين أن تقع الملامسة المخلة بالحياء العرضي والأجسام عارية أو الأجسام المحجوبة بالملابس" (البخيت، 2011، ص 5 - ص 11).

ويعرف بأنه: "التعدي الفاحش المنافي للآداب الذي يقع على جسم أو عرض شخص آخر، مثل إلقاء بنت على الأرض وفضّ بكارتها بالأصبع، والإمساك بموضع العفة من رجل أو امرأة، وقرص امرأة في عجزها، أو تمزيق لباس الغلام من الخلف ولو لم تحدث ملامسته، وتطويق كتفي امرأة وضماها إليه لملامسة موضع العفة منها... إلخ". (ربيع ويوسف وعبدالله، 1994، ص 188).

كما يعرف هتك العرض بأنه: "الفعل الفاحش للحياء الذي يقع مباشرة على جسم المجني عليه، سواء

كان ذكراً أو أنثى، فيصيب عورة من عوراته"، كما عرفته محكمة النقض بأنه: "كل فعل مغل بالحياء يستطيل إلى جسم المجني عليه وعوراته، ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية، ولا يشترط لتوافره قانوناً أن يترك الفعل أثراً بجسم المجني عليه" (فرج، 2011، ص 97).

ويعرف أيضاً بأنه: " كل فعل منافٍ للحشمة يرتكبه شخص ضد آخر، ذكراً كان أو أنثى بصورة مباشرة، فيلحق به عاراً يؤذيه في عفته وكرامته، وتحقق الجريمة إذا استطل الفعل إلى جسم المجني

عليها وعورتها بما يחדش عاطفة الحياء عندها، فإنه يعد هتك عرض حتى ولو لم يترك فعل الجاني أثرًا في جسم المجني عليه" (باج، 2018، ص 75).

ويعرف هتك العرض بأنه: "كل فعل منافٍ للآداب يقع مباشرة على جسم المجني عليه أو عليها لا يصل إلى مرتبة فعل الواقعة أو اللواط أو الشروع بهما"، وعرف أيضًا بأنه: "فعل مخل بالحياء يقع على جسم المجني عليه، ويكون على درجة من الفحش إلى حد مساسه بعورات المجني عليه التي لم يدخر وسعًا في صونها وحجبها عن الناس". كما عرف بأنه: "كل فعل يمس الحياء العرضي للمجني عليه، سواء باستعمال الجاني عضوًا في جسمه يعتبره عورة يمس به جزءًا من جسم المجني عليه". وعرفه الفقه الفرنسي بأنه: "كل فعل فاحش يقع مباشرة على جسم المجني عليه، سواء كان الجاني متحدًا مع جنس المجني عليه أو مختلفًا عنه" (الشكري، 2010، ص 153).

نلاحظ من خلال التعريفات السابقة أنَّ هتك العرض يعرف بأنه: إخلال بحياء شخص معين سواء، قام بلامسته لجسده أو لم يقم، حيث قام بالنظر إليه بإيماءات جنسية غريبة، والكشف عن عوراته التي كان يخفيها، ويعاقب عليها القانون والشرع.

صور هتك العرض:

1. هتك عرض بالعنف أو التهديد.
2. هتك عرض بسبب عجز جسدي أو نقص نفسي في المجني عليه أو بالخداع.
3. هتك عرض بغير عنف أو تهديد، ومن أركانها صغر سن المجني عليه، وإنَّ كشف العورة بحد ذاته يعد جريمة هتك العرض (البخيت، 2011، ص 13).

رابعًا: الاغتصاب

الاغتصاب الجنسي جريمة قديمة قدم الإنسان على وجه الأرض، وهو نوع من أنواع العنف أو الاعتداء الجنسي المرتكب ضد المرأة فيلحق بها ضررًا شديدًا ماديًا ومعنويًا (نياف، 2013، ص 24).

ويمثل الاغتصاب أخطر أنواع العنف وأبشع جرائم الاعتداء على الأخلاق، وأهم صور الجرائم الجنسية؛ كونه من الأفعال الشنيعة التي تחדش شرف الإنسان، وعرضه وتشكل تهديدًا على جسمه وحرية الجنسية (مشتة ورحاب، 2020، ص 715).

مفهوم الاغتصاب:

يعرف بأنه: "اتصال رجل بامرأة اتصالاً جنسياً كاملاً دون رضاها بذلك، وعلة تجريمه أنه اعتداء على العرض في أجسم صورته، فهو اعتداء على الحرية العامة للمجني عليها" (زحاف ودحماني، 2015، ص 26).

ويعرف الاغتصاب بأنه: "مواقعة رجل لامرأة دون رضاها، سواء كان انعدام الرضا نتيجة عنف مادي أو معنوي أو كانت نتيجة وسائل قهرية" (مشة ورخاب، 2020، ص 716).

تعرف دائرة معارف السلوك الجنسي الاغتصاب بأنه: "الاتصال الجنسي بامرأة ضد إرادتها بالقوة أو بأي شكل من أشكال التهديد. ويعد عدم الرضا في الاغتصاب متوافراً عدا استخدم الجاني أي وسيلة تسلب الضحية إرادتها وتفقد القدرة على المقاومة، مثل: التهديد بالمسدس أو تهديد الجاني بقتل عزيز عليها مثل زوجها أو أبيها أو تهديدها بالتشهير بها إذا رفضت، وذلك باستخدام الصور التي التقطها لها عارية مثلاً، ومعنى ذلك أنه لا يشترط أن يكون الاغتصاب باستخدام القوة البدنية بل استخدام التهديد المعنوي" (ربيع ويوسف وعبدالله، 1994، ص 187).

كما يعرف الاغتصاب بأنه: "فعل ممارسة الرجل لعمل جنسي مع امرأة محرمة عليه شرعاً وقانوناً وبالإكراه ودون رضاها، ويدخل ضمن الإكراه وعدم الرضا كل حالات السكر والجنون، وصغر السن، والمرض، والخداع، والتهديد وغيرها من الوسائل التي تخيف الضحية، أو تؤثر في نفسها" (حمزة وشوية، 2020، ص 246).

ويعرف بأنه: "فرض اتصال جنسي رغماً عن إرادة الضحية باستغلال المكانة، السيطرة، السلطة أو الخداع أو استغلال عجز نفسي أو عقلي أو جسدي لدى الضحية؛ وليس الاغتصاب تعبيراً عن رغبة جنسية أو عواطف تجاه الضحية إنما اعتداء عنيف يهدف إلى إذلال أو الإساءة إلى الضحية من خلال استعمال الجنس وسيلة لممارسة العنف" (المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، 2009، ص 5).

ويعرف الاغتصاب بناءً على التعريفات السابقة بأنه: القيام بفعل جنسي كامل على شخص آخر بالإكراه والغصب؛ بهدف الحصول على الرغبة الجنسية، وإذلال الضحية وتهديدها، وقد تكون امرأة أو

طفلة ويكون الاغتصاب شاملاً العنف والإضرار بالضحية جسدياً ونفسياً ومعنوياً.

أنواع الاغتصاب:

تمّ تقسيم الاغتصاب إلى أنواع عدة، من أهمها:

1. الاغتصاب كرمز قوة: الهدف منه الإخضاع الجنسي باستخدام القوة اللازمة من أجل إفشال المقاومة.
2. الاغتصاب الناتج عن الغضب: يكون الاغتصاب ناتجاً عن الانتقام من الضحية.
3. اغتصاب فاقدات الأهلية (الفتيات القاصرات).
4. الاغتصاب السادي: هو الاغتصاب الذي لا تنور فيه الشهوة الجنسية إلا إذا أتى أفعالاً من العنف على جسم المرأة.
5. اغتصاب المحارم: هو اغتصاب الأب لبنته أو الأخ لأخته وهكذا.
6. اغتصاب الأزواج لزوجاتهم.
7. اغتصاب الحروب: يستخدم كسلاح فعال وفتاك لإذلال العدو (زحاف ودحماني، 2015، ص 29).

آثار الاغتصاب:

1. آثار الاغتصاب على النفس:

مهما كانت الضحية فإنّ الاغتصاب يؤثر فيها وبشكل كبير خاصة على النفسية، وقد تطول مدة التأثير أو تقصر حسب كل فرد وطبيعته والمشاعر تتنوع بين الإحساس بالصدمة وعدم التصديق بما حصل، والشعور بالخوف الشديد، وفقدان الثقة بالآخرين، وقد يظهر عليها علامات الاكتئاب (ازقلوباين وفايدي، 2017، ص 55).

2. آثار الاغتصاب على المجتمع:

تتولد من جريمة الاغتصاب حالات تؤثر في المجتمع وتنشأ عنها آثار خطيرة تؤدي إلى تدمير شامل للمجتمع بكل قيمه ومبادئه، ومن هذه الآثار: الإجهاض، الطلاق، القتل، كما ينتج عن الاغتصاب أطفال بدون أهل وعدم القدرة على تربية الطفل والقيام برميّه بمكان ما (ازقلوباين وفايدي، 2017، ص 58).

4.2 علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية

حتى نوضح علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية يجب أن نوضح أولاً علاقة القانون بالأخلاق ثم نبدأ بتوضيح العلاقة تدريجيًا:

1.4.2 العلاقة بين القانون والأخلاق:

على الرغم من أن القانون والأخلاق يغطيان مواضيع كثيرة مشتركة؛ كتحريم القتل وصور الإيذاء البدني، إلا أن هناك الكثير من القضايا التي يغطيها القانون لا تراعيها الأخلاق والعكس كذلك، فالجنس الممارس عبر الإنترنت وفتح الفيديو وإرسال الصور جميعها يحرمها الشرع والأخلاق، بينما في القانون لا يوجد نص بذلك، وإن القانون يتأثر في أغلب الحالات بالأخلاق، ويزداد هذا التأثير كلما تقدم المجتمع (ابن جامع، 2005، ص 106).

2.4.2 أثر التقنيات الحديثة على الجرائم الأخلاقية:

توجد علاقة وثيقة بين التقنيات الحديثة وانتشار الجرائم الأخلاقية، من خلال نشر المواد الجنسية والإباحية، فأكثر من 80 % من مستخدمي الإنترنت يستخدمون برامج المحادثة الفورية وغرف الدردشة، وتمثل القنوات الفضائية خطرًا يؤثر في المجتمع من خلال عرض مواد إباحية ومواد جنسية، تهدف لغزو فكري ثقافي كما أن وسائل الإعلام تؤثر في المبادئ والقيم الإنسانية والأخلاقية، ويعد الهاتف المحمول من أخطر الأدوات على المجتمع إذا أسيء استخدامه، والذي يسهل استخدامه بين فئات الشباب في المجتمع؛ مما يساعد على تفشي ظاهرة الجرائم الأخلاقية، ويكمن خطر الهاتف على الأطفال والمراهقين حيث يدفعهم إلى تقليد الشباب والكبار، ويؤثر في القدرة الجنسية لهم مستقبلاً، وعلى علاقتهم بالآخرين، ويؤثر سلباً في أخلاقيات الأسرة (فرجاني، 2020، ص 15).

3.4.2 علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية:

تحتل جرائم الجنس المرتبة الأولى في تصنيف جرائم الإنترنت، ولها طرق وأشكال مختلفة، كالمواقع المحرصة على ممارسة الجنس، سواء مع الكبار أو الأطفال، أو نشر الصور الفاضحة للبالغين أو الأطفال، أما الخطر الأكبر فهو تأثيرها على أخلاق الأفراد خاصة الأطفال والمراهقين، فهم أكثر عرضة للانخداع بهذه الصور والمظاهر، ويستعمل مصممو المواقع خدعاً تكنولوجية متطورة لاستحضار صور بعض المشاهير للمواقع (ابن جامع، 2006، ص 99).

كما أنَّ الاختلاط الإلكتروني لا يختلف عن الواقع إطلاقاً؛ بل إنه قرَّب المسافات وسهَّل الوصول إلى الأفراد؛ مما أدى إلى زيادة الجرائم المرتكبة حول الجنس، وإنَّ مواقع التواصل الاجتماعي أدت إلى زيادة الفتن التي كانت منتشرة في الحياة الواقعية بشكل أخف، ولكن هنا زادت وأدت إلى انتشارها بشكل أكبر بسبب القدرة على الخفاء والحصول على ما يريد بأبسط الطرق، إذ إنَّ جميع المحادثات تبدأ بنية الصداقة ثم تتحول إلى حب بعدها إشباع الغزيرة الجنسية، وقد تنتهي بعمل بلوك أو ابتزاز جنسي والتهديد من أجل الالتقاء على الواقع أو قد توصل إلى المحاكم، والقضايا تختلف وتزداد كل يوم بعد يوم، وتختلف الأسباب لانتشار هذه الجرائم.

فالمواقع الإباحية وممارسة الجنس الإلكتروني ينتهك القيم والأخلاق العامة، كما أنَّ الجرائم والضحايا ليسوا من دولة واحدة؛ لذلك يجب وضع قانون رادع لها، فجرائم الأخلاق هي عدوان على القيم الأخلاقية المتعارف عليها في النظم الاجتماعية، وهو أمر يفترض تباين الحضارات والثقافات في المستوى الأخلاقي، ومن الممكن أن يكون هناك محتوى غير أخلاقي في مجتمع معين مُعدَّ أخلاقياً، ومن هنا لا توجد قوانين أخلاقية دولية؛ وذلك بسبب اختلاف الحضارات والأفكار والثقافة المتداولة في كل حضارة، كما أنَّ انتقال الجرائم الأخلاقية من البيئة الاجتماعية إلى بيئة إلكترونية تمارس فيه هذه الجرائم؛ جعل هناك اصطداماً كبيراً بين التشريع والقضاة من أجل الحد من هذه الظاهرة التي انتشرت بسرعة فائقة.

تتشترك جميع جرائم الجنس الإلكتروني في كونها مرئية ومسموعة ومقروءة، حيث لا تقع في مرحلة الحس الجسدي أو المادي إلا إذا تحوَّلت إلى الاتصال المادي العادي؛ بمعنى الخروج من العالم الافتراضي إلى العالم الواقعي وممارسة هذه الجرائم في الواقع؛ مما يؤدي إلى ارتكاب الكثير من الجرائم الأخلاقية والتي ساعدت التعارفات الافتراضية في انتشارها. وقد تغيَّر مفهوم الأخلاق والقيم عند البعض، حيث أصبح يختلف في الواقع الحقيقي عن العالم الافتراضي، كما أن انتشار الجرائم الأخلاقية وانتقالها عن طريق الإنترنت بما يعرف الجنس الإلكتروني يعد من الجرائم المستحدثة ويصعب السيطرة عليها بسبب سهولة الوصول وكثرة الأفراد، فالكثير من الشركات تقوم بترويج المواقع الإباحية ونشرها، والهدف من ذلك مادي دون الاهتمام بالأفراد والأسرة والمجتمع، كما أن هناك أعداداً كبيرة من أبناء المجتمع العربي مشترك في هذه المواقع، فالإنسان يدخلها من أجل إشباع الفضول ثم تتطور إلى متابعة مستمرة حتى تصل إلى درجة الإدمان، وبالتالي تؤدي إلى عواقب وخيمة على الأسرة والعلاقة الزوجية والمجتمع بأكمله، كما تهدف هذه الشركات بنشر هذه المواقع إلى تدمير الأخلاق والقيم، ولم تكتفِ الشركات بهذا الأمر؛ بل قامت بعرض صور مغرية وطرح طرق مختلفة من أجل ممارسة الجنس عبر الإنترنت، حيث ابتكرت طرقاً جديدة ومواقع إلكترونية تسمح

للأفراد الحصول على ما يريدون بكل سهولة، فالمواقع الإباحية ساعدت في انتشار الجنس عبر الإنترنت كما سهلت الطريق أمام الأفراد للدخول إلى تلك المواقع.

وتكمن المشكلة الحقيقية في انتشار البرامج التي تعمل على تغيير الصور وتبديل الشكل والصور العادية إلى صور فاضحة مخلة بالآداب؛ مما يؤدي إلى الابتزاز الجنسي الإلكتروني، والحصول على الجنس عن طريق التهديد بما يعرف بالاغتصاب أو نشر صور الضحية بعد تشويهها، والحديث عنها بكلام لا يقال بما يعرف بهتك العرض الإلكتروني، أو إرسال رسائل جنسية وتعليقات جنسية إلى الضحية؛ وذلك بما يعرف بالتحرش الجنسي الإلكتروني، أو المساعدة في نشر المواقع الإباحية وممارسة الجنس عبر هذه المواقع، ولم تظهر الجريمة الأخلاقية في المجتمعات العربية إلا في مطلع التسعينيات؛ مما يؤكد ارتباط الجرائم الأخلاقية بالتطور التكنولوجي الذي لا يعرف الحدود أبدًا، فالمواد الجنسية لها تأثير كبير على المجتمع والأفراد من ناحية السلوك والطباع، حيث يفقد المرء الحياء؛ مما يسهل عليه التجرؤ على المحرمات والوقوع في الرذائل والنظر إلى المحرمات وارتكاب المعاصي.

4.4.2 ارتباط الجرائم الأخلاقية بالمواد الإباحية:

للمواد الإباحية تأثير كبير على حدوث الجرائم الأخلاقية، حيث تهيج الرغبة الجنسية لدى الفرد دون القدرة على إشباع رغباته بطرق سوية، وتدفعه الرغبة إلى ارتكاب الجرائم لإشباع حاجته، ومنها تعاطي المخدرات واستحلال عورات الآخرين، والانحطاط والاغتصاب وتعذيب المغتصبين واللوواط، بالإضافة إلى زنا المحارم الذي أصبح ينتشر في مجتمعاتنا، وتكمن خطورة المواد الجنسية في تأثيرها السلبي على السلوك، وانهدام حاجز الدين والقيم والأخلاق، وإلحاق الضرر بأفراد المجتمع، حيث تتعرض الفتيات للتحرش؛ مما يسهل على الفرد ارتكاب الجرائم الأخلاقية (فرجاني، 2020، ص 13).

5.2 النظريات المفسرة للدراسة:

"حيث ان نفس النظريات فسرت الجنس الالكتروني والجرائم الاخلاقية"

أولاً: **نظرية الضبط الاجتماعي:** بدأت هذه النظرية في مطلع التسعينيات (1991 - 1994)، ومن روادها هرشي وجوتفردسون، وهي نظرية عامة في الانحراف والجريمة؛ أي أنها قادرة على تفسير الفروق الفردية الكلية التي تدفع أو تمنع الناس من الانحراف ولجميع الفئات العمرية وفي ظل جميع

الظروف، وهي تستند إلى المقولة الآتية: "إنَّ الأفراد الذين يتمتعون بضبط مرتفع للذات أقل ميلاً وبجميع الفئات العمرية من الاندماج في السلوك المنحرف، بينما أولئك الذين يتمتعون بضبط منخفض للذات أكثر ميلاً لارتكاب الجريمة، فالضبط الذاتي المتدني مقترناً بوجود الفرص يؤدي إلى الجريمة إلا إذا كانت هنالك ظروف مانعة لذلك، وهكذا نجد أهمية واضحة لمفهوم الظروف الموفرة للفرصة قبل تدني مفهوم أو قلة الضبط الذاتي، إلا أنَّ العاملين هنا لم يوضحا هذه الظروف"، وإنَّ المصدر الرئيس للضبط الذاتي المتدني هو التنشئة الاجتماعية غير الفاعلة والمؤثرة، فالأسرة التي ترضى أبناءها وتشرف عليهم بشكل مستمر تدرك تدني الضبط الذاتي، وتقوم بمعاينة أبنائها في حالة ارتكابهم لأفعال وسلوكات منحرفة، وبالتالي تعمل على تنشئتهم في ضبط الذات، وبالتالي لن يقوموا بارتكاب الجرائم سواء في طفولتهم أو عندما يصبحون راشدين، كما يجب أن يكون هناك مؤسسات أخرى مسؤولة عن عمليات التنشئة عدا الأسرة كالمدرسة أو الرفاق، إلا أنَّ العالمين يؤكدان على أهمية الأسرة وما عدا ذلك غير مهم في تطوير مفهوم الذات (الوريكات، 2013، ص 274).

ومن خلال فهمنا للنظرية نفس وجود فجوة بين الأبناء والأهل؛ وذلك بسبب التطورات التي حدثت، وعدم معرفة الأهل في استخدام هذه الوسائل، وبالتالي قلة الرقابة عليهم، فكلما كانت العلاقة قوية بين الابن وأفراد أسرته قلَّ وقوعه ضحية للجنس الإلكتروني وضحية للجرائم الأخلاقية، وذلك بسبب أنه تحت الرقابة والضبط من قبل الأهل، فعدم وجود رقابة من الأهل يترك للابن أو الفتاة الحرية الكاملة في استخدام مواقع التواصل أو الخروج بدون علم الأهل؛ مما يؤدي بهم إلى الانحراف والوقوع ضحية للجنس الإلكتروني، كما تزداد لديه المشكلات النفسية، فيقوم بتفريغها بممارسة الجنس، مما يؤدي إلى انتشار هذه الجرائم بسبب عدم وجود ضبط اجتماعي وقانوني يمنع هذه السلوكيات، وقد يقع ضحية للجرائم الأخلاقية التي أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجنس الإلكتروني نتيجة للحرية الزائدة وعدم المراقبة للأبناء.

ثانياً: النظرية التحليلية: من روداها سيجموند فرويد، إذ يعتقد فرويد أنَّ الناس لديهم خبرات حياتية متنوعة، تلك الخبرات تؤثر في عمليات التكيف الاجتماعي، وركّز فرويد على خبرات الطفولة المبكرة، وبالذات السلبية، كما رأى أنها تؤثر بشكل غير مباشر على العمليات الباثولوجية، والتي تعد الجريمة أحد تجلياتها. كما يرى فرويد أنَّ الإنسان غير اجتماعي بطبعه، ويتميز بالأنانية، فالإنسان يسعى إلى تحقيق سعادته ولديه نزاعات تحطيمية، وهذه النزاعات في صراع مع التوقعات الاجتماعية والثقافية من أجل البقاء الاجتماعي. وقد افترض فرويد أنَّ هناك ثلاثة نظم تتكون منها الشخصية، وهي: الأول هو الهو ويمثل الأنانية غير العقلانية، ويشمل الدوافع الفطرية الأولية، والثاني هو الأنا ويمثل القوى العقلانية ويتسم بأنه واقعي وشعوري، والثالث الأنا الأعلى التي تمثل معايير المجتمع، والقوى الأخلاقية وتشمل

مجموعة القيم والعادات والمعايير والمبادئ الأخلاقية. إذ إنَّ السلوك الإنساني يعتمد على التوازن لنسق أو نظام الطبقة النفسية، حيث تعدُّ الأنا الأعلى مسألة مركزية في هذه النظرية، وإنَّ الاضطراب وعدم التوازن بين مكونات الشخصية يؤدي إلى الاضطراب وسوء التكيف والنمو، وعند عدم القدرة على الإشباع يولد لدى الفرد عقدة أوديب، وذلك بسبب ميله الجنسي للأم وكره الأب، وتنشأ عقدة الكترا عند البنات بسبب ميلهم الجنسي للأب وكره الأم (الوريكات، 2013، ص 104).

ومن خلال فهمنا للنظرية نفسر بأنَّ الغريزة الجنسية (الشهوات والرغبات) عند الإنسان تسيطر عليه، وبالتالي ينشأ صراع عند الإنسان بسبب تصادم الغريزة مع العادات والتقاليد والدين والأخلاق؛ مما يؤدي إلى الانحراف والشذوذ الجنسي، لذلك فالإنسان يقوم بإشباع غريزته بكل أنانية حتى لو استخدم العنف والابتزاز، فالمهم أن يحصل على ما يريد ويشعر بالسعادة والإشباع، كما أنه لا يهتم بالأخلاق والعادات والتقاليد، حيث ينحرف إلى استخدام الجنس الشاذ دون الاهتمام بالآخرين، فعند عدم اكتمال النمو الجسدي والعقلي عند الفرد يؤدي به إلى الوقوع ضحية للجنس الإلكتروني وخاصة الأطفال والمراهقين، وتفسر النظرية الجرائم الأخلاقية بأن الإنسان يريد أن يشبع رغباته وغريزته ولكن العادات والتقاليد تمنع ذلك، بالتالي يلجأ إلى ممارسة هذه الجرائم بطرق مخفية بحيث يتولد لديه صراع بين إشباع الرغبة وعدم الإشباع ونتيجة لذلك يصبح لديه انحراف، بالتالي ارتكاب الجرائم الأخلاقية.

ثالثاً: نظرية التعلم الاجتماعي: ترى هذه النظرية أنَّ معظم السلوك العدواني متعلم من خلال الملاحظة والتقليد، حيث يتعلم الأطفال السلوك العدواني بملاحظة نماذج وأمثلة من السلوك العدواني الصادرة، يقدمها أفراد العائلة والأصدقاء والمعارف والأفراد الراشدون في بيئة الطفل، إذ يقلد الطفل نماذج السلوك العدواني الصادرة عن أشخاص ذوي مركز اجتماعي عالٍ ومهمين في حياة الطفل مثل الوالدين والمدرسين والرفاق، ويمكن اعتبارهم نماذج يستقي منها الطفل سلوكه الاجتماعي بصفة عامة، وسلوكه العدواني بصفة خاصة. والعدوان هو صورة خاصة من السلوك الاجتماعي، يتم اكتسابه كأى سلوك آخر عن طريق عملية التقليد والمحاكاة، حيث تكمن جذور السلوك الإجرامي والعنيف في عملية التعلم الاجتماعي، فالأطفال يتعلمون عن طريق تقليد الكبار أو تقليد زملائهم، وخاصة إذا شاهدوا السلوك العدواني يناله الجزاء أو المكافأة أو التعزيز (عودة، 2016، ص 21).

ومن خلال فهمنا للنظرية نفسر أنَّ الإنسان لديه القدرة والإمكانية لتعلم السلوك العدواني من خلال ما يعرض من مضامين وبرامج عنيفة، فالتعلم بالملاحظة يساعد على اكتساب سلوكات جديدة وعند مشاهدة العنف والجنس يتم تعلم هذه السلوكات وتطبيقها، وتقليدها خاصة عند الأطفال والمراهقين؛ لذلك يجب الانتباه إلى ما يعرض، والانتباه على هذه الفئة الخاصة، فعند اللجوء إلى هذه الممارسات

فإنهم يحبون الاكتشاف والتقليد؛ مما يجعلهم يقومون بهذه الممارسات، ولكن بطريقة وأسلوب خاطئ، كما أنَّ رفاق السوء لهم دور كبير في التأثير على الفرد وانحرافه نحو الجنس الإلكتروني، وتفسر هذه النظرية الجرائم الأخلاقية نتيجة للتعليم والمحاكاة التي تحدث للفرد نتيجة تعلمه من قبل الآخرين سواء من أب أو قريب أو من مشاهدة مقاطع فيديو وغيرها والقيام بتطبيقها على أرض الواقع دون الاهتمام بأي امر آخر فقط يهتم بتحقيق رغبته وإشباع غريزته.

رابعاً: نظرية التفكك الاجتماعي: تتميز المجتمعات البدائية أو الريفية بالرقابة والانسجام بين أعضائها، فهم يعيشون حياة مشتركة تتضاءل فيها النزعات الفردية، ويعمل الكل لخدمة الجماعة، أما في المجتمع الحديث فيختلف تمامًا نتيجة لما أصابه من تعقيد وصراع بين الأفراد، كما أنَّ البيئة في حياة الإنسان والصراع الذي يعيشه معه يختلف من مكان لآخر، وينظر "شو" إلى الجريمة وسلوك الانحراف بما فيه (التشرد والإدمان والسرقة وغيرها) على أنها أعراض تعكس نمط الحياة في الجماعة المحلية من كونها عوامل تسهم في السلوك الانحرافي والجريمة (عودة، 2016، ص 37).

ومن خلال فهمنا للنظرية نفسر بأنَّ السلوك الإجرامي ينشأ نتيجة ضعف المعايير الثقافية في المجتمع في ضوء التغيرات الحديثة التي ساعدت على ابتكار وسائل وأساليب جديدة تتوافق مع المتغيرات والمستجدات الحاصلة في المجتمع، وبالتالي خلق جو مناسب لنشوء هذه الظاهرة، كما أنَّ البيئة التي يوفرها الإنترنت تساعد على انتشار الجنس الإلكتروني واتباع النمط غير المشروع والمخالف للمجتمع، وبالتالي ابتكار طرق جديدة ومختلفة من أجل الحصول على الجنس وإشباع الذات، حيث يدفع الأفراد إلى اتباع طرق ذات طابع غير شرعي لإثبات قدرتهم المختلفة بسبل غير شرعية، فالفرد عندما يحدث عنده اختلاف في الشخصية الموجودة على الواقع وبين الشخصية الافتراضية يحصل لديه نوع من التفكك في الذات والمعايير والأخلاق، وبالتالي القيام بالممارسات الجنسية بكل أريحية بعيداً عن الضوابط الاجتماعية، وتفسر هذه النظرية الجرائم نتيجة الطلاق والتفكك الأسري وعيش الأبناء مع زوجة الأب أو زوج الأم أو مع أحد الأقارب يعرض حياتهم للتهديد والخطر، بالتالي يصبح من السهل ابتزازهم وتهديدهم والتحرش بهم ما يترك بحياتهم أثراً كبيراً، بالتالي يؤدي بهم إلى الانحراف وارتكاب الجرائم الجنسية.

خامساً: نظرية النشاط الرتيب: ظهرت هذه النظرية في نهاية السبعينيات، واشتهرت في الثمانينيات، وتقوم هذه النظرية على تفسير الجريمة والانحراف الاجتماعي، والقدرة على تفسير سلوك المجني عليه، وقدرته على الربط بين البيئة والجريمة، وهذه النظرية امتداد لمدرسة شيكاغو التي ركزت على عوامل كالبيئة والتفاعل الاجتماعي، فالجريمة مرتبطة بالأنشطة اليومية الإنسانية من خلال التفاعل

الاجتماعي، وكلما تغيرت أنماط هذا التفاعل تغيرت معدلات الجرائم. وقد ركز العالم أموس هاولي على البعد المكاني لكنه تعدى ذلك إلى الزمان، سواء على مستوى الساعة أو اليوم، واعتبر ذلك من الأنشطة الإنسانية اليومية، وقصد بالنشاط الرتيب؛ أي نشاط من المدرسة أو الجامعة والنوم والتسوق، فتتكون هذه النظرية من ثلاثة أجزاء: المجرم ذو الرغبة، الهدف المناسب، غياب الرقابة، والأنشطة الروتينية تجمع بين الجاني والمجني عليه في الزمان والمكان، بمعنى وجود المجرم الذي يملك الرغبة والمجني عليه، وإذا لم تتوافر الأجزاء الثلاثة معًا تقل احتمالية حدوث الجريمة (الوريكات، 2013، ص 284).

ومن خلال فهمنا للنظرية نفسر بأنه حتى يتم وقوع الجريمة يجب أن تتوافر ثلاثة عناصر: المجرم ذو الرغبة، والهدف المناسب، وغياب الرقابة القادرة، وتنشأ الجريمة هنا عن طريق متابعة الآخرين ومعرفة النشاط الروتيني الخاص بهم عن طريق المراقبة لفترة من الزمن ثم الحصول على الفرصة المناسبة والبدء بتنفيذ الخطة الخاصة به، وبالتالي إيقاع الضحية من أجل ممارسة الجنس معها إما بالإرادة أو بالقوة أو عن طريق التهديد أو التحرش بها، فغياب الرقابة وعدم تغير النشاط الروتيني يساعد على تحقيق الخطة الخاصة بالمجرم، وحسب هذه النظرية فإن الفرد يقوم بتحقيق الرغبة الموجودة لديه من خلال استغلال الوقت المناسب بناء على تخطيطه وبالتالي القيام بممارسة الجنس الالكتروني بطريقة مناسبة له دون لفت الانتباه له وبالتالي إشباع رغباته وغريزته كما يريد، وتفسر هذه النظرية الجرائم الأخلاقية بأنه يتم ارتكابها وحوادثها نتيجة لمراقبة النشاط الروتيني لشخص معين وانتهاز الفرصة المناسبة حتى يتم ارتكاب الجريمة الجنسية من تحرش واغتصاب وغيرها أو اتباع نشاط روتيني معين حتى يتم ارتكاب جريمة الزنا بالوقت المناسب.

سادسًا: نظرية الروابط الاجتماعية: هي عبارة عن مجموعة من النظريات تشمل العلماء هرشي، وماتز، وماتزا، وشورت وستروديك، وهرشي وجوتفردسون، واشتركت هذه النظريات بأهمية العلاقة القائمة بين الفرد والنظام الأخلاقي القائم في المجتمع، فالالتزام بالمعايير والقوانين هو نتيجة التزام الأفراد بقيم ومعايير وقوانين المجتمع والانحراف والجريمة نتيجة لضعف هذه الرابطة وتفككها. ويرى العالم إميل دوركايم أنَّ السلوك الإنساني ينظم من خلال البناء المعياري للمجتمع والتضامن الاجتماعي، وتبنى العالم روبرت ميرثون مفهوم اللامعيارية في تطوير نظريته لتفسير الجريمة والانحراف في أمريكا، وأكد العالم ناي على أهمية الروابط الأسرية للتصدي للانحراف والجريمة، وأكد توبي على أهمية فائدة الالتزام بمعايير المجتمع وقوانينه، أما العالمان سايكس وماتزا في نظرية التحديد وجدا أنَّ المتغير الرئيس والمهم في عملية الانحراف هو مقدرة الشخص على إهمال أو تحييد النظام الأخلاقي مؤقتًا أو حسب الموقف من أجل ارتكاب السلوك المنحرف، أما العالم ماتزا فتناول في

كتابيه الانحراف والانجراف النظريات الوضعية بالانتقاد مدعيًا أنها بالغت في تفسير الانحراف، ورأى أنَّ المنحرف قد صور على أنه ملتزم بمعايير المجتمع بشكل عام، فهو حر للانجراف أو التحول السريع نحو الانحراف عندما تكون الضوابط غير شديدة، حيث حوّلت نظرية التحييد الانتباه من الظروف الموضوعية كالفقر والبطالة إلى التأكيد على أهمية السلوك، أي أنَّ سلوك الإنسان يقوده الفكر (الوريكات، 2013، ص 261).

ومن خلال فهمنا للنظرية نفسر أنَّ ارتكاب الجريمة من منظور هذه النظرية ينشأ عن طريق عدم الالتزام بالمعايير الاجتماعية والأخلاق المتعارف عليها في المجتمع، فهو يكون ملتزمًا بها في المجتمع ولكن غير ملتزم بها عبر مواقع الإنترنت، فعند غياب الضوابط بكل سهولة يتحول الإنسان من فرد ملتزم لإنسان منحرف قادر على ارتكاب الجرائم والممارسات الانحرافية، فالإنسان هنا يفوده تفكيره واختيار الوقت وأبعاد الضوابط عنه من أجل ممارسة الجنس الإلكتروني، وتفسر النظرية الجرائم الأخلاقية بأن الفرد يكون بالمجتمع أمام الناس ملتزمًا بالمعايير والأخلاق ولكن وراءه جانب سلبي يقوم بممارسة الجرائم الجنسية حتى يشبع رغباته بدون الكشف عن نفسه مستغلًا بذلك مناصبه ومكانته الاجتماعية.

ومن أجل تفسير سبب ممارسة الجنس الإلكتروني وعلاقتها بالجرائم الأخلاقية نقوم بدمج كلٍّ من نظرية الضبط الاجتماعي، والنظرية التحليلية، ونظرية التعلم الاجتماعي، ونظرية التفكك الاجتماعي، ونظرية النشاط الرتيب، ونظرية الروابط الاجتماعية:

إنَّ تغيير علاقة الأبناء بالوالدين أدى إلى اختلاف العلاقات وقلة نسبة التواصل بينهم يكون حسب نظرية الضبط الاجتماعي، كما يكون استغلال الوقت والمعلومات والنظام الروتيني من أجل التواصل مع الطرف الآخر حسب نظرية النشاط الرتيب، ووفقًا لنظرية التفكك الاجتماعي فإنَّ العلاقات بين الأسرة والمشكلات التي يتعرض لها الفرد من تفكك وانفصال الآباء وغيرها يساعد على العزلة وإبعاده عن الحياة الواقعية والانتقال إلى الحياة الإلكترونية، فكلما كانت الأسرة مترابطة مع بعضها البعض قلَّت السلوكات الإجرامية، وبالتالي عدم وجود جريمة، وكلما كانت الأسرة متفككة وبعيدة عن المجتمع زاد الانحراف والإجرام، وذلك حسب نظرية الروابط الاجتماعية، وحسب نظرية التعلم الاجتماعي أثبتت بأنَّ السلوك الإجرامي متعلم من الآخرين، وينتج عن طريق التقليد والمحاكاة، لذلك فإن جميع النظريات فسرت بأن الجنس الإلكتروني والجرائم الأخلاقية مترابطتان بنفس الظروف ولكن تختلف الوسيلة، وفي الزمن الحالي فإن حدثت واحدة منها تحدث الأخرى سواء كانت البداية بالجرائم

الأخلاقية ثم الانتقال إلى ممارسة الجنس الإلكتروني أو العكس قد يحدث الجنس الإلكتروني عبر مواقع التواصل ثم تحدث الجرائم الأخلاقية في الواقع.

6.2 الدراسات السابقة:

قامت الباحثة بالاطلاع على العديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وسوف نتطرق إلى بعض الدراسات، والتي تستند إليها الباحثة في إعداد هذه الدراسة، ومن أهم هذه الدراسات الآتي:

1.6.2 الدراسات العربية:

- دراسة (عبد القادر، 2022) بعنوان: " أثر استخدام الألعاب الإلكترونية على مستوى التنمر الإلكتروني لدى طلبة المرحلة الأساسية في العاصمة عمان "، هدفت الدراسة إلى الكشف عن استخدام الألعاب الإلكترونية على مستوى التنمر الإلكتروني لدى طلبة المرحلة الأساسية في العاصمة عمان، وتكوّن مجتمع الدراسة من (482) طالبا وطالبة من طلبة المرحلة الأساسية، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الباحثة أداة الاستبانة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، ومن أهمها: أن مستوى اللعب بالألعاب الإلكترونية لدى طلبة المرحلة الأساسية جاء متوسطاً، وأن مستوى التنمر الإلكتروني لدى طلبة المرحلة الأساسية جاء متوسطاً، وأنه توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في مستوى اللعب بالألعاب الإلكترونية ومستوى التنمر الإلكتروني لدى طلبة المرحلة الأساسية يعزى للجنس لصالح الذكور، كما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في مستوى اللعب بالألعاب الإلكترونية ومستوى التنمر الإلكتروني لدى طلبة المرحلة الأساسية يعزى للصف، وكشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين اللعب بالألعاب الإلكترونية والتنمر الإلكتروني لدى طلبة المرحلة الأساسية.

- دراسة (بوصفصاف، 2021) بعنوان: " الحماية القانونية للأطفال من المواقع الإباحية والجرائم الجنسية التي تستخدم الانترنت "، هدفت الدراسة إلى التعرف على الجرائم الجنسية التي يكون فيها الطفل ضحية وعلى الوسائل القانونية والتقنية التي تسمح بضمان استخدام أمن للاتصالات الإلكترونية، استخدم الباحث المنهج التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، ومن أهمها: ضرورة تحسيس الجمهور وخاصة الأولياء والتلاميذ من مخاطر الانترنت وتكوينهم في كفاءات استعماله، وتعزيز التحكم في نشر المعلومات الشخصية عن الأطفال على الإنترنت، وتكوين المحققين والقضاة حول تقنيات وإجراءات البحث عن الجرائم على الانترنت.

- دراسة (عكة ومناصرة وهريش، 2021) بعنوان: "أهم الآثار النفسية جراء التحرش الجنسي عبر مواقع التواصل الاجتماعي في محافظة بيت لحم"، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى انعكاس مواقع التواصل الاجتماعي في انتشار ظاهرة التحرش في محافظة بيت لحم، والكشف عن أهم الحلول للحد من ظاهرة التحرش عبر مواقع التواصل الاجتماعي في محافظة بيت لحم، وتكوّن مجتمع الدراسة من 14 فردًا باستخدام العينة القصدية، واستخدم الباحثون المنهج الكيفي لتحليل المقابلات، وأداة المقابلة لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، من أهمها: التحرش الإلكتروني يلبي الرغبات الجنسية للمتحرش عن طريق إرسال رسائل جنسية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وضعف رقابة الأسرة على الأبناء تجعل منهم متحرشين، وقد تجعل منهم ضحايا تحرش، وأنّ التحرش الإلكتروني غير مقتصر على جنس معين إنما يتعرض له كلا الجنسين، وقد يكون في بعض الأحيان الإناث هن المتحرشات، ويكون التأثير على ضحايا التحرش الجنسي الإلكتروني أقل عندما يكون المتحرش شخصًا غير معروف من الشخص الذي يكون على معرفة خاصة بهن، ومحتويات رسائل المتحرش صور وفيديوهات وكلمات جنسية، وتتعرض ضحايا التحرش الجنسي للخوف والغضب ولوم نفسها كونها أصبحت ضحية للتحرش، والإعلانات والمؤثرات الجنسية التي تظهر على مواقع التواصل الاجتماعي تزيد الرغبة الجنسية لدى المتحرشين، ولحد من انتشار ظاهرة التحرش الجنسي الإلكتروني يجب أن يكون هناك قانون يعاقب عليه المتحرش، وعدم الاستهانة بالمشكلة التي يعاني منها معظم مستخدمي المواقع.

- دراسة (مصباح، 2021) بعنوان: " التحرش الجنسي الإلكتروني في المجتمع الجزائري من وجهة نظر الطلبة "، هدفت الدراسة إلى تبيان واقع التحرش الجنسي الإلكتروني في المجتمع الجزائري خاصة بعد الانفتاح والتطور التكنولوجي الكبير، وتكوّن مجتمع الدراسة من مجموعة من طالبات جامعة لونيبي علي بالبلدية 2 وتم اختيارهن عن طريق المعاينة بالكرة الثلجية، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم أداة الاستبانة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، ومن أهمها: التحرش الجنسي يأخذ صوراً عديدة تتمثل في إرسال الكلمات الخادشة للحياء أو مكالمات صوتية وغيرها تكون مهينة ومسيئة للضحية، كما تبين أنه من الأسباب التي أفضت لظاهرة التحرش الجنسي تراجع منظومة القيم الاجتماعية وظهور منومة قيمية جديدة أفرزها التغير الاجتماعي السريع في هذا المجتمع، الكشف عن الأسباب الخفية والظاهرة المتعلقة بالجنس الانثوي والذي يجعلهم ضحايا لمثل هذا النوع من الجرائم الجنسية المعلوماتية غير الأخلاقية، وكشفت الدراسة بأن هناك أسباباً للظاهرة خاصة أن للأسرة دوراً في تعرض الفتيات للتحرش الإلكتروني تحت ما يسمى بغياب الرقابة الأسرية وسوء التنشئة الاجتماعية.

- دراسة (البدوي، 2020) بعنوان: "الجرائم الواقعة على العرض بالوسائل الإلكترونية (التشريع الأردني)"، هدفت الدراسة التعرف إلى مدى إمكانية قيام الجرائم الواقعة على العرض بالوسائل الإلكترونية وتحديد الأفعال الخاصة بجرائم الاعتداء على الآداب والعرض عن طريق السلوك الإجرامي، وارتكابها بالوسائل الإلكترونية أو الإنترنت، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل القواعد العامة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، من أهمها: وضحت مدى خطورة الوسائل الإلكترونية إذا ما استخدمت للمساس بالآداب والأخلاق العامة وموقف المشرع الأردني اتجاه تلك الأفعال التي تتم بالوسائل الإلكترونية، وظهور مجموعة من الجرائم الواقعة على العرض، ومدى مساهمة الوسائل الإلكترونية في قيامها حسب النموذج القانوني لتلك الجرائم، فقد ساهمت الوسائل الإلكترونية في سهولة ارتكابها، ومنها ما ساهم في إتمامها أو إثباتها، كما وضحت صور الاعتداءات على القاصرين بالوسائل الإلكترونية، وبيّنت أهمية الواقع التشريعي والعملية للحد من الأفعال والسلوك الذي يمارس عبر الوسائل الإلكترونية.

- دراسة (حماد، 2020) بعنوان: " جريمة الهتك الإلكتروني لحرمة الحياة الخاصة دراسة فقهية مقترنة بالقانون الإماراتي"، هدفت الدراسة إلى الوقوف على الأدلة التي تؤكد مبدأ تجريم الفقه الإسلامي لهتك حرمة الحياة الخاصة وتحليلها وبيان الحكم الفقهي في التجسس والتهتك الإلكتروني لحرمة الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي وبيان تجريم المشرع للتهتك الإلكتروني لحرمة الحياة الخاصة وأدلة ذلك وعلمته وتحليل أركان جريمة الهتك الإلكتروني لحرمة الحياة الخاصة في القانون وعقوبتها، واستخدم الباحث المنهج التحليلي للنصوص الفقهية والقانونية ثم المقارنة بينهما، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، ومن أهمها: أن الفقه الإسلامي جرم الهتك الإلكتروني لحرمة الحياة الخاصة إلا إذا ترتب على التجسس مصلحة عليا فأجازته الفقه عملاً بمجموعة من القواعد الفقهية والمقاصدية، وقد أكد القانون الإماراتي على هذا التجريم وأوجب عقوبات مشددة على من ينتهكها أو يخترق خصوصيتها، وقد حاز القانون الإماراتي قصب السبق بين القوانين العربية في هذا الفعل وقد أثر في العديد من القوانين العربية.

- دراسة (الخوالدة، 2020) بعنوان: " جغرافية الفعل المنافي للحياء العام العلني وغير العلني"، هدفت الدراسة إلى العمل على الربط بين الجغرافيا وعلم الاجتماع والجريمة من أجل وضع تأصيل نظري لموضوع المقاربة لجغرافية الجريمة وتحليل الإحصائيات الصادرة من إدارة المعلومات الجنائية وربطها مكانياً في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية بالنسبة إلى ارتكاب الجريمة الأخلاقية وتوضيح العوامل والأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الجريمة الأخلاقية في محافظة دون محافظة أخرى، استخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، ومن

أهمها: المحافظة على العادات والتقاليد والوازع الديني وهي من أهم أسباب تدني ارتكاب الجرائم الأخلاقية في محافظة دون الأخرى، الجرائم الأخلاقية في العاصمة عمان تزيد عن باقي المحافظات في المملكة الأردنية الهاشمية بشكل مضاعف، وهناك ترابط بين جغرافية الجريمة والسلوك الإجرامي، وجغرافية الجريمة تساعد على فهم المشكلات الاجتماعية بشكل أعمق، الجرائم الأخلاقية لا تنشأ عن عامل واحد وإنما هو ناتج عن مجموعة من العوامل التي تساعد على ارتكاب هذه الجريمة.

- دراسة (عكة ومناصرة، 2020) بعنوان: "العوامل الاجتماعية والنفسية لدى مرتكبي الجرائم الإلكترونية ذات الطابع الجنسي من وجهة نظر المختصين لدى الأجهزة الأمنية في جنوب الضفة الغربية"، هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل الاجتماعية والنفسية لدى مرتكبي الجرائم الإلكترونية ذات الطابع اللاجنسي من وجهة نظر المختصين لدى الأجهزة الأمنية في جنوب الضفة الغربية، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع المختصين العاملين في الأجهزة الأمنية الذين يتعاملون مع الجرائم الإلكترونية في محافظتي بيت لحم والخليل، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة حالة، وأداة المقابلة المتعمقة في جمع البيانات من الميدان، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، من أهمها: أنّ غياب الرقابة على الأبناء والشعور بعدم الرقابة من قبل مرتكبي الجرائم، وغياب الاهتمام سواء من الزوج أو الزوجة تجاه الآخر، وتعاطي المخدرات، وقلة فرص العمل والوضع الاقتصادي السيئ، والبطالة والإدمان الإلكتروني، وضعف الوازع الأخلاقي والديني؛ جعل المجرم يقوم بأعمال منافية للأخلاق الاجتماعية، وأنّ مرتكب الجريمة الجنسية لديه هوس بالأمور الجنسية سواء كان المجرم ذكراً أو أنثى.

- دراسة (غانية، 2020) بعنوان: " التحرش الإلكتروني الممارس ضد المرأة عبر مواقع التواصل الاجتماعي " الفيسبوك نموذجاً" – دراسة حالة لعينة من النساء ضحايا التحرش الإلكتروني"، هدفت الدراسة إلى التعرف على دلالة التحرش الإلكتروني ومظاهره والكشف عن الخصائص السيسوديوموغرافية الخاصة بضحايا التحرش الإلكتروني والتعرف على الاشكال المختلفة للتحرش الإلكتروني والتعرف على الوسائل التي يعتمد عليها المتحرش الافتراضي لاستدراج ضحيته ومحاولة الكشف عن آثار التحرش الإلكتروني على الضحية، وتكوّن مجتمع الدراسة من عينة عرضية شملت 16 حالة تعرضت للتحرش عبر الفيسبوك تناولتها الجرائد الإلكترونية، استخدمت الباحثة المنهج الكيفي، واستخدمت أداة تحليل المحتوى، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، ومن أهمها: أنّ التحرش الإلكتروني يعتبر ظاهرة من الظواهر الخطيرة التي تهدد استقرار المرأة ومكانتها، وأن التحرش الإلكتروني امتداد للتحرش الجنسي الذي يقع في الواقع اليومي المعاش.

- دراسة (التميمي، 2019) بعنوان: " جريمة الابتزاز الإلكتروني "، هدفت الدراسة إلى الكشف عن جرائم الابتزاز الإلكتروني من حيث مفهومها وأركانها وأنواعها وغير ذلك من القضايا وتوضيح طرق الإثبات والتحقيق في جرائم الابتزاز الإلكتروني وتوضيح جريمة الابتزاز الإلكتروني من خلال التعرف عليها في القانون الفلسطيني وبيان جريمة الابتزاز الإلكتروني في كلا القانونين الأردني والمصري، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي الاستقرائي والمنهج المقارن والمنهج التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، ومن أهمها: أن جرائم الابتزاز الإلكتروني تعتبر من أخطر الجرائم التي تدمر منظومة القيم والأخلاق لدى المجتمع، أيضا لاقت قوانين الجرائم الإلكترونية في فلسطين ومصر والأردن انتقادات حادة بحجة أنها تمس حرية الرأي والتعبير خاصة أن المشرع في هذه الدول كان قد تصدى بكل قوة لمرتكبي هذه الجرائم، وهناك مشكلات عديدة تواجه أجهزة الدولة في إثبات هذه الجريمة لاعتبارات عديدة، وأن الجهود الدولية لمكافحة جريمة الابتزاز الإلكترونية لم تكن على المستوى المطلوب منها خاصة في ظل قلة خبرة وعدم وجود معرفة لمواجهة مثل هذه الجرائم لتأصيرة السليمة التي يمكنها أن تحد منها.

- دراسة (عليان وطه، 2018) بعنوان: "التحرش الإلكتروني عبر مواقع الإنترنت والتواصل الاجتماعي دراسة على عينة من النساء المقدسيات"، هدفت الدراسة التعرف إلى مدى استخدام شبكة الإنترنت لدى مجتمع النساء المقدسيات، ومدى انتشار ظاهرة التحرش عبر الإنترنت، ومستوى وعي النساء المقدسيات بالتحرش الإلكتروني، وتكوّن مجتمع الدراسة من النساء فوق سن 18، وكان عدد أفراد العينة (100) تم اختيارهم عشوائياً، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، باستخدام أداة الدراسة الاستبانة والمجموعة البورية، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، من أهمها: نسبة استخدام شبكة الإنترنت لدى عينة الدراسة عالية، نسبة التحرش الإلكتروني عبر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي هي عالية رغم أن نصف أفراد العينة أشاروا إلى أنهم واجهوا أحداث تحرش إلكتروني، كما أن هناك وعياً لدى النساء المقدسيات بخصوص التحرش الإلكتروني، ووعياً بأسباب التحرش وبمفهوم التحرش، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha < 0.05$) في مستوى وعي النساء في القدس الشرقية نحو التحرش عبر الإنترنت يُعزى إلى السن والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي ومكان السكن وكمية استخدام الإنترنت.

- دراسة (أمين وأسيري، 2017)، بعنوان: "التأثيرات الاجتماعية للمواقع الإباحية"، هدفت الدراسة إلى معرفة الأضرار الناجمة عن تعرض الشباب للمواقع الإباحية في شبكة الويب ومدى إدراكهم للمخاطر الاجتماعية لهذا التعرض، واستخدم الباحث مجتمع العينة المكون من (413) طالباً وطالبة الذين ينتظمون في الدراسة الجامعية في الجامعات الحكومية والخاصة، حيث تم اختيارهم عن طريق

سحب العينة التطبيقية من مجتمع الدراسة، واستخدم منهج المسح بنظام العينة، وقام الباحث باستخدام أداة الاستبانة لجمع المعلومات، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، من أهمها: أنه كلما زاد التعرض لمضامين الإنترنت واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي زاد تأثير تلك الوسائل على الأفراد وزادت مخاطر المضامين السلبية التي تحويها تلك المواقع، وأنَّ هناك زيادة في عدد مستخدمي الهواتف الذكية حول العالم وتراجعاً في استخدام الوسائل الحاسوبية الأخرى لتصفح شبكة الإنترنت، وأنَّ أغلب الصور الإباحية التي تظهر للمستخدمين دون تعمد دخول المواقع إما أن تكون على شكل إعلانات تقفز على جوانب الصفحة أو تكون صوراً ومقاطع مقترحة تظهر في بعض البرامج، وأنَّ منتجي المواد الإباحية لا يدعون طريقاً للنفوذ إلى الشباب إلا سلوكه ليحاصروهم بنتائجهم الغث رغبة منهم في تحقيق الثروة على حساب القيم الأخلاقية السائدة في مجتمعاتنا أو لمجرد الرغبة في تدمير الشباب واستنزاف طاقاتهم، وأنَّ من أكثر تطبيقات التواصل الاجتماعي استخداماً من قبل الشباب الخليجي للتعرض للمضامين الإباحية كان موقعي تويتر وانستجرام، وأنَّ نسبة الشباب الجامعي الخليجي الذين يستخدمون التطبيقات الإلكترونية التي تحجب المواقع الإباحية بشكل دائم لا تتجاوز 15.5 %، وأنَّ أهم الأسباب التي تدفع الشباب الخليجي للتعرض للمواقع الإباحية هو ضعف الوازع الديني ثم يأتي الفضول وحب الاستكشاف بعدها يأتي وجود وقت فراغ طويل، وأنَّ عينة الشباب الجامعي الخليجي انقسمت إلى قسمين بخصوص رأيهم في مدى قيام الملترزمين دينياً للمحتوى الإباحي حيث تفوق الملترزمون دينياً بعدم تصفحهم المواقع الإباحية.

2.6.2 الدراسات الأجنبية:

- دراسة (بول ب. تشونو، 2022) بعنوان: "تحليل الخصائص والإجراءات المضادة للجرائم الجنسية الرقمية في كوريا"، هدفت الدراسة إلى التحقيق في الوضع الحالي للجرائم الجنسية الرقمية في كوريا واقترحت تدابير مضادة ضد تلك الجرائم على وجه التحديد، من أجل تحديد خصائص الجرائم الجنسية الرقمية في كوريا، وتقديم تدابير مضادة محددة ضد جرائم الجنس الرقمية، حيث تم إجراء تحليل متعمق بناءً على البيانات الإحصائية لجرائم الجنس الرقمية، واستخدام البيانات الإحصائية على المستوى الوطني للتحقيق في الخصائص العامة لجرائم الجنس الرقمية في كوريا، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، من أهمها: يظهر التحليل الإحصائي أنَّ غالبية ضحايا الجرائم الجنسية الرقمية من النساء، وغالبية الضحايا هم من المراهقين أو في العشرينات من العمر، معظم الضرر ناتج عن التوزيع والتصوير غير القانوني، غالبية مرتكبي الجرائم الجنسية الرقمية غير معروفين، لا يتم التعرف إلى الجرائم الجنسية الرقمية في كثير من الأحيان من قبل الآخرين وفي كثير من الأحيان من قبل الضحايا أنفسهم.

- دراسة (فردبلا، توكيمين، Daryanti، 2021) بعنوان: "العلاقة بين الوسائط الإلكترونية والسلوك الجنسي بين المراهقين الأوائل في المدرسة الثانوية الإعدادية في تاسيكمالايا"، هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير الوسائط الإلكترونية على السلوك الجنسي في سن المراهقة المبكرة في المدرسة الإعدادية في تاسيكمالايا، وتكوّن مجتمع الدراسة من 180 طالبًا في مدرسة الإعدادية في تاسيكمالايا، واستخدم الباحث دراسة ارتباطية بمقاربة مقطعية، واستخدم أسلوب أخذ العينات الكلي مع استبانة حول استخدام الوسائط الإلكترونية والسلوك الجنسي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، من أهمها: أنَّ هناك ارتباطًا متوسطًا بين الوسائط الإلكترونية والسلوك الجنسي لدى المراهقين في عام 2019 بقيمة $p = 0.000$ مع $r = 0.425$ ، يجب على المدارس زيادة الإشراف على طلابها، خاصة في استخدام الوسائط الإلكترونية.

- دراسة (روزاح، سيف الدين، برخويزن، 2019) بعنوان: "السياسة الجزائية بشأن الزنا الإلكتروني"، هدفت الدراسة التعرف إلى كيفية إنشاء سياسة جزائية كجريمة لمكافحة الزنا الإلكتروني، وتم استخدام البحث العقائدي الذي يركز على أبحاث المكتبات في هذه المقالة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، من أهمها: لم يتم إنشاء سياسة جزائية بشأن الزنا الإلكتروني كجريمة لمعاقبة مقدمي الخدمة أو مرتكبيها الذين يستمتعون بخدمة الجنس السيبراني، بحيث كان من الضروري تجريم هذا السلوك للقضاء على الزنا الإلكتروني الذي يضر بالأخلاق والأسرة.

- دراسة (اي اسمياتي، 2018) بعنوان: "السياسات الجنائية القائمة على القيم الدينية في معالجة الزنا السيبراني"، هدفت هذه الدراسة التعرف إلى السياسات القائمة على الجريمة للقيم الدينية في معالجة الزنا عبر الإنترنت، وتحديد ما إذا كان يمكن استخدام الزنا عبر الإنترنت بوصفه السلوك الإجرامي، وكذلك معرفة الأساس الذي يمكن استخدامه لتجريم الزنا عبر الإنترنت، تم استخدام تقليد بحث نوعي مع نموذج بنائي مع نهج قانوني اجتماعي وتحليل البيانات باستخدام منهج التفسير وعلم الظواهر والمقارنة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، من أهمها: أنَّ الزنا عبر الإنترنت أصبح مشكلة مزعجة للغاية للمجتمع؛ لأنَّ تأثير الزنا يسبب عدم الانسجام في الأسرة والطلاق وحتى التدهور الأخلاقي للأمة، يطرح الزنا الإلكتروني مشكلات مختلفة في المجتمع، ولكن لا توجد قاعدة/ قانون يحظر على وجه التحديد الزنا الإلكتروني الذي يصعب التغلب عليه، وأنَّ الزنا الإلكتروني يمكن أن يكون عملاً إجرامياً؛ لأنه لا يتماشى مع القيم الجماعية التي تتبناها الأمة الإندونيسية، ويتسبب في خسارة الأم والروح المعنوية للأمة الإندونيسية، الأساس الذي يمكن استخدامه لتجريم الزنا عبر الإنترنت هو القيم الدينية الموجودة في إندونيسيا.

3.6.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

أجمعت الدراسات السابقة على أنَّ الفراغ وانعدام الرقابة يؤدي إلى الانحراف وارتكاب الجريمة، واتفقت على مكافحة هذه الجرائم والتقليل منها والعمل على توعية الأفراد حول هذه الظاهرة، وسهولة ارتكاب الجرائم الجنسية عبر المواقع الإلكترونية، وعدم وجود رادع ولا قانون يخالف ذلك، ووجود معوقات في الحصول على عدد الجرائم الجنسية المرتكبة لعدم القدرة على إثباتها، واستخدمت بعض الدراسات السابقة المنهج الوصفي في الوصول إلى نتائجها، واستخدمت الاستبانة أداةً في جمع المعلومات، وهناك بعض الدراسات استخدمت دراسة حالة، ومسح العينة، وبعضها استخدم المقابلة أداة في جمع المعلومات.

وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بما يلي:

اختلاف المنهج المستخدم، حيث تمَّ استخدام المنهج الوصفي الكمي، وكذلك من حيث مجتمع الدراسة وعينته، حيث استهدفت هذه الدراسة الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل، فهو مجتمع يتعامل بشكل مباشر مع المشكلات الاجتماعية والنفسية التي ترتبط بحياة الفرد، وهم أكثر قدرة على كشف هذه الجرائم والتوصل إليها والقدرة على التفاهم مع الأفراد وكشفها بطريقة قريبة من الأفراد.

تناولت الدراسات السابقة الجريمة من جوانب معينة، ولم تتحدث بشكل كامل عن جرائم الجنس الإلكتروني، وإنَّ الدراسة الحالية وضحت الجنس الإلكتروني الذي يمارسه الأفراد في المجتمع، ودرست الإجراءات المستخدمة من قبل الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين المتبعة لهذه الجرائم صحيحة كانت أم خاطئة.

تعد الدراسة الحالية من الدراسات النادرة – حسب علم الباحثة- التي تبحث موضوع "الجنس الإلكتروني وعلاقته بالجرائم الأخلاقية في محافظة الخليل".

الفصل الثالث

الاجراءات المنهجية للدراسة

1.3 المقدمة:

يتناول هذا الفصل إجراءات الدراسة التي تمّ اتباعها، من حيث منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، وأداة الدراسة، وصدق الاستبانة، وثباتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة، وخطوات إجراء الدراسة، ومصادر البيانات، واختبار توزيع البيانات.

2.3 منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج المسح الاجتماعي، والذي يعتمد على دراسة الجنس الإلكتروني كما يوجد في الواقع، ويهتم بالتعرف على البيانات والمعلومات الدقيقة، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالمشكلة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة بهدف الحصول على نتائج منظمة.

3.3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من (250) من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل من أصل (700) اخصائي اجتماعي ونفسي حسب ما هو مسجل في القائمة التي حصلت عليها من نقابة الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين.

4.3 عينة الدراسة:

1. عينة الدراسة الاستطلاعية:

تم اختيار عينة استطلاعية مكونة من عدد (30) من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل، وذلك للتحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها.

2. عينة الدراسة الفعلية:

تكوّنت عينة الدراسة الفعلية من (250) من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل. وتمّ اختيار عينة الدراسة بأسلوب العينة العشوائية، بحيث تتناسب مع حجم المجتمع، حيث تم توزيع الاستبانة على الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين.

ويتوزع أفراد عينة الدراسة حسب الجداول الآتية:

جدول 1.3: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي.

م	النوع الاجتماعي	العدد	النسبة المئوية %
1	ذكر	91	36.4
2	أنثى	159	63.6
المجموع		250	100%

يبين الجدول أنّ نسبة أفراد عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل من الذكور هي (36.4%)، ومن الإناث هي (63.6%).

جدول 2.3: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

م	المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
1	دبلوم	9	3.6
2	بكالوريوس	180	72.0
3	دراسات عليا	61	24.4
المجموع		250	100%

يبين الجدول أنّ نسبة أفراد عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل الذين مؤهلهم العلمي (دبلوم) هي (3.6%)، والذين مؤهلهم العلمي (بكالوريوس) هي (72.0%)، والذين مؤهلهم العلمي (دراسات عليا) هي (24.4%).

جدول 3.3: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخدمة

م	عدد سنوات الخدمة	العدد	النسبة المئوية %
1	أقل من 5 سنوات	120	48.0
2	من 5-10 سنوات	66	26.4
3	أكثر من 10 سنوات	64	25.6
المجموع		250	100%

يبين الجدول أنَّ نسبة أفراد عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل الذين عدد سنوات خدمتهم (أقل من 5 سنوات) هي (48.0%)، والذين عدد سنوات خدمتهم (من 5-10 سنوات) هي (26.4%)، والذين عدد سنوات خدمتهم (أكثر من 10 سنوات) هي (25.6%).

جدول 4.3: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان السكن

م	مكان السكن	العدد	النسبة المئوية %
1	مدينة	132	52.8
2	قرية	100	40.0
3	مخيم	18	7.2
المجموع		250	100%

يبين الجدول أنَّ نسبة أفراد عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل الذين يسكنون في (المدينة) هي (52.8%)، والذين يسكنون في (القرية) هي (40.0%)، والذين يسكنون في (المخيم) هي (7.2%).

جدول 5.3: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص

م	التخصص	العدد	النسبة المئوية %
1	علم نفس	54	21.6
2	خدمة اجتماعية	120	48.0
3	إرشاد نفسي وتربوي	57	22.8
4	صحة نفسية	19	7.6
المجموع		250	100%

يبيّن الجدول أنّ نسبة أفراد عينة الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل الذين تخصصهم (علم نفس) هي (21.6%)، والذين تخصصهم (خدمة اجتماعية) هي (48.0%)، والذين تخصصهم (إرشاد نفسي وتربوي) هي (22.8%)، والذين تخصصهم (صحة نفسية) هي (7.6%).

5.3 أداة الدراسة

الاستبانة

تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، والتي تم إعدادها للتعرف على علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل.

مكونات الاستبانة:

تتكون الاستبانة من:

1. **البيانات الشخصية:** وتشتمل على البيانات الشخصية الآتية: (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة، المكان السكن، التخصص).
2. **محاور الاستبانة، وهي مكونة من:**

جدول 6.3: محاور الاستبانة وعدد فقراتها

المحور	عدد الفقرات
العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني	24
تأثير الجنس الإلكتروني على الفرد	20
آليات مكافحة الجنس الإلكتروني	17
علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية	11
الاستبانة ككل	72

مقياس التدرّج:

تم اعتماد استجابات أفراد عينة الدراسة حسب مقياس من (1-5)، حيث (1) تمثل أدنى درجة موافقة، و(5) تمثل أعلى درجة موافقة.

وتم تقييم درجات الموافقة بحسب مقياس التدرج المبين في الجدول الآتي:

جدول 7.3: مقياس درجات الموافقة

درجة الموافقة	الوزن الرقمي	المتوسط الحسابي		الوزن النسبي	
		من	إلى	من	إلى
قليلة جدًا	1	1.00	أقل من 1.80	20.00	أقل من 36.00
قليلة	2	1.80	أقل من 2.60	36.00	أقل من 52.00
متوسطة	3	2.60	أقل من 3.40	52.00	أقل من 68.00
كبيرة	4	3.40	أقل من 4.20	68.00	أقل من 84.00
كبيرة جدًا	5	4.20	5.00	84.00	100.00

6.3 صدق الاستبانة:

يعني صدق أداة الدراسة أنَّ الأداة تقيس ما وضعت لقياسه، وتم التحقق من صدق الاستبانة من خلال الآتي:

1. الصدق من وجهة نظر المحكمين (صدق المحتوى / الصدق الظاهري):

تم عرض الاستبانة على عدد (4) من المحكمين، انظر الملحق رقم (2)، من أصحاب الخبرة والاختصاص؛ من أجل التحقق من سلامة الصياغة اللغوية للاستبانة، ووضوح تعليمات الاستبانة، وانتماء المحاور والفقرات، ومدى صلاحية الاستبانة لقياس الأهداف المرتبطة بهذه الدراسة، وبذلك تمَّ التحقق من صدق الاستبانة من وجهة نظر المحكمين.

2. الصدق البنائي:

تم حساب الصدق البنائي لمحاور الاستبانة، من خلال إيجاد معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول 8.3: الصدق البنائي لمحاور الاستبانة

المحور	معامل الارتباط	قيمة "Sig"
العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني	0.918	0.000
تأثير الجنس الإلكتروني على الفرد	0.828	0.000
آليات مكافحة الجنس الإلكتروني	0.807	0.000
علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية	0.723	0.000

يتبين من الجدول السابق أنَّ قيم مستوى الدلالة أقل من (0.05)؛ أي أنَّ جميع المحاور تتمتع بمعاملات صدق دالة إحصائية، وتفي بأغراض الدراسة.

3. صدق الاتساق الداخلي:

تم حساب صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، وذلك من خلال إيجاد معاملات الارتباط لفقرات الاستبانة، كما هو مبين في الجداول الآتية:

جدول 9.3: صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني

م	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة "Sig"
1	أوقات الفراغ تزيد من ممارسة الجنس الإلكتروني.	0.461	0.010
2	ممارسة الجنس الإلكتروني من أجل التسلية.	0.663	0.000
3	تنتج الخلافات الزوجية.	0.640	0.000
4	ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء.	0.405	0.026
5	ضعف التنشئة الاجتماعية.	0.407	0.026
6	ضعف وسائل الضبط الاجتماعي.	0.568	0.001
7	الحرمان العاطفي من الأهل.	0.555	0.001
8	مرافقة أصدقاء السوء.	0.438	0.015
9	تأخر سن الزواج لكلا الجنسين.	0.514	0.004
10	ضعف التوعية الدينية لمخاطر الجنس الإلكتروني.	0.441	0.015
11	توفر وسائل ممارسة الجنس الإلكتروني.	0.522	0.003
12	إمكانية ممارسة الجنس الإلكتروني دون كشف الهوية.	0.379	0.039
13	الحرمان الجنسي عند الفرد.	0.571	0.001
14	البحث عن الإشباع الجنسي.	0.450	0.013

م	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة "Sig"
15	الرغبة في الانتقام.	0.429	0.018
16	كثرة الاختلاط بين الجنسين.	0.397	0.030
17	الجنس الإلكتروني وسيلة سهلة للحصول على الأموال.	0.421	0.020
18	صعوبة القدرة على الزواج بسبب غلاء المهور.	0.774	0.000
19	زيادة نسبة البطالة عند الشباب.	0.683	0.000
20	يساعد الفقر في ممارسة الجنس الإلكتروني بدل الزواج.	0.725	0.000
21	يتعرض الفرد للابتزاز.	0.531	0.003
22	ابتزاز من قبل العصابات الإجرامية.	0.428	0.018
23	ضعف التشريعات النازمة لمكافحة الجنس الإلكتروني.	0.477	0.008
24	الانفتاح الاجتماعي في المجتمع.	0.426	0.019

يتبين من الجدول السابق أنَّ قيم مستوى الدلالة أقل من (0.05)؛ أي أنَّ جميع الفقرات تتمتع بمعاملات صدق دالة إحصائية، وتفي بأغراض الدراسة.

جدول 10.3: صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور تأثير الجنس الإلكتروني على الفرد

م	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة "Sig"
1	أرى بأن ممارسة الجنس الإلكتروني يؤدي إلى الوصمة الاجتماعية.	0.490	0.006
2	يساهم في انهيار منظومة القيم الأخلاقية في المجتمع.	0.799	0.000
3	يساهم في تفكك الروابط الأسرية.	0.636	0.000
4	تعد ممارسة الجنس الإلكتروني مع غير الزوج خيانة للزوجية.	0.616	0.000
5	استمرار ممارسة الجنس الإلكتروني يسبب الطلاق.	0.398	0.029
6	يواجه الممارس صعوبة في التواصل مع الآخرين.	0.667	0.000
7	سوء التكيف الاجتماعي للممارسين والممارس عليهم.	0.769	0.000
8	الشك في الآخرين.	0.725	0.000
9	الإصابة بالأمراض الصحية.	0.734	0.000
10	الإصابة بالعجز الجنسي.	0.626	0.000
11	الإصابة بالضعف الجنسي.	0.613	0.000
12	إصابة الفرد بضغط نفسية مختلفة.	0.728	0.000
13	الإدمان على الجنس الإلكتروني	0.651	0.000
14	شعور الفرد بالاعترا ب النفس.	0.829	0.000

م	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة "Sig"
15	كثرة العزلة عن الآخرين.	0.714	0.000
16	المعاناة من الاكتئاب.	0.625	0.000
17	القلق من كشف نفسه أمام الآخرين.	0.649	0.000
18	الهوس الشديد بممارسة الجنس الإلكتروني.	0.680	0.000
19	التعرض للابتزاز المالي.	0.534	0.002
20	التعرض للابتزاز الجنسي.	0.435	0.016

يتبين من الجدول السابق أنَّ قيم مستوى الدلالة أقل من (0.05)؛ أي أنَّ جميع الفقرات تتمتع بمعاملات صدق دالة إحصائية، وتفي بأغراض الدراسة.

جدول 11.3: صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور آليات مكافحة الجنس الإلكتروني

م	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة "Sig"
1	التوعية الأسرية للأبناء بمخاطر الإنترنت.	0.619	0.000
2	رقابة الآباء على سلوكيات أبنائهم.	0.630	0.000
3	تعدد الزوجات يخفف من ممارسة الجنس الإلكتروني.	0.684	0.000
4	تعزيز ودعم الأعراس الجماعية.	0.639	0.000
5	تقديم الدولة الدعم للراغبين بالزواج.	0.624	0.000
6	تجريم الجنس الإلكتروني في التشريعات.	0.696	0.000
7	بيان الحكم الشرعي لها عن طريق رجال الدين.	0.811	0.000
8	التوعية بمخاطر وسائل التواصل الاجتماعي.	0.677	0.000
9	تؤيد تبليغ الأجهزة الأمنية المختصة في حال تعرض الفرد للابتزاز.	0.727	0.000
10	فرض رقابة قوية على المواقع الجنسية.	0.559	0.001
11	حظر الحكومة للمواقع الإباحية.	0.556	0.001
12	التوعية عن طريق المؤسسات الدينية.	0.804	0.000
13	التوعية عن طريق المؤسسات الإعلامية.	0.852	0.000
14	تثقيف الأهل بالمواقع الإلكترونية.	0.783	0.000
15	نشر الثقافة الجنسية بين أفراد المجتمع.	0.673	0.000
16	مراجعة أخصائي جنسي في حال الإصابة بأمراض جنسية.	0.649	0.000
17	مراجعة أخصائي نفسي في حال الإدمان على الجنس الإلكتروني.	0.663	0.000

يتبين من الجدول السابق أنَّ قيم مستوى الدلالة أقل من (0.05)؛ أي أنَّ جميع الفقرات تتمتع بمعاملات صدق دالة إحصائية، وتفي بأغراض الدراسة.

جدول 12.3: صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية

م	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة "Sig"
1	يقلل الجنس الإلكتروني من التحرش الجنسي.	0.610	0.000
2	يقلل الجنس الإلكتروني من جرائم الاغتصاب.	0.597	0.000
3	يقلل الجنس الإلكتروني من الزنا.	0.587	0.001
4	يقلل الجنس الإلكتروني من هتك العرض.	0.609	0.000
5	للجنس الإلكتروني علاقة بالجرائم الأخلاقية لدى المتزوجين.	0.516	0.004
6	للجنس الإلكتروني علاقة بالجرائم الأخلاقية لدى العزاب.	0.695	0.000
7	للجنس الإلكتروني علاقة بالجرائم الأخلاقية لدى المنفصلين.	0.735	0.000
8	للجنس الإلكتروني علاقة بالجرائم الأخلاقية في المدينة.	0.741	0.000
9	يؤثر الجنس الإلكتروني في الجرائم الأخلاقية لدى الشباب.	0.553	0.002
10	يؤثر الجنس الإلكتروني في الجرائم الأخلاقية لدى كبار السن.	0.598	0.000
11	يؤثر الجنس الإلكتروني في الجرائم الأخلاقية لدى الإناث.	0.591	0.001

يتبين من الجدول السابق أنَّ قيم مستوى الدلالة أقل من (0.05)؛ أي أنَّ جميع الفقرات تتمتع بمعاملات صدق دالة إحصائية، وتفي بأغراض الدراسة.

4. الصدق العاملي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الصدق العاملي لفقرات الاستبانة، وذلك من خلال إيجاد معاملات الارتباط لفقرات الاستبانة، كما هو مبين في الجداول الآتية:

جدول 9.3: الصديق العاملي لفقرات محور العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني

م	الفقرة	الصديق العاملي
1	أوقات الفراغ تزيد من ممارسة الجنس الإلكتروني.	0.658
2	ممارسة الجنس الإلكتروني من أجل التسلية.	0.638
3	تنتج الخلافات الزوجية.	0.735
4	ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء.	0.615
5	ضعف التنشئة الاجتماعية.	0.741
6	ضعف وسائل الضبط الاجتماعي.	0.630
7	الحرمان العاطفي من الأهل.	0.676
8	مرافقة أصدقاء السوء.	0.677
9	تأخر سن الزواج لكلا الجنسين.	0.672
10	ضعف التوعية الدينية لمخاطر الجنس الإلكتروني.	0.701
11	توفر وسائل ممارسة الجنس الإلكتروني.	0.661
12	إمكانية ممارسة الجنس الإلكتروني دون كشف الهوية.	0.757
13	الحرمان الجنسي عند الفرد.	0.670
14	البحث عن الإشباع الجنسي.	0.640
15	الرغبة في الانتقام.	0.610
16	كثرة الاختلاط بين الجنسين.	0.618
17	الجنس الإلكتروني وسيلة سهلة للحصول على الأموال.	0.625
18	صعوبة القدرة على الزواج بسبب غلاء المهور.	0.736
19	زيادة نسبة البطالة عند الشباب.	0.614
20	يساعد الفقر في ممارسة الجنس الإلكتروني بدل الزواج.	0.714
21	يتعرض الفرد للابتزاز.	0.807
22	ابتزاز من قبل العصابات الإجرامية.	0.746
23	ضعف التشريعات النازمة لمكافحة الجنس الإلكتروني.	0.584

م	الفقرة	الصدق العالمي
24	الانفتاح الاجتماعي في المجتمع.	0.716

يتبين من الجدول السابق أنَّ الفقرات تتمتع بمعاملات صدق دالة إحصائية، وتقي بأغراض الدراسة.

جدول 10.3: الصدق العالمي لفقرات محور تأثير الجنس الإلكتروني على الفرد

م	الفقرة	الصدق العالمي
1	أرى بأن ممارسة الجنس الإلكتروني يؤدي إلى الوصمة الاجتماعية.	0.629
2	يساهم في انهيار منظومة القيم الأخلاقية في المجتمع.	0.748
3	يساهم في تفكك الروابط الأسرية.	0.642
4	تعد ممارسة الجنس الإلكتروني مع غير الزوج خيانة للزوجية.	0.816
5	استمرار ممارسة الجنس الإلكتروني يسبب الطلاق.	0.755
6	يواجه الممارس صعوبة في التواصل مع الآخرين.	0.720
7	سوء التكيف الاجتماعي للممارسين والممارس عليهم.	0.634
8	الشك في الآخرين.	0.646
9	الإصابة بالأمراض الصحية.	0.736
10	الإصابة بالعجز الجنسي.	0.836
11	الإصابة بالضعف الجنسي.	0.788
12	إصابة الفرد بضغط نفسية مختلفة.	0.657
13	الإدمان على الجنس الإلكتروني	0.659
14	شعور الفرد بالاغتراب النفسي.	0.767
15	كثرة العزلة عن الآخرين.	0.750
16	المعاناة من الاكتئاب.	0.709
17	القلق من كشف نفسه أمام الآخرين.	0.690

م	الفقرة	الصدق العالمي
18	الهوس الشديد بممارسة الجنس الإلكتروني.	0.647
19	التعرض للابتزاز المالي.	0.761
20	التعرض للابتزاز الجنسي.	0.755

يتبين من الجدول السابق أن جميع الفقرات تتمتع بمعاملات صدق دالة إحصائية، وتفي بأغراض الدراسة.

جدول 11.3: الصدق العالمي لفقرات محور آليات مكافحة الجنس الإلكتروني

م	الفقرة	الصدق العالمي
1	التوعية الأسرية للأبناء بمخاطر الإنترنت.	0.640
2	رقابة الآباء على سلوكيات أبنائهم.	0.787
3	تعدد الزوجات يخفف من ممارسة الجنس الإلكتروني.	0.668
4	تعزيز ودعم الأعراس الجماعية.	0.703
5	تقديم الدولة الدعم للراغبين بالزواج.	0.747
6	تجريم الجنس الإلكتروني في التشريعات.	0.656
7	بيان الحكم الشرعي لها عن طريق رجال الدين.	0.721
8	التوعية بمخاطر وسائل التواصل الاجتماعي.	0.634
9	تؤيد تبليغ الأجهزة الأمنية المختصة في حال تعرض الفرد للابتزاز.	0.669
10	فرض رقابة قوية على المواقع الجنسية.	0.625
11	حظر الحكومة للمواقع الإباحية.	0.697
12	التوعية عن طريق المؤسسات الدينية.	0.810
13	التوعية عن طريق المؤسسات الإعلامية.	0.747
14	تنقيف الأهل بالمواقع الإلكترونية.	0.722
15	نشر الثقافة الجنسية بين أفراد المجتمع.	0.628
16	مراجعة أخصائي جنسي في حال الإصابة بأمراض جنسية.	0.722
17	مراجعة أخصائي نفسي في حال الإدمان على الجنس الإلكتروني.	0.688

يتبين من الجدول السابق أنَّ جميع الفقرات تتمتع بمعاملات صدق دالة إحصائية، وتفي بأغراض الدراسة.

جدول 12.3: الصدق العاملي لفقرات محور علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية

م	الفقرة	الصدق العاملي
1	يقلل الجنس الإلكتروني من التحرش الجنسي.	0.854
2	يقلل الجنس الإلكتروني من جرائم الاغتصاب.	0.883
3	يقلل الجنس الإلكتروني من الزنا.	0.903
4	يقلل الجنس الإلكتروني من هتك العرض.	0.872
5	للجنس الإلكتروني علاقة بالجرائم الأخلاقية لدى المتزوجين.	0.748
6	للجنس الإلكتروني علاقة بالجرائم الأخلاقية لدى العزاب.	0.786
7	للجنس الإلكتروني علاقة بالجرائم الأخلاقية لدى المنفصلين.	0.812
8	للجنس الإلكتروني علاقة بالجرائم الأخلاقية في المدينة.	0.784
9	يؤثر الجنس الإلكتروني في الجرائم الأخلاقية لدى الشباب.	0.756
10	يؤثر الجنس الإلكتروني في الجرائم الأخلاقية لدى كبار السن.	0.757
11	يؤثر الجنس الإلكتروني في الجرائم الأخلاقية لدى الإناث.	0.778

يتبين من الجدول السابق أنَّ جميع الفقرات تتمتع بمعاملات صدق دالة إحصائية، وتفي بأغراض الدراسة.

7.3 ثبات الاستبانة:

يعني ثبات أداة الدراسة أنَّ الأداة تعطي النتائج نفسها تقريباً لو طبقت مرة أخرى على المجموعة نفسها من الأفراد؛ أي أنَّ النتائج لا تتغير، وتمَّ التحقق من ثبات الاستبانة من خلال الآتي:

1. الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ:

تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول 13.3: معاملات الارتباط باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

المحور	معامل الارتباط
العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني	0.853
تأثير الجنس الإلكتروني على الفرد	0.924
آليات مكافحة الجنس الإلكتروني	0.900
علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية	0.837
الاستبانة ككل	0.834

يتبيّن من الجدول السابق أنَّ معاملات الارتباط باستخدام معادلة ألفا كرونباخ قريبة من الواحد الصحيح، وهي معاملات ثبات دالة إحصائياً، وتفي بأغراض الدراسة.

2. الثبات بطريقة التجزئة النصفية:

تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بطريقة التجزئة النصفية، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول 14.3: معاملات الارتباط بطريقة التجزئة النصفية لمحاوَر الاستبانة

معامل الارتباط		المحور
بعد التعديل	قبل التعديل	
0.823	0.700	العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني
0.837	0.720	تأثير الجنس الإلكتروني على الفرد
0.840	0.724	آليات مكافحة الجنس الإلكتروني
0.784	0.645	علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية
0.767	0.622	الاستبانة ككل

يتبين من الجدول السابق أنَّ معاملات الارتباط قريبة من الواحد الصحيح، وهي معاملات ثبات دالة إحصائيًا، وتفي بأغراض الدراسة.

8.3 متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة: الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، السكن، التخصص.

المتغير التابع: علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية.

9.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة للدراسة، وهي على النحو الآتي:

1- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient): للتحقق من الصدق البنائي وصدق الاتساق الداخلي.

2- معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): للتحقق من ثبات الاستبانة.

3- طريقة التجزئة النصفية (Split-Half Method): للتحقق من ثبات الاستبانة.

4- نظرية النهاية المركزية: لاختبار إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

5- اختبار T للعينة الواحدة: لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة ومحاوَرها.

6- اختبار T لعينتين مستقلتين (T-Test): للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة لمتغير: (النوع الاجتماعي).

7- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA): للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة لمتغيرات: (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المكان السكن، التخصص).

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1.4 مقدمة:

يتناول هذا الفصل نتائج الدراسة، حيث تمّ الإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها، ومن ثمّ تمّ تفسير النتائج والتعقيب عليها، بالإضافة إلى بيان أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة.

2.4 تحليل النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

أولاً: نتائج السؤال الرئيس ومناقشتها

ينص السؤال على ما يلي:

ما واقع الجنس الإلكتروني في المجتمع الفلسطيني وعلاقته بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل؟

تمّ الإجابة عن هذا السؤال باستخدام اختبار T للعينة الواحدة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول 1.4: تحليل محاور الاستبانة

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني	4.055	0.465	35.864	0.000	81.103	3	كبيرة
2	تأثير الجنس الإلكتروني على الفرد	4.146	0.538	33.691	0.000	82.912	2	كبيرة
3	آليات مكافحة الجنس الإلكتروني	4.386	0.395	55.475	0.000	87.727	1	كبيرة جدًا
4	علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية	3.314	0.643	7.714	0.000	66.276	4	متوسطة
	الاستبانة ككل	4.045	0.386	42.813	0.000	80.904		كبيرة

وقد تبيّن من الجدول السابق أن:

- محور العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني جاء بوزن نسبي (81.103)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة).
- محور تأثير الجنس الإلكتروني على الفرد جاء بوزن نسبي (82.912)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة).
- محور آليات مكافحة الجنس الإلكتروني جاء بوزن نسبي (87.727)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة جدًا).
- محور علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية جاء بوزن نسبي (66.276)، وهو بدرجة موافقة (متوسطة).
- علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في مدينة الخليل جاء بوزن نسبي (80.904)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة).

ثانيًا: نتائج السؤال الفرعي الأول

ينص السؤال على ما يلي:

ما العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل؟

تمّ الإجابة عن هذا السؤال باستخدام اختبار T للعينات الواحدة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول 2.4: تحليل فقرات محور العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	أوقات الفراغ تزيد من ممارسة الجنس الإلكتروني.	4.324	0.719	29.112	0.000	86.480	9	كبيرة جدًا
2	ممارسة الجنس الإلكتروني من أجل التسلية.	3.736	0.954	12.199	0.000	74.720	19	كبيرة
3	ممارسة الجنس الإلكتروني تنتج الخلافات الزوجية.	4.368	0.771	28.042	0.000	87.360	4	كبيرة جدًا
4	ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء.	4.616	0.585	43.697	0.000	92.320	1	كبيرة جدًا
5	ضعف التنشئة الاجتماعية.	4.356	0.721	29.751	0.000	87.120	6	كبيرة جدًا
6	ضعف وسائل الضبط الاجتماعي.	4.336	0.738	28.606	0.000	86.720	8	كبيرة جدًا
7	الحرمان العاطفي من الأهل.	4.112	0.848	20.745	0.000	82.240	12	كبيرة
8	مرافقة أصدقاء السوء.	4.432	0.743	30.487	0.000	88.640	2	كبيرة جدًا
9	تأخر سن الزواج لكلا الجنسين.	3.892	1.045	13.492	0.000	77.840	16	كبيرة
10	ضعف التوعية الدينية لمخاطر الجنس الإلكتروني.	4.368	0.777	27.855	0.000	87.360	4	كبيرة جدًا
11	توفر وسائل ممارسة الجنس الإلكتروني.	4.396	0.755	29.250	0.000	87.920	3	كبيرة جدًا
12	إمكانية ممارسة الجنس	4.344	0.718	29.591	0.000	86.880	7	كبيرة جدًا

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
	الإلكتروني دون كشف الهوية.							
13	الحرمان الجنسي عند الفرد.	4.032	0.909	17.951	0.000	80.640	14	كبيرة
14	البحث عن الإشباع الجنسي.	4.224	0.759	25.497	0.000	84.480	11	كبيرة جدًا
15	الرغبة في الانتقام.	3.432	1.028	6.642	0.000	68.640	24	كبيرة
16	كثرة الاختلاط بين الجنسين.	3.628	1.019	9.747	0.000	72.560	21	كبيرة
17	الجنس الإلكتروني وسيلة سهلة للحصول على الأموال.	3.588	1.054	8.822	0.000	71.760	22	كبيرة
18	صعوبة القدرة على الزواج بسبب غلاء المهور.	3.736	1.054	11.042	0.000	74.720	20	كبيرة
19	زيادة نسبة البطالة عند الشباب.	3.904	0.935	15.287	0.000	78.080	15	كبيرة
20	يساعد الفقر في ممارسة الجنس الإلكتروني بدل الزواج.	3.528	1.105	7.552	0.000	70.560	23	كبيرة
21	يتعرض الفرد للابتزاز الجنسي.	3.812	0.957	13.412	0.000	76.240	18	كبيرة
22	ابتزاز من قبل العصابات الإجرامية.	3.856	0.967	13.997	0.000	77.120	17	كبيرة
23	ضعف التشريعات النازمة لمكافحة الجنس الإلكتروني.	4.240	0.765	25.640	0.000	84.800	10	كبيرة جدًا
24	الانفتاح الاجتماعي في المجتمع.	4.064	0.963	17.467	0.000	81.280	13	كبيرة
	المحور ككل	4.055	0.465	35.864	0.000	81.103		كبيرة

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- محاور العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني جاء بوزن نسبي (81.103)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة).

أعلى فقرتين هما:

- فقرة رقم (4)، وهي (ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء)، وقد جاءت بوزن نسبي (92.320)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة جدًا).
- فقرة رقم (8)، وهي (مرافقة أصدقاء السوء)، وقد جاءت بوزن نسبي (88.640)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة جدًا).

أدنى فقرتين هما:

- فقرة رقم (15)، وهي (الرغبة في الانتقام)، وقد جاءت بوزن نسبي (68.640)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة).
- فقرة رقم (20)، وهي (يساعد الفقر في ممارسة الجنس الإلكتروني بدل الزواج)، وقد جاءت بوزن نسبي (70.560)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة).

ثالثًا: نتائج السؤال الفرعي الثاني

ينص السؤال على ما يلي:

ما آثار الجنس الإلكتروني على الفرد من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل؟

تم الإجابة عن هذا السؤال باستخدام اختبار T للعينة الواحدة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول 3.4: تحليل فقرات محور تأثير الجنس الإلكتروني على الفرد

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	أرى بأن ممارسة الجنس الإلكتروني يؤدي إلى الوصمة الاجتماعية.	4.024	0.845	19.157	0.000	80.480	15	كبيرة
2	يساهم في انهيار منظومة القيم الأخلاقية في المجتمع.	4.488	0.629	37.414	0.000	89.760	1	كبيرة جدًا

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
3	يساهم في تفكك الروابط الأسرية.	4.416	0.708	31.633	0.000	88.320	3	كبيرة جدًا
4	تعد ممارسة الجنس الإلكتروني مع غير الزوج خيانة للزوجية.	4.476	0.751	31.084	0.000	89.520	2	كبيرة جدًا
5	استمرار ممارسة الجنس الإلكتروني يسبب الطلاق.	4.268	0.890	22.538	0.000	85.360	6	كبيرة جدًا
6	يواجه الممارس صعوبة في التواصل مع الآخرين.	3.880	0.958	14.528	0.000	77.600	18	كبيرة
7	سوء التكيف الاجتماعي للممارسين والممارس عليهم.	4.032	0.850	19.205	0.000	80.640	14	كبيرة
8	الشك في الآخرين.	4.088	0.846	20.343	0.000	81.760	12	كبيرة
9	الإصابة بالأمراض صحية مثل الالتهابات والحكة نتيجة القيام بالعادة السرية.	3.904	1.009	14.161	0.000	78.080	17	كبيرة
10	الإصابة بالعجز الجنسي.	3.780	0.996	12.385	0.000	75.600	19	كبيرة
11	الإصابة بالضعف الجنسي.	3.748	0.947	12.494	0.000	74.960	20	كبيرة
12	إصابة الفرد بضغط نفسية مختلفة.	4.184	0.765	24.487	0.000	83.680	11	كبيرة
13	الإدمان على الجنس الإلكتروني.	4.400	0.665	33.304	0.000	88.000	4	كبيرة جدًا
14	شعور الفرد بالاغتراب النفسي.	4.084	0.805	21.299	0.000	81.680	13	كبيرة
15	كثرة العزلة عن الآخرين.	4.244	0.776	25.332	0.000	84.880	7	كبيرة جدًا
16	المعاناة من الاكتئاب.	4.004	0.921	17.245	0.000	80.080	16	كبيرة
17	القلق من كشف نفسه أمام الآخرين.	4.196	0.868	21.798	0.000	83.920	8	كبيرة
18	الهوس الشديد بممارسة الجنس الإلكتروني.	4.308	0.726	28.482	0.000	86.160	5	كبيرة جدًا
19	التعرض للابتزاز المالي.	4.192	0.794	23.752	0.000	83.840	10	كبيرة
20	التعرض للابتزاز الجنسي.	4.196	0.769	24.579	0.000	83.920	9	كبيرة
	المحور ككل	4.146	0.538	33.691	0.000	82.912		كبيرة

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- محور تأثير الجنس الإلكتروني على الفرد جاء بوزن نسبي (82.912)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة).

أعلى فقرتين هما:

- فقرة رقم (2)، وهي (يساهم في انهيار منظومة القيم الأخلاقية في المجتمع)، وقد جاءت بوزن نسبي (89.760)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة جدًا).
- فقرة رقم (4)، وهي (تعد ممارسة الجنس الإلكتروني مع غير الزوجة خيانة للزوجية)، وقد جاءت بوزن نسبي (89.520)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة جدًا).

أدنى فقرتين هما:

- فقرة رقم (11)، وهي (الإصابة بالضعف الجنسي)، وقد جاءت بوزن نسبي (74.960)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة).
- فقرة رقم (10)، وهي (الإصابة بالعجز الجنسي)، وقد جاءت بوزن نسبي (75.600)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة).

رابعًا: نتائج السؤال الفرعي الثالث

ينص السؤال على ما يلي:

ما طرق مكافحة الجنس الإلكتروني من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل ؟

تمّ الإجابة عن هذا السؤال باستخدام اختبار T للعينة الواحدة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول 4.4: تحليل فقرات محور آليات مكافحة الجنس الإلكتروني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	التوعية الأسرية للأبناء بمخاطر الإنترنت.	4.724	0.507	53.786	0.000	94.480	1	كبيرة جدًا
2	رقابة الآباء على سلوكيات أبنائهم.	4.680	0.568	46.747	0.000	93.600	2	كبيرة جدًا
3	تعدد الزوجات يخفف من ممارسة الجنس الإلكتروني.	3.008	1.283	0.099	0.922	60.160	17	متوسطة
4	تعزيز ودعم الأعراس الجماعية.	3.780	1.096	11.256	0.000	75.600	16	كبيرة
5	تقديم الدولة الدعم للراغبين بالزواج.	4.332	0.759	27.748	0.000	86.640	15	كبيرة جدًا
6	تجريم الجنس الإلكتروني في التشريعات.	4.408	0.777	28.646	0.000	88.160	11	كبيرة جدًا
7	بيان الحكم الشرعي لها عن طريق رجال الدين.	4.392	0.699	31.497	0.000	87.840	12	كبيرة جدًا
8	التوعية بمخاطر وسائل التواصل الاجتماعي.	4.504	0.589	40.348	0.000	90.080	10	كبيرة جدًا
9	تؤيد تبليغ الأجهزة الأمنية المختصة في حال تعرض الفرد للابتزاز.	4.568	0.650	38.116	0.000	91.360	6	كبيرة جدًا
10	فرض رقابة قوية على المواقع الجنسية.	4.620	0.598	42.868	0.000	92.400	4	كبيرة جدًا
11	حظر الحكومة للمواقع الإباحية.	4.652	0.655	39.898	0.000	93.040	3	كبيرة جدًا
12	التوعية عن طريق المؤسسات الدينية.	4.516	0.672	35.671	0.000	90.320	8	كبيرة جدًا
13	التوعية عن طريق المؤسسات الإعلامية.	4.532	0.602	40.236	0.000	90.640	7	كبيرة جدًا
14	تنقيف الأهل بالمواقع الإلكترونية.	4.572	0.605	41.069	0.000	91.440	5	كبيرة جدًا

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
15	نشر الثقافة الجنسية بين أفراد المجتمع.	4.372	0.777	27.912	0.000	87.440	14	كبيرة جدًا
16	مراجعة أخصائي جنسي في حال الإصابة بأمراض جنسية.	4.392	0.710	30.991	0.000	87.840	12	كبيرة جدًا
17	مراجعة أخصائي نفسي في حال الإدمان على الجنس الإلكتروني.	4.516	0.622	38.517	0.000	90.320	9	كبيرة جدًا
	المحور ككل	4.386	0.395	55.475	0.000	87.727		كبيرة جدًا

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- محور طرق مكافحة الجنس الإلكتروني جاء بوزن نسبي (87.727)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة جدًا).

أعلى فقرتين هما:

- فقرة رقم (1)، وهي (التوعية الأسرية للأبناء بمخاطر الإنترنت)، وقد جاءت بوزن نسبي (94.480)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة جدًا).
- فقرة رقم (2)، وهي (رقابة الآباء على سلوكيات أبنائهم)، وقد جاءت بوزن نسبي (93.600)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة جدًا).

أدنى فقرتين هما:

- فقرة رقم (3)، وهي (تعدد الزوجات يخفف من ممارسة الجنس الإلكتروني)، وقد جاءت بوزن نسبي (60.160)، وهي بدرجة موافقة (متوسطة).
- فقرة رقم (4)، وهي (تعزيز ودعم الأعراس الجماعية)، وقد جاءت بوزن نسبي (75.600)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة).

خامسًا: نتائج السؤال الفرعي الرابع

ينص السؤال على ما يلي:

ما علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل ؟

تمّ الإجابة عن هذا السؤال باستخدام اختبار T للعينة الواحدة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول 5.4: تحليل فقرات محور علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
1	يقلل الجنس الإلكتروني من التحرش الجنسي.	2.296	1.045	-10.648	0.000	45.920	8	قليلة
2	يقلل الجنس الإلكتروني من جرائم الاغتصاب.	2.244	1.022	-11.695	0.000	44.880	10	قليلة
3	يقلل الجنس الإلكتروني من الزنا.	2.244	1.053	-11.351	0.000	44.880	10	قليلة
4	يقلل الجنس الإلكتروني من هتك العرض.	2.292	1.079	-10.379	0.000	45.840	9	قليلة
5	للجنس الإلكتروني علاقة بالجرائم الأخلاقية لدى المتزوجين.	3.784	1.003	12.363	0.000	75.680	7	كبيرة
6	للجنس الإلكتروني علاقة بالجرائم الأخلاقية لدى العزاب.	3.844	0.988	13.511	0.000	76.880	5	كبيرة
7	للجنس الإلكتروني علاقة بالجرائم الأخلاقية لدى المنفصلين.	3.840	0.943	14.079	0.000	76.800	6	كبيرة
8	للجنس الإلكتروني علاقة بالجرائم الأخلاقية في المدينة.	3.864	0.972	14.051	0.000	77.280	4	كبيرة
9	يؤثر الجنس الإلكتروني في الجرائم الأخلاقية لدى الشباب.	4.092	0.828	20.842	0.000	81.840	1	كبيرة
10	يؤثر الجنس الإلكتروني في الجرائم الأخلاقية لدى كبار السن.	3.896	0.926	15.307	0.000	77.920	3	كبيرة
11	يؤثر الجنس الإلكتروني في	4.056	0.795	21.013	0.000	81.120	2	كبيرة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
	الجرائم الأخلاقية لدى الإناث.							
	المحور ككل	3.314	0.643	7.714	0.000	66.276		متوسطة

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- محور علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية جاء بوزن نسبي (66.276)، وهو بدرجة موافقة (متوسطة).

أعلى فقرتين هما:

- فقرة رقم (9)، وهي (يؤثر الجنس الإلكتروني في الجرائم الأخلاقية لدى الشباب)، وقد جاءت بوزن نسبي (81.840)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة).
- فقرة رقم (11)، وهي (يؤثر الجنس الإلكتروني في الجرائم الأخلاقية لدى الإناث)، وقد جاءت بوزن نسبي (81.120)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة).

أدنى فقرتين هما:

- فقرة رقم (2)، وهي (يقلل الجنس الإلكتروني من جرائم الاغتصاب)، وقد جاءت بوزن نسبي (44.880)، وهي بدرجة موافقة (قليلة).
- فقرة رقم (3)، وهي (يقلل الجنس الإلكتروني من الزنا)، وقد جاءت بوزن نسبي (44.880)، وهي بدرجة موافقة (قليلة).

سادساً: عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس

ينص السؤال على ما يلي:

هل توجد فروق بين متوسط التقديرات حول علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل تُعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة، مكان السكن، التخصص)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل تُعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخدمة، مكان السكن، التخصص).

ويتفرع من الفرضية الرئيسية السابقة الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

تمّ التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام اختبار T-Test، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول 6.4: الفروقات بالنسبة لمتغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	قيمة "Sig."	الدلالة
ذكر	91	3.957	0.378	-2.757	0.006	دالة
أنثى	159	4.095	0.383			
المجموع	250	4.045	0.386			

وقد تبين من الجدول السابق أنّ:

- قيمة "Sig." المحسوبة أقل من "0.05"، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي، ولصالح (الإناث)، حسب المتوسط الحسابي الأعلى.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل تُعزى لمتغير المؤهل العلمي.

تمّ التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام اختبار One-Way ANOVA، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول 7.4: الفروقات بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	الدالة
دبلوم	9	3.960	0.335	0.523	0.593	غير دالة
بكالوريوس	180	4.060	0.363			
دراسات عليا	61	4.015	0.456			
المجموع	250	4.045	0.386			

وقد تبين من الجدول السابق أن:

- قيمة "Sig." المحسوبة أكبر من "0.05"، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل تُعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل تُعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة.

تمّ التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام اختبار One-Way ANOVA، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول 8.4: الفروقات بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخدمة

عدد سنوات الخدمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	الدالة
أقل من 5 سنوات	120	4.077	0.364	0.803	0.449	غير دالة
من 5-10 سنوات	66	4.017	0.378			
أكثر من 10 سنوات	64	4.014	0.433			
المجموع	250	4.045	0.386			

وقد تبيّن من الجدول السابق أنّ:

- قيمة "Sig." المحسوبة أكبر من "0.05"، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل تُعزى لمتغير عدد سنوات الخدمة.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل تُعزى لمتغير مكان السكن.

تمّ التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام اختبار One-Way ANOVA، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول 9.4: الفروقات بالنسبة لمتغير مكان السكن

مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	الدلالة
مدينة	132	4.029	0.369	0.616	0.541	غير دالة
قرية	100	4.051	0.401			
مخيم	18	4.135	0.432			
المجموع	250	4.045	0.386			

وقد تبيّن من الجدول السابق أنّ:

- قيمة "Sig." المحسوبة أكبر من "0.05"، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل تُعزى لمتغير مكان السكن.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل تُعزى لمتغير التخصص.

تمّ التحقق من صحة هذه الفرضية باستخدام اختبار One-Way ANOVA، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول 10.4: الفروقات بالنسبة لمتغير التخصص

التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "F"	قيمة "Sig."	الدالة
علم نفس	54	4.030	0.406	0.103	0.958	غير دالة
خدمة اجتماعية	120	4.039	0.379			
إرشاد نفسي وتربوي	57	4.064	0.332			
صحة نفسية	19	4.068	0.533			
المجموع	250	4.045	0.386			

وقد تبيّن من الجدول السابق أنّ:

- قيمة "Sig." المحسوبة أكبر من "0.05"، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل تُعزى لمتغير التخصص.

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات.

1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

مناقشة نتائج السؤال الرئيس: ما واقع الجنس الإلكتروني في المجتمع الفلسطيني وعلاقته بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل؟

لقد أظهرت نتائج الجدول (5) أنَّ الجنس الإلكتروني وعلاقته بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل جاء بوزن نسبي (80.904)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة).

وتعزو الدراسة هذه النتيجة إلى العلاقة الواضحة بين الجنس الإلكتروني والجريمة الأخلاقية، حيث تندرج تحت فئة الجريمة الأخلاقية في القانون والشرع، والجريمة الأخلاقية بدأت قبل وجود مواقع التواصل الاجتماعي وبعدها، وقد ساعد بعضها في نشر الأخلاق والجريمة إلى حد كبير، وجاءت تحت مسميات مختلفة تحت مسمى المواد الإباحية الإلكترونية، حيث سهّلت القدرة على الوصول والاختباء، بينما ساهمت العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في انتشارها لتبريرها؛ مما ساعد على التوسع والتغلغل في المجتمع.

لذلك؛ نرى أنَّ الجريمة الأخلاقية والجنس الإلكتروني مرتبطان ببعضهما البعض؛ لأنَّ انتشار مواقع التواصل المختلفة وملاءمة المواقع الإباحية يجعل الجريمة الأخلاقية أكثر انتشاراً من ذي قبل، كما يساهم التفكك الاجتماعي في انتشار هذه الظاهرة. وقد أدت الصور الإباحية إلى جرائم متعددة إلى جانب جرائم أخرى، وفي الوقت نفسه لا يوجد نص قانوني لمعاقبة الجناة؛ مما يفضي إلى انتشار هذه الظاهرة بين أفراد آخرين؛ لعدم وجود رادع، حيث أصبح الهدف الأكبر والأسمى لديهم هو إشباع الغريزة دون التفكير حقاً فيما إذا كانت خاطئة.

كما توجد علاقة متينة بين انتشار الجرائم الأخلاقية في المجتمع وارتباطها بممارسات الجنس الإلكتروني بجميع أشكاله، بالإضافة إلى مدى خطورة هذه السلوكيات على المجتمع الفلسطيني بشكل عام وعلى الأبناء بشكل خاص، وحتى يتم معالجة هذه الجرائم ومنعها من الانتشار يستلزم وضع قوانين وتشريعات وضوابط أخلاقية واجتماعية ودينية وتربوية؛ من أجل الحفاظ على المجتمع من تفاقم هذه الظاهرة، وذلك من خلال إيجاد وسائل وطرق حديثة للوقاية من الجنس الإلكتروني والجرائم الأخلاقية، بالإضافة إلى إعادة تأهيل أبناء المجتمع أخلاقياً وثقافياً، وتوفير الأمن والأمان بالمجتمع من خلال بناء اجتماعي صحيح؛ لذلك يجب رصد حجم هذه الظاهرة بدقة حتى يتم معالجة المشكلة من جذورها.

وتعزو الدراسة الارتباط الكبير بين الجنس الإلكتروني والجريمة الأخلاقية إلى تأثير الجنس الإلكتروني على الفرد، وبالتالي يؤثر في المجتمع ككل، حيث أصبح ارتكاب الجرائم أسهل من ذي قبل، وبالتالي يسهل على الأفراد ارتكاب هذه الجرائم بطرق حديثة غير مشروعة دون التمكن من اكتشافها بسهولة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أمين وأسيري، 2017): كلما زاد استخدام المواقع الإباحية ومواقع التواصل الاجتماعي ذات الدوافع الجنسية، زاد تأثير هذه المواقع على الأفراد؛ مما يؤدي إلى زيادة المخاطر، وردود الفعل السلبية على المجتمع، فضلاً عن حب الاستكشاف، وحب الاستكشاف يساعد الأفراد ووقت الفراغ الكافي في اللجوء إلى هذه الممارسات.

وتتفق كذلك مع دراسة (عليان وطه، 2018): حيث ارتفاع معدلات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وارتفاع معدلات التعرض للمضايقات الإلكترونية، وزيادة الوعي بين النساء بالتحرش الإلكتروني، بالإضافة إلى تعرض الشباب والبنات إلى أساليب التهديد والابتزاز الجنسي عن طريق المواقع الإلكترونية، وزيادة نسبة ممارسة الجنس الإلكتروني بسبب زيادة المستخدمين، وعدد مرات الاستخدام اليومي لهذه المواقع الإلكترونية.

وتتفق مع دراسة (البدوي، 2020): حيث ركزت على مدى خطورة الوسائل الإلكترونية، وكيف تؤثر في الأخلاق، فقد ساهمت في ظهور العديد من الجرائم الإلكترونية لسهولة تنفيذها وصعوبة إثباتها، وكيف كان للمواقع الإلكترونية من أثر سلبي في أخلاق الأفراد وتأثيرها في الجرائم الأخلاقية، وزيادة انتشارها بأساليب وطرق حديثة طورت من ممارستها، حيث سهّلت المواقع الإلكترونية على المنحرف ممارسة أفعاله الانحرافية دون معرفة من يكون، واستخدام خاصية التخفي حتى يتمكن من إشباع غرائزه ورغباته الجنسية.

ويدعم ذلك نظرية النشاط الرتيب، حيث أصبحت المواقع الإلكترونية ظاهرة لعامة الناس، ويتم نشر جميع خصوصيات الفرد أمام الأشخاص الآخرين، وبالتالي يستغل الفرد المنحرف الفرصة بمراقبة نشاط الفرد اليومي عبر المواقع الإلكترونية، وعندما يجد الفرصة المناسبة والوقت المناسب يستغله في ارتكاب الجريمة الخاصة به حتى يشبع غريزته الجنسية، حيث إنّ حياة الأفراد المكشوفة عبر المواقع الإلكترونية سهّلت على المجرم إيجاد الضحايا، وسهّلت عليه اختيار الوقت والمكان المناسب من أجل ارتكاب جريمته الخاصة به بينما الأفراد الذين تكون حياتهم منعزلة ومخفية عن الآخرين من الصعب إيقاعهم ضحايا للمجرم الذي يريد استغلالهم، وبالتالي عدم الخضوع للتهديدات وللانحرافات الجنسية.

وتتفق مع نظرية الروابط الاجتماعية، حيث إنّ قوة الرابطة تتمثل بقوة الأفراد مع بعضهم البعض؛ من أجل منع الانحراف والجريمة، حيث تنشأ الجريمة حسب هذه النظرية عن طريق عدم الالتزام بالمعايير الاجتماعية والأخلاق المتعارف عليها في المجتمع، كما أن الفرد ربما يكون ملتزمًا بأخلاقه في المجتمع ولكن غير ملتزم بها عبر المواقع الإلكترونية، وعندما تغيب الضوابط الاجتماعية حينها يتحول الفرد من إنسان ملتزم إلى إنسان آخر منحرف يقوم بجميع السلوكات والممارسات الجنسية واللاأخلاقية دون خوف أو تردد، فهو يختار الوقت والزمان المناسب بعيدًا عن الضوابط الاجتماعية، حينها يمارس الجنس الإلكتروني بكل أريحية، حيث إنّ الفرد الذي يؤمن بقيم المجتمع ومعتقداته وقوانينه يمتنع من ارتكاب الانحرافات الجنسية، وعند انعدام الإيمان يحدث العكس.

مناقشة نتائج السؤال الفرعي الأول: ما العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل؟

يوضح مجال العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني، حسب جدول رقم (2.4) الآتي:

جاء محور العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني بوزن نسبي (81.103)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة)، وكان أعلى فقرتين هما: فقرة رقم (4)، وهي (ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء)، وقد جاءت بوزن نسبي (92.320)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، وفقرة رقم (8)، وهي (مرافقة أصدقاء السوء)، وقد جاءت بوزن نسبي (88.640)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، وكانت أدنى الفقرات هي: فقرة رقم (15)، وهي (الرغبة في الانتقام)، وقد جاءت بوزن نسبي (68.640)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة).

وبناءً على ذلك؛ فإنّ العوامل التي تؤدي إلى ممارسة الجنس الإلكتروني، يتمثل أهمها في ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء، إذ تؤدي العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية والسياسية

دورًا رئيسيًا في مساعدة الفرد على ممارسة الجنس الإلكتروني بسهولة دون إعاقة له للقيام بذلك، وللأسرة تأثير كبير في تكوين شخصية الفرد، حيث يتعلم الفرد المبادئ والقيم والعادات والأخلاق من الأسرة، فإذا كانت التربية غير صالحة فإنه ينشأ فرد غير صالح ويلحق ضررًا أخلاقيًا بأفراد المجتمع، كما أنَّ الحواجز النفسية وعيوب التفكير تجعل الفرد غير قادر على التحكم في نفسه، هي أيضًا عوامل تؤثر في نفسية الفرد؛ لذلك يصبح هدفه فقط هو إشباع غرائزه وإشباع حاجاته الجنسية دون الالتفات إلى طريقة إشباعه.

ولا شكَّ أنَّ تأثير المدرسة يساوي تأثير الأسرة، والأقران السيئون يساهمون بشكل أكبر في الجريمة وجميع أنواع الجرائم.

نوضح هنا أعلى الفقرات: فقرة (ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء): حيث إنَّ هذا سبب في عرضة الأطفال والمراهقين للاستغلال الجنسي والقنوات والمواقع الإباحية، وذلك نتيجة الإهمال المنتشر بين الآباء اتجاه أبنائهم، بسبب جهل الآباء بطبيعة التعامل مع التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، واختلاف الأفكار بينهم، بالإضافة إلى قصور الوالدين في توفير البدائل الجيدة للأبناء والتي تكون نافعة لهم بعيدًا عن مخاطر التكنولوجيا، حيث أصبحنا في مجتمع مليء بالفتن، وهنا يجب على الأسرة والمؤسسات التعليمية المساهمة في توعية الأبناء نحو مخاطر المواقع ووسائل التواصل في ممارسة الجنس (دولة، 2012 – 2013، ص 56).

ويتمثل الدور المهم للأسرة في تنشئة الأبناء وبناء القيم والعادات، وللأسرة تأثير في تكوين شخصية الفرد وصفاته الاجتماعية، حيث تساعده على التعلم وكيفية التواصل والاتصال والتفاعل مع الآخرين في البيئة التي يعيش فيها، كما تقوم الأسرة بمتابعة سلوكيات أبنائها ومراقبتها في حدود القيم التي تمَّ تنشئتهم عليها، بالإضافة إلى تعليم الأبناء التنظيم حتى يستطيع تنظيم حياته وحدوده بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى تعلم الاستحسان والثواب والعقاب حتى تعليم المعتقدات الدينية والسياسية الموجودة في المجتمع الذي يعيش فيه والإيمان بها (أحمد، 2014، ص 202).

وإنَّ عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة تعمل على ضبط سلوك الفرد وتمنعه من القيام بالأعمال والسلوكيات التي لا يتقبلها المجتمع، وتعمل على تشجيعه على القيام بالسلوكيات والأفعال المقبولة في المجتمع حتى يكون متوافقًا معه، وبالتالي بناء جيل سليم بعيدًا عن الانحراف والسلوكيات الشاذة المرفوضة، فالأسرة هي العامل الأساسي في تنشئة الأبناء والأجيال وتربيتهم على السلوكيات والأفعال المقبولة مجتمعيًا، وهي أحد المؤسسات الأساسية في عملية ضبط الفرد من الانحراف (أحمد، 2014، ص 206).

تواجه الأسرة صعوبة في مراقبة الأبناء والسيطرة عليهم؛ بسبب أعمارهم، فالابن البالغ سنًا لا يستطيع الأب أو الأم تفتيش هاتفه أو مراقبته، وذلك بسبب خصوصية الفرد، ولكن التنشئة وترسيخ القيم والمبادئ والموروث الثقافي الديني من قبل الأهل في الأبناء يساعد في الحد أو الزيادة من الجرائم، وحسب الاطلاع على الدراسات السابقة يقتصر دور الأسرة في مراقبة الأبناء في فترة الطفولة فقط، وقد تضعف المراقبة في هذه الفترة نتيجة وضع الأسرة الذي يساهم ويساعد في فعل السلوك الانحرافي، وبالتالي ارتكاب الفعل الجرمي، وذلك نتيجة التفكك الأسري إما بالطلاق أو الوفاة أو القلق والتوتر داخل الأسرة؛ مما يلخص السلوك المضاد للمجتمع وبالتالي الانحراف (عكة وآخرون، 2021، ص 80).

يستمد الفرد خبراته والعادات والتقاليد والسلوكات المتعلمة ومعرفة الصواب والخطأ من الأسرة، فهو مثل الوعاء الذي يتشكل بالحجم والشكل المناسب حسب المعلومات التي يتم إدخالها من الأسرة على شخصيته في الطفولة، إذ إنّ الأسرة هي مجموعة من الأفراد بينهم علاقة قوية وروابط اجتماعية وصلة دم، وتكون متماسكة من أجل تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة بينهم. ونتيجة للتطور والتغير الاجتماعي اختلفت وظيفة الأسرة، حيث أصبحت تعتمد بشكل أكبر على المؤسسات من أجل توسيع المعرفة والمفاهيم، وبالتالي وجود صعوبة من قبل الأسرة في السيطرة على أفرادها من ناحية الأنشطة والأفكار وغيرها، فأصبحت الأسرة مكانًا للنوم والأكل والشرب والرعاية الصحية؛ لذلك على الأسرة تربية الأبناء جسديًا وصحيًا وعقليًا وتزويدهم بالثقافة الاجتماعية والجنسية، بالإضافة إلى سماع مشكلاتهم والتعاون معهم، إذ يعتقد معظم علماء الاجتماع أنّ الأسرة من أقدم المؤسسات الاجتماعية وأول خلية أساسية يتكون منها البناء الاجتماعي، وعندما تتعرض الأسرة إلى أي خلل في البناء الاجتماعي فقد تؤثر في بقية المؤسسات الاجتماعية، وتتعرض الأسرة إلى الانحلال في بعض المجتمعات (سعدون، 2011، ص 142).

وبناءً على ما سبق؛ تؤدي الأسرة دورًا كبيرًا في وقاية الأبناء من الجنوح بشكل عام ووقاية الأبناء من ممارسة الجنس بشكل خاص، حيث إنها من أقوى المؤسسات الاجتماعية التي تساهم في تكوين وسلوك الفرد، فهي الدعامة الأولى في غرس القواعد والقوانين والمبادئ والقيم الدينية والاجتماعية والعادات في شخصية الفرد ونفسيته، وعندما يحدث تفكك في الأسرة يؤدي ذلك إلى فشل الأسرة في بناء الفرد حسب الأسس الصحيحة، وبالتالي ينشأ أفراد منحرفون وغير أسوياء يلجؤون إلى الانحراف نتيجة للمشكلات التي يتعرضون إليها، ويلجأ الفرد إلى ممارسة الجنس الإلكتروني للتخلص من هذه المشكلات، وخاصة عندما لا يجد مراقبة عليه من قبل الأسرة، وبالتالي الانفلات والانحراف، بالإضافة إلى أخلاقيات الطفل التي يتم بناؤها من قبل الأسرة منذ الصغر بناءً على التنشئة الاجتماعية الأسرية، فلأسرة دور في تنمية الرقابة الذاتية عند الأبناء من خلال غرس المفاهيم والقيم والعادات

منذ الصغر، وفرض الرقابة الذاتية، فعندما يكبر الطفل ويصبح شاباً تتحكم فيه الرقابة الذاتية والضمير بناءً على ما تربي، وإذا اختلت الرقابة الذاتية والضمير أصبح هناك خلل، وبالتالي الانحراف إلى السلوكيات غير السوية، بالإضافة إلى عدم اهتمام الآباء بالمشكلات التي تواجه أبنائهم، سواء كانت نفسية أو اجتماعية أو تعليمية خاصة عندما يصبح عمر الابن كبيراً ويستطيع الاعتماد على نفسه، وكذلك استخدام أساليب خاطئة في التعامل مع الأبناء تؤدي بهم إلى الانحراف.

فقرة مرافقة أصدقاء السوء: فلأصدقاء دور كبير في تضليل أصدقائهم وانحرافهم نحو الطريق الخاطئ، حيث تكون في البداية من باب الفضول والاستكشاف، ثم تنتقل إلى بداية الانحراف حتى يدمن على ممارسات الجنس الإلكتروني بأشكاله المختلفة؛ وذلك بسبب أصدقاء السوء (الاقتصادية، 2009).

كما أن أكثر الأسباب التي تدفع الفرد إلى ممارسة السلوكيات الإجرامية هي تفاعله واختلاطه والتجاوب مع رفقاء السوء، خاصة رفقاء المحيط وأبناء الجيران وأصدقاء المدرسة والجامعة، حيث إن الفرد يتأثر ويؤثر بالآخرين بكل سهولة، خاصة مع الأشخاص المقربين منه، الذين لا يختلفون عنه في العمر والثقافة، ومتشابهون في الاتجاهات والميول الخاصة، فهو يتأثر بأصدقائه أكثر من أفراد أسرته، وعندما يكون الصديق شخصاً شاذاً ومنحرفاً في أفكاره وممارسته، فهو يصبح مثل صديقه، وبالتالي عدم قدرة الأسرة على السيطرة عليه، ولا تستطيع إصلاحه وتعديل سلوكه، حيث إن الأصدقاء يهتمون بإشباع ميول الفرد وتحقيق رغباته ومساعدته في إقامة علاقات اجتماعية قوية مع الآخرين مع من هم في سنه. ولقد درس الكثير من علماء الإجرام تأثير الجماعات المنحرفة السلوك على الأشخاص أو الشباب الذين يتصلون بها خاصة إذا كان عندهم استعداد نفسي للإسهام في السلوك الانحرافي، وكل فرد في المجتمع معرض للوقوع في الجريمة خاصة إذا اتخذ أصدقاءه من الأفراد الذين ينتمون إلى جماعات الإجرام، ولكن تدل الأبحاث على أن استجابة الفرد لمثل هذه الجماعات يتوقف على شخصية المستجيب، ومدى مقدار تأثيره في الآخرين، بالإضافة إلى تنشئته الاجتماعية، ومدى رقابة الأسرة على سلوكه وأخلاقه (سعدون، 2011، ص 145).

يتأثر الفرد بسائر الأشخاص الذين تربطهم علاقة به؛ كالأقارب والجيران وزملاء العمل والمدرسة والأصدقاء، بالإضافة إلى أنه يحاول التعرف إلى الآخرين، وتكوين صداقات معهم حتى تربطهم علاقة قوية والاستماع بأوقاتهم مع بعضهم البعض ليصبحوا جماعات، خاصة إذا كانت جماعة قوية وشريرة فإنها تؤثر في شخصية الفرد. ويعد الأصدقاء من أفضل المصادر المهمة عند الفرد من أجل المشاركة بالآراء والأفكار واتباع القرارات التي تتخذ، وفي الغالب تكون ضد القانون والمجتمع، ولكنها تشبع

رغباتهم ودوافعهم؛ لذلك يكون سلوكهم منحرفاً ومتجهاً نحو الانحراف وارتكاب الجرائم (سالم وعلي وسالم، 2015، ص 104).

وبناءً على ما سبق؛ فإن مرافقة أصدقاء السوء له تأثير كبير في شخصية الفرد، فالصديق الجيد وذو الخلق الحسن يتأثر به الأفراد وبأخلاقه، وإذا كان ذا طبع سيئ وأخلاق سيئة فإنه يترك أثراً سيئاً وخلقاً فاسداً، حيث إن وقت الفراغ يساهم في انحراف الشباب مع أصدقائهم، خاصةً عند قضاء وقت الفراغ معاً في التسلية واللعب، ومن هنا يجب أن نشدد على مراقبة الآباء لتصرفات أبنائهم بطريقة غير مباشرة حتى لا تسبب لهم فقدان الثقة والشك بهم، وأيضاً التعرف إلى أصدقاء أبنائهم حتى يتمكن الآباء من معرفة نوع الأصدقاء وأخلاقهم حتى يكونوا على اطلاع تام بحياة أبنائهم، إذ إن الصداقات الجيدة للفرد تنعكس عليه بشكل مباشر، خاصة الاستقرار النفسي والاجتماعي، والصداقات السامة تؤدي إلى حياة منحرفة وضارة للفرد، وأحياناً يكون الصديق السيئ هو السبب في تشويه سمعة الفرد، وقد يورطه مع أصدقاء آخرين ذوي سلوكيات أخلاقية سيئة قد تصل به إلى الانحراف وارتكاب الجرائم، فإن الصديق السيئ يترك أثراً سلبياً على حياة صديقه، فهو يسبب ضرراً لأصدقائه بقصد أو بدون قصد، ويسحب صديقه لممارسة العادات السيئة والسلوكيات الانحرافية، فالفرد يتأثر بسهولة بأصدقائه ويلحق بهم إذا لم يجد اهتماماً ومراقبة من قبل الأهل، لذلك فهو يحتاج إلى متابعة مستمرة.

أدنى الفقرات كانت:

فقرة الرغبة في الانتقام: حيث يريد الفرد الانتقام ولكن لا يستطيع المواجهة، ويكون لديه اضطراب في الشخصية، إذ يقلل من تقدير أفعاله؛ لذلك يلجأ إلى ارتكاب أفعال سيئة بحيث تخدم شهوته الانتقامية، فهو يستخدم الجنس الإلكتروني حتى يشعره بمزيد من القوة والسيطرة حسب ما تتطلبه نرجسيته، وهوسه المرضي بملاحقة الضحايا والانتقام منهم، حيث يستغل مواقع التواصل حتى يشبع رغبته ونرجسيته والانتقام من ضحيته بكل سهولة وفي كل زمان ومكان (الديب وسليمان، 2018، ص 167).

وبناءً على ما سبق؛ فإن الفرد يسعى للانتقام لذاته وبذاته حتى يشعر بالارتياح، ويحقق رغباته التي يريدها ولا يتحقق ذلك إلا بارتكاب جرائم انتقام خاصة من الأشخاص الذين قاموا بإيذائه حتى يشعر بأنه قوي ويحصل على ما يريد، ولا يستطيع أحد تحديه، فهو إنسان مريض بالانتقام، وقد يؤدي هذا الانتقام إلى مرحلة الهوس فيرتكب جرائم أكبر قد لا يتحمل مسؤوليتها، حيث وفرت المواقع الإلكترونية الكثير من الأساليب وساعدته في الوصول لأي شخص يريده في أي وقت وفي كل مكان.

تتفق دراسة (عكة ومناصرة، 2020) مع هذا المجال، حيث تؤدي العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية السيئة دورًا كبيرًا في انحراف الفرد، وتساهم في زيادة ممارسة السلوكات الجنسية والقيام بأعمال منافية للأخلاق، كما أنَّ ضعف الوازع الديني أيضًا ساعد على تقبل هذه الممارسات المشينة وممارستها دون التفكير بأي شيء آخر، فقط التفكير بإشباع الغريزة الجنسية؛ مما يؤدي إلى الهوس بالأمر الجنسي.

وكذلك تتفق دراسة (عكة واطميري وهريش، 2021) مع هذا المجال، من حيث الآثار النفسية التي تؤثر في الفرد نتيجة للتعرض للممارسات الجنسية عبر الإنترنت، سواء كان الضحية أو الجاني، فهي على كلا الاتجاهين تؤثر فيه وفي نفسيته، وقد تؤدي به إلى أمراض نفسية كبيرة، وقد تصل إلى الانتحار والقتل، وهي غير مرتبطة بفئة محددة من الأعمار، وإنما تأثرها يكون في جميع الفئات العمرية دون استثناء.

ويدعم ذلك نظرية الضبط الاجتماعي التي تتحدث عن أهمية المؤسسات في تنشئة الأفراد، خاصة الأسرة والمدرسة والأقران، وتحدث عن ضبط النفس الفردي الذي ينبع من التنشئة السليمة، وفي حالة النواقص الأبوية التي تدفع الأفراد إلى الانحراف عن سلوكهم في الطفولة أو البلوغ، وبالتالي ارتكاب الجرائم.

وتعد نظرية الضبط الاجتماعي قوةً تمارسها الجماعة على مجموعة أفراد آخرين؛ من أجل الحفاظ على الاستقرار، والسيطرة في المجتمع، وهنا نقصد الأسرة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية حتى يتم التمسك بالقيم والعادات الموافق عليها اجتماعيًا في المجتمع، وهي محاولة القيام بكبح جماح الأفراد المنحرفين والمتمردين عن قيم المجتمع وثقافته المتعارف عليها، فالهدف منها المحافظة على سلامة المجتمع واستقراره، حيث تعتقد نظرية الضبط الاجتماعي بأنَّ عملية الانحراف تنتج نتيجة التحرر النسبي من القواعد الأخلاقية والمعايير الاجتماعية، ومن أجل ضبط التفاعل الاجتماعي؛ على الفرد الاعتدال في ضبط سلوكاته، وذلك حسب قوة المعايير الاجتماعية، ولكن إذا كانت ضعيفة تضعف سلطة المجتمع، وبالتالي الانحراف عند الأفراد حتى يشبعوا رغباتهم وشهواتهم. وقد اعتمدت النظرية على دراسات دوركايم حيث أكدت أنَّ الانحراف يتناسب عكسيًا مع العلاقة الاجتماعية؛ بمعنى أنَّ الأفراد الذين تربطهم علاقة قوية و متماسكة من ناحية علاقات القرابة والصداقة يكون في ضبط اجتماعي واتباع القانون والقيم، ولكن إذا ضعفت هذه العلاقات أدى ذلك إلى مجتمع متفكك (أبو عليان، 2016، ص 44).

كما تدعمها النظرية التحليلية، حيث يكافح الفرد من أجل إشباع الغريزة الجنسية، وعندما تتعارض مع القيم والعادات والتقاليد، تنشأ اختلالات تؤدي إلى انحرافات عن تلك العادات والقيم؛ من أجل عدم شرعية طريقة ممارسة الجنس، ويمكن للقيم والعادات التي تنتقل من جيل إلى جيل أن تؤدي إلى تعليم

خاطئ، وإنَّ الضغط الهائل على الوالدين والأبناء للامتثال لهم يدفع الفرد إلى التفكير الخاطئ؛ مما يؤدي إلى الانحرافات، وبالتالي إلى الخطيئة الجنسية حتى تشبع الغرائز الجنسية، فالسلوك المنحرف هو سلوك لاشعوري الهدف منه التعويض أو الإبدال حتى يتم التخلص من الصراع الموجود داخل الفرد، والصراع يكون بين مكونات الشخصية الثلاثة: الهو والأنا والأنا الأعلى، وقوانين المجتمع وعاداته من ناحية ثانية؛ مما يؤدي إلى الكبت ولكن في حال تفاقم عملية الكبت يؤدي به إلى الانفجار، وبالتالي الانحراف بالسلوكات لإشباع غرائزه.

يفسر فرويد السلوك الإنساني خاصة السلوك الإجرامي بوجود صراع عقلي يدور في الذات الدنيا المتمثلة بالغرائز والميول الفطرية، والذات المثالية "الأنا الأعلى"، والتي تتمثل بالضمير والقيم المكتسبة في المجتمع، وتحاول الذات التوفيق بين الرغبات وبين أوامر الذات المثالية، فإذا نجحت ينتج سلوك متكيف ومنسجم مع الحياة الاجتماعية، وإذا أخفقت في عملية التوفيق والانسجام فإنه ينتج عن ذلك إما كبت المشاعر والميول والغرائز والتعبير عنها بقنوات غير مباشرة مثل: الأحلام، أو التسامي بالرغبات والشهوات وتصعيدها لتتحول إلى سلوكات مقبولة وانحرافات إجرامية، وكشف أيضًا عن أنَّ تراكم كبت المشاعر قد يتحول إلى عقد نفسية قد ينتج عنها سلوكات منحرفة وغير مقبولة في المجتمع (سالم وعلي وسالم، 2015، ص 45).

افترض أدلر أنَّ الحوافز الاجتماعية من تحرك سلوك الإنسان، حيث إنَّ الإنسان يسعى دائماً إلى تحقيق أهدافه، وعندما لا يستطيع تحقيقها يصاب بخيبة أمل وإحباط، وبالتالي يدخل في صراع نفسي ويعيش حالة الاغتراب والعزلة الاجتماعية والحقد على الواقع الاجتماعي الذي كان مانعاً من تحقيق أهدافه، وبالتالي يعبر عن هذا الحقد بالسلوكات الانحرافية الإجرامية (أبو عليان، 2016، ص 44).

وهي مدعومة أيضًا بنظرية التعلم الاجتماعي؛ لأنَّ الأطفال يتعلمون السلوكات من خلال الاكتساب والمحاكاة والتقليد والنمذجة، لذلك يمارسون الجنس من خلال رؤية أحد أفراد الأسرة يؤديون هذه السلوكات ويتعلمون منه، ثم يطبقونها على أرض الواقع، وممارسة هذه السلوكات بأي طريقة، سواء أكانت صحيحة أم خاطئة، بصرف النظر عن مخاطر تلك الأفعال والسلوكات، فهو المهم عند التقليد، وممارستها دون معرفة ما هي، فقط يريد الممارسة وإشباع غريزته، ويتم التقليد لهذه السلوكات خاصة عندما يلاقي الفرد تعزيزًا وقبولاً من الآخرين وتشجيعاً له، وبالتالي يقوم بتعلم سلوكات جديدة وتطبيقها حتى يرضي الطرف الآخر.

تؤكد نظرية التعلم الاجتماعي التفاعل بين الشخص والبيئة من أجل تحديد الظروف التي يتم فيها انتهاك القوانين، فهي نظرية تعلم بالقدوة أو النمذجة التي قدمها باندورا ووالترز، حيث افترضوا بأنَّ التقليد أو

النمذجة تمثل طريقة تساعد في تفسير نمو شكل من أشكال السلوك الإجرامي، كما أنَّ هناك بعض السمات الشخصية كالعدوان حيث يتم تعلمها من خلال مشاهدة السلوك المنحرف، خاصة إذا وجد تدعيمًا إيجابيًا على هذا السلوك، فهو يتأثر بنوعية التعزيزات أو المكافآت التي يحصل فيها تعلم السلوك، وبذلك يقوم بتعلم السلوكات من الآخرين عندما يجد لها قبولاً فيمن حوله، وبذلك يتعلم السلوكات الانحرافية الجنسية وغيرها (محمد ويوسف وعبدالله، 1994، ص 126).

بالإضافة إلى نظرية التفكك الاجتماعي التي تعرف بأنها: "مجموعة من الاضطرابات التي تصيب النظام الاجتماعي، وهي مصاحبة لعملية التغير الاجتماعي، ولها انعكاسات سلبية على عملية الضبط الاجتماعي في المجتمع"، حيث إنَّ التفكك الاجتماعي يساهم بشكل كبير في انتشار الجرائم وزيادة نسبة ارتكاب الجريمة في المجتمع، ويعد التفكك الاجتماعي أقوى الحواجز للتحصن من ارتكاب الجرائم (أبو عليان، 2016، ص 58).

وتشمل نظرية التفكك الاجتماعي ظواهر اجتماعية وثقافية متعددة، حيث تشير إلى تناقض وصراع المعايير الثقافية، وصراع الأدوار الاجتماعية، وضعف قواعد السلوك، وانهيار الجماعات، ومعنى ذلك اضطراب البناء الاجتماعي، حيث يشمل التغيرات على الجماعات والتنظيمات وتوقفها عن النمو والفساد، وحدوث الخلل في العلاقات القائمة بين الأفراد، بالإضافة إلى معناها الآخر وهو قصور الأداء الوظيفي حيث يشمل فساد الكفاية الوظيفية أو الفشل في تنفيذ المتطلبات الوظيفية، ويحدث للأهداف نوع من الغموض، وافترضت النظرية بأنَّ السلوك الإجرامي ينشأ في وجود نوع أو أكثر من أشكال التفكك الاجتماعي، فهذه النظرية دالة إيجابية للتحضر، فكلما تميز المجتمع بالترابط والانسجام والاستقرار والأمان كلما كانت التنشئة الاجتماعية صحية، وبالتالي لا يوجد تفكك اجتماعي، ونتيجة للتحضر والتطور التكنولوجي فإنَّ الاستقرار والأمان والترابط في المجتمع والأسرة اختلف اختلافاً تاماً وتغير إلى الأسوأ؛ مما أدى إلى وجود تفكك اجتماعي في المجتمع، وبالتالي تنشئة اجتماعية غير سليمة؛ مما أدى إلى وجود صراع وانحرافات في المجتمع (محمد ويوسف وعبدالله، 1994، ص 100).

وتعد نظرية التفكك الاجتماعي من أهم النظريات التي تحدثت عن العوامل التي تساعد في انحراف الأسرة، خاصة بانتشار التفكك في الأسرة والمجتمع بشكل كبير، وبالتالي يؤدي إلى الانحلال والانحراف، وتؤثر سلباً في الضبط الاجتماعي، وزيادة نسب الانحراف، وزيادة في انتشار ظاهرة ممارسة الجنس الإلكتروني. ويعد التكافل الاجتماعي من أقوى الحواجز ضد الجريمة، فإذا حدث خلل في التكافل يؤدي إلى الانحراف، كما يحدث لدى الفرد تشويش بالأفكار والمبادئ بسبب التفكك

الاجتماعي، وبالتالي يلجأ إلى الاختلاط بالآخرين، واختيار الجماعة التي تناسبه وتناسب أفكاره ومعتقداته، ومن أجل تحقيق أهدافه وحاجاته ينحرف حتى يظهر نفسه أمام الآخرين، ولعدم وجود استقرار وأمن وأمان لدى الفرد، سواء كان داخل أسرته أو بالمجتمع، فإنه يؤثر فيه، ويحاول البحث عن أمانه واستقراره بطريقة الخاصة حتى لو كانت ضد المجتمع والقانون، فالمهم عنده مصلحته الشخصية، وإشباع حاجاته وأهدافه، ومع التطور الهائل للمواقع الإلكترونية، فقد سهّلت عليه ممارسة الكثير مما يريد، وبالطريقة التي تناسبه، ويرى فيها الأمن والأمان أكثر.

مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثاني: ما آثار الجنس الإلكتروني على الفرد من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل؟

يوضح مجال آثار الجنس الإلكتروني على الفرد، وحسب جدول رقم (3.4) الآتي:

كانت آراء المبحوثين مرتفعة، حيث جاء محور آثار الجنس الإلكتروني على الفرد بوزن نسبي (82.912)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة)؛ مما يدل على أنّ درجة آراء المبحوثين ووجهات نظرهم حول آثار الجنس الإلكتروني على الفرد مرتفعة، وجاء في مقدمة فقرات هذا المحور: فقرة (يساهم في انهيار منظومة القيم الأخلاقية في المجتمع)، وقد جاءت بوزن نسبي (89.760)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، ثم فقرة (تعد ممارسة الجنس الإلكتروني مع غير الزوجة خيانة للزوجة)، وقد جاءت بوزن نسبي (89.520)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، في حين كانت أدنى الفقرات: فقرة (الإصابة بالضعف الجنسي)، وقد جاءت بوزن نسبي (74.960)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة).

يرجع آثار الجنس الإلكتروني على الفرد إلى أسباب وعوامل خطيرة عدة، تؤثر سلباً على الصحة العقلية والبدنية للفرد، مثل وجود خلل وتفكك اجتماعي، حيث يساهم في انتشار الفساد والسلوك الأخلاقي السيء، ويؤثر في مكانة الفرد الفعلية وسمعته في المجتمع؛ مما يؤدي إلى فقدانه، كما يفضح في عملية الابتزاز الاقتصادي أو الجنسي، لذلك فهو الحلقة الأضعف بصرف النظر عن التأثير الأكبر على تفكك الأسرة والطلاق والخيانة وفقدان الحياة الزوجية والأبناء والأحباء، وبعد هذا، نحن لا ننسى تأثير ذلك على الفرد في حد ذاته، والمخاطر على صحته العقلية والجسدية، فهو عرضة لأمراض عقلية مختلفة.

نوضح هنا أعلى الفقرات: فقرة (يساهم في انهيار منظومة القيم الأخلاقية في المجتمع): حيث إنّ فساد الأخلاق يفسد المجتمع وتنعدم الحواجز بين الأفراد، وبالتالي القدرة على عمل أي شيء دون الالتزام بالقيم والعادات والدين والأخلاق، فيصبح الشاب إنساناً منفتحاً لا يخجل من الآخرين، وينظر إلى الذين

حوله بطرق غير سوية وغير صحيحة، وكذلك الفتاة حيث كانت تخجل من النظر إلى الشباب، ولكن بعد هذا الانفتاح تستطيع النظر دون الاهتمام بأحد ودون خجل، وبالتالي يفقد الفرد الحياء؛ مما يؤدي به إلى النظر والقيام بالمحرمات بكل سهولة.

ظهرت منظومة قيمية جديدة نتجت عن التغير الاجتماعي الذي انتشر بسرعة، وأسست هذه المنظومة معايير جديدة تختلف تمامًا عن المعايير القيمية الأصلية المتعارف عليها في الأسرة، ومن أبرزها: استبدال الدين بعبادات جديدة من أجل أداء الشعائر الدينية، نقص الوعي والتوجيه من قبل المؤسسات الاجتماعية، اختلاف أساليب التنشئة الأسرية، حيث أصبحت بالمنع أو العقاب بدلًا من التوعية، بالإضافة إلى انتشار ثقافة الاستعراض بنشر الصور والمعلومات الشخصية أمام الآخرين من أجل لفت انتباههم عبر المواقع الإلكترونية، واستخدام منصات التواصل الاجتماعي من أجل التواصل والتعارف مع الآخرين وقضاء وقت الفراغ دون وجود رقابة، والحرية الكاملة في الحديث وغياب الضبط الذاتي والأسري (عكة ومناصرة، 2020، ص 77).

فقرة (تعد ممارسة الجنس الإلكتروني مع غير الزوجة خيانة للزوجية): حيث إنها تولد نوعًا من الارتخاء في العضلات التي تحيط بالعلاقة الزوجية، وبالتالي تجعل العلاقة ضعيفة وهشة ومفككة، وتعرض لأتفه المشكلات الزوجية، كما يفقد الزوجان الثقة المتبادلة عند بعضهم البعض، ويدخل بينهم الشك؛ مما يزيد من نسبة المشكلات بينهم، وبالتالي قد تؤدي هذه الحالة إلى أضرار أخرى من بينها الطلاق والعنف وغيرها من الأمور الضارة لكلا الطرفين (العيسوي، 2016).

والخيانة الزوجية ليس فقط ملامسة شخص آخر، وإنما تكون بالنظرة والمشاعر والمكالمات الهاتفية والصور وغيرها من الأمور التي أصبحت عند الأفراد بشكل كبير تحت مسمى الانفتاح والحرية الشخصية، وتندرج تحت مسمى الخيانة الزوجية؛ لأن الفرد يخون شريك حياته بممارسة سلوكيات جنسية مع فرد آخر خارج الزواج، وبالتالي تصبح هناك سلوكيات جديدة في حياتنا، ومن ثم تتغير تصرفات أحد الزوجين، حيث يقضي معظم وقته على المواقع الإلكترونية وإهمال واجباته الأسرية؛ مما يدخل الشك في قلب الطرف الآخر، وبالتالي زعزعة أمان الأسرة، وقد يؤدي ذلك إلى حدوث طلاق أو تفكك أسري أو غيرها من الأمور التي تدمر الأسرة التي كانت قائمة وصامدة، وبالتالي نشوء أطفال لديهم نقص وأمراض نفسية، وقد تنحرف سلوكياتهم لتصبح سلوكيات إجرامية، وبالتالي نشوء مجرم في المجتمع نتيجة التفكك الأسري والاجتماعي، وبسبب سوء التنشئة الاجتماعية، وهكذا تدمر أسرة بالكامل نتيجة إشباع غرائز جنسية لحظية لدى أحد أطراف الزوجين.

وكانت أدنى الفقرات: فقرة (الإصابة بالضعف الجنسي): حيث إن ممارسة الجنس الإلكتروني بشكل متكرر يؤدي إلى إضعاف الأعضاء لديه، بالإضافة إلى إصابته بالإدمان والهوس في الممارسة، وعند الوصول إلى حالة الإدمان واستمرار ممارسة الجنس يؤدي ذلك إلى الضعف الجنسي لدى الفرد، كما أن الفرد يحتاج كل فترة إلى شيء أقوى وأكبر حتى يحصل الاستثارة التي يريدها من أجل الإشباع الجنسي؛ مما يؤدي به إلى الإصابة بأمراض جنسية مختلفة على المدى القصير والطويل.

وحسب دراسة أجريت على 3267 رجلاً يمارسون الجنس الإلكتروني، كانت النتيجة بأنه كلما زادت أوقات المشاهدة وإدمان الجنس عبر المواقع زادت نسبة الضعف الجنسي لديهم (العاصي، 2021).

كما أنه تحدث مشكلات صحية جنسية عند الفرد الذي يمارس الجنس الإلكتروني باستمرار، خاصةً الذي يصبح مدمناً على هذه الممارسات، وبالتالي يؤدي إلى ضعف جنسي عند الفرد نتيجة الاعتماد الكلي على المواقع الإلكترونية في إشباع الرغبة، بالإضافة إلى أن ممارسة الجنس الإلكتروني يسبب توتراً نفسياً وضغطاً لديه قد يؤدي به إلى مشكلات أكثر وأكبر من الضعف الجنسي، كما تضر مشاهدة المواقع الإباحية الدماغ من خلال دفع المدمن إلى ممارسات سلوكيات تحرش وغيرها وتعرض حياته للخطر دون التفكير بالنتيجة ولا بالعواقب نتيجة لهذه الممارسات بالإضافة إلى أنه يتسبب بأن يكون خطراً على الدماغ مما يتسبب في نقل العنف الخيالي إلى الحياة الواقعية وذلك بسبب الخلايا العصبية التي تتأثر بما تشاهده من سلوكيات (سامح، 2021).

يعد الفرد الذي يمارس الجنس الإلكتروني باستمرار إنساناً غير سليم نفسياً وجسدياً، فهو يتعرض للكثير من المشكلات الصحية نتيجة إشباع غريزة الجنس، ولكن يفقد المتعة وتضعف لديه الرغبة الجنسية، بالإضافة إلى الضغط النفسي والتوتر الذي يلزمه من أجل تحقيق ما يريد، وبالتالي تأثير إدمان ممارسة الجنس الإلكتروني يلزم الفرد لآخر حياته إذا لم يتعالج، ومع زيادة نسبة الإدمان تضرب لديه الخلايا الدماغية وقد يفقد عقله.

تتفق نتائج هذا المجال مع دراسة (أمين وأسيري، 2017)، حيث توصلت الدراسة بأن المواقع الإباحية والجنس الإلكتروني يؤثران بشكل كبير على أفراد المجتمع نفسياً وجسدياً، وتتسبب لهم بمشكلات اجتماعية واقتصادية، بالإضافة إلى وصمة العار التي تلحق بالفرد، بالإضافة إلى تأثيرها على حياته الزوجية والأسرية، وعلى سمعته وحياته الاجتماعية في المجتمع، كما أن التغيير الاجتماعي ساعد على تطور مفاهيم جديدة، وبالتالي أصبح لها تأثيرات إيجابية وسلبية على الأفراد في المجتمع.

مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثالث: ما طرق مكافحة الجنس الإلكتروني من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل؟

يوضح مجال طرق مكافحة الجنس الإلكتروني من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل، حسب جدول رقم (4.4) الآتي:

فقد كانت آراء المبحوثين مرتفعة، حيث جاء محور طرق مكافحة الجنس الإلكتروني بوزن نسبي (87.727)، وهو بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، مما يدل على أن درجة آراء المبحوثين ووجهات نظرهم حول آليات مكافحة الجنس الإلكتروني مرتفعة، وجاء في مقدمة فقرات هذا المحور: فقرة (التوعية الأسرية للأبناء بمخاطر الإنترنت)، وقد جاءت بوزن نسبي (94.480)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، ثم فقرة (رقابة الآباء على سلوكيات أبنائهم)، وقد جاءت بوزن نسبي (93.600)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، في حين كانت أدنى الفقرات: فقرة (تعدد الزوجات يخفف من ممارسة الجنس الإلكتروني)، وقد جاءت بوزن نسبي (60.160)، وهي بدرجة موافقة (متوسطة).

يجب على المجتمعات والدول استخدام طرق محددة وملموسة للحد من المواد الإباحية الإلكترونية على المستوى المجتمعي، بالإضافة إلى القيام بمؤتمرات التوعية والوقاية، ويجب سنّ قوانين صارمة لمنع تداول المواد الإباحية بين الأفراد، وسنّ قوانين لمعاقبة الجناة والناشرين والجناة حتى تكون عبرة للآخرين، والتفكير بشكل فردي بعيدًا عن الوصمة الجماعية التي تصم أولئك الذين يرتكبون هذه السلوكيات. إضافة إلى دور الأسرة التربوي والتوعوي، وتوفير السلامة والأمن في المنزل، فإنه ذلك يؤثر على الأطفال.

نوضح هنا أعلى الفقرات: فقرة (التوعية الأسرية للأبناء بمخاطر الإنترنت): حيث يبدأ الوالدان بتكوين علاقة قوية بينهم وبين أبنائهم مبنية على الثقة، وتبادل المشكلات والهموم والمصالحة والنقاش فيما بينهم، والبدء بتوعية الأبناء على مخاطر الجنس الإلكتروني وتوضيحه للأبناء حتى لا يلجأ إلى هذا الطريق بأي طريقة كانت، كما على الوالدين إعطاء الحب والحنان لأبنائهم.

فقرة (رقابة الآباء على سلوكيات أبنائهم): حيث على الوالدين المراقبة باستمرار على استخدام المواقع، وتكون المراقبة عن طريق الثقة والأمان وليس التجسس، وتقليل نسبة الخصوصية عند الأبناء في استخدامهم للإنترنت، وإرشادهم في كيفية استغلال المواقع في التعليم بعيدًا عن الممارسات الجنسية التي تضرهم، وتذهب بهم إلى الانحراف والانحلال الأخلاقي.

وكانت أدنى الفقرات: فقرة (تعدد الزوجات يخفف من ممارسة الجنس الإلكتروني): وكانت هذه الفقرة أدنى الفقرات؛ وذلك لأنّ تعدد الزوجات لا يخفف من ممارسة الجنس الإلكتروني لدى الرجل؛ نتيجة أنّ ممارسة الجنس الإلكتروني تسمح للرجل بخلق خيال لديه غير واقعي بممارسة الجنس وإشباع الرغبة الجنسية، وعندما يأتي إلى تطبيقه في علاقاته الزوجية يكتشف بأنّ الصورة التي رسمها غير حقيقة، ويتكون لديه عدم الرضا عن علاقاته، وبالتالي يلجأ إلى ممارسة الجنس الإلكتروني؛ لأنه يشبع رغبته الجنسية المرسومة بخياله؛ لذلك تبدأ علاقاته الزوجية بالتفكك والانهييار، كما أنه يقوم بالطلب من شريكته القيام بأمور غير صحيحة من أجل إشباع رغباته، وعند عدم تلبيةها -خاصة أنها تكون محرمة- يتجه نحو ممارسة الجنس الإلكتروني، بحيث يشبع رغبته الجنسية دون قيود وممنوعات بالوقت الذي يريده، ومن الممكن أنهم يلجؤون لاستخدام المنشطات الجنسية حتى يحصل على الإثارة التي يرغب فيها؛ من أجل إشباع حاجاته، وقد تؤثر عليه بشكل كبير وعلى صحته.

تتفق دراسة (البدوي، 2020) مع هذا المجال، من حيث توضيح مخاطر الوسائل الإلكترونية وأثر استخدامها في النشاط الجنسي، وكيفية منع الأفراد وحمايتهم من الوسائل الإلكترونية، والعلاج المناسب لهذه الأفعال، وأوضح باستمرار أهمية القانون والسعي لإثباته لتقليل هذه السلوكيات الشاذة عن الطبيعة، كما أكدت الدراسة دور الأسرة الكبير في تنشئة الأبناء تنشئة سليمة وصحيحة وفي عملية مراقبتهم من أجل حمايتهم من الوقوع ضحايا للجنس الإلكتروني.

مناقشة نتائج السؤال الفرعي الرابع: ما علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل؟

يوضح مجال علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل، حسب جدول رقم (4.5) الآتي:

كانت آراء المبحوثين متوسطة، حيث جاء محور علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية بوزن نسبي (66.276)، وهو بدرجة موافقة (متوسطة)، مما يدل على أنّ درجة آراء المبحوثين ووجهات نظرهم حول علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية كان متوسطاً، وجاء في مقدمة فقرات هذا المحور: (يؤثر الجنس الإلكتروني على الجرائم الأخلاقية لدى الشباب)، وقد جاءت بوزن نسبي (81.840)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة)، ثم فقرة (يؤثر الجنس الإلكتروني على الجرائم الأخلاقية لدى الإناث)، وقد جاءت بوزن نسبي (81.120)، وهي بدرجة موافقة (كبيرة)، في حين كانت أدنى الفقرات: فقرة (يقلل الجنس الإلكتروني من جرائم الاعتصاب)، وقد جاءت بوزن نسبي (44.880)، وهي بدرجة موافقة (قليلة).

نرى بأنَّ أساس وجود الجنس الإلكتروني الجرائم الأخلاقية وتفكك المجتمع، كما ساعد التطور التكنولوجي في الوصول لأي شخص بأي مكان دون الذهاب إليه، وسرعة نقل المعلومات والصور، فعندما كانت هذه الممارسات تمارس في الواقع كانت بشكل أخف مما هو عليه الآن، أما بسبب التطور الكبير زادت أشكال الجرائم بمسميات جديدة غير معروفة في القانون، ولا يوجد نص قانوني يقوم بتجريمها؛ مما سهل انتشارها واستخدامها لعدم وجود عقوبات تساعد في عملية الردع لأفراد المجتمع.

نوضح هنا أعلى الفقرات: فقرة (يؤثر الجنس الإلكتروني على الجرائم الأخلاقية لدى الشباب): حيث إنَّ سن الشباب هو أكثر سن يبحث عن إشباع غرائزه وشهواته الجسدية والنفسية، كما أنه يبحث عن الاكتشاف والتحدي لأصدقائه بالتحدث مع عدد أكبر من الفتيات، وعدد الممارسات التي يمارسها باليوم، فهو يبحث عن الإشباع الجنسي بطرق غير مشروعة وسهلة توفر له الوقت والزمان والمال أيضًا، كما يبحث عن التغير والتجديد وعدم الارتباط بشخص محدد، كما أنَّ الأفراد الذين لا يستطيعون الزواج أو ليس لديهم الإمكانية في الزواج وجدوا في هذه الطريقة في ممارسة الجنس وارتكاب الجرائم الأخلاقية عبر المواقع الإلكترونية أمرًا سهلًا في إشباع غرائزه وحاجاته الجنسية دون دفع مبالغ طائلة، ودون تحمل مسؤولية، فهدفه فقط الانبساط والحصول على الاستمتاع والسعادة دون الاهتمام بالأضرار النفسية والجسدية التي تؤثر عليه بالمستقبل البعيد، كما أنَّ فئة الشباب تسعى إلى إشباع غريزتها دون الاهتمام بالطرق المستخدمة وعدم الاهتمام بالمجتمع، بالإضافة إلى أنَّ ممارسة الجنس الإلكتروني يزيد من نسبة تحفيز الشباب واحتمالية ارتكابه للجرائم الأخلاقية.

فقرة (يؤثر الجنس الإلكتروني على الجرائم الأخلاقية لدى الإناث): حيث إنَّ ممارسة الجنس الإلكتروني عند الإناث يؤثر عليها سلبيًا من ناحية السمعة والمجتمع، وتعود بآثار سلبية واجتماعية عليها؛ لأنَّ المرأة هي نصف المجتمع وهي الأم والبنت ومربية الأجيال، فإذا حدث خلل عندها حدث خلل كامل في المجتمع، كما أنها تتعرض للضغط النفسي والتوتر وعدم الارتياح النفسي الجنسي، بالإضافة أنَّ ممارسة الجنس الإلكتروني مترابط مع الجرائم الأخلاقية بشكل كبير، وبالتالي يكون التأثير على فئة الإناث بشكل أكبر، فهي الحلقة الأضعف التي تواجه كل الأطراف من ناحية المجتمع والثقافة والعادات والتقاليد، كما أنَّ كل سلوك خارج عن ثقافة المجتمع يؤثر على حياتها وحياة أقاربها بشكل كامل حتى وفاتها، وعند ممارسة الجنس الإلكتروني أو تعرض الفتاة لأحد الجرائم الجنسية فإنه يقع اللوم عليها من قبل أفراد المجتمع لأسباب وهمية كاللباس والحركات والسماح للآخر بمراسلتها، وغيرها الكثير من الأسباب الخاطئة والسلبية وغير الصحيحة، وجميعها تقف ضد المرأة، وتقف مع الرجل، ويقع العبء بالكامل على المرأة خاصة في مجتمعنا الفلسطيني، ويكون تأثير الجنس الإلكتروني والجرائم الأخلاقية على الإناث للمدى البعيد حتى بعد زواجها سواء النفسي أو الجسدي،

وأكثر شيء تأثيرها على وضعها الاجتماعي، كما أنَّ المرأة التي تقوم بممارسة الجنس الإلكتروني يؤثر عليها سلباً خاصة في حياتها الزوجية، حيث لا تستطيع إشباع رغبتها الجنسية مثل ما تريد بخيالها مع شريكها؛ لذلك تلجأ إلى ممارسة الجنس الإلكتروني وقد يؤدي بها الحال إلى الانحراف وارتكاب الجرائم الأخلاقية حتى تشبع رغباتها الجنسية، بينما الفتاة العزباء نتيجة لعدم زواجها تلجأ إلى إشباع رغباتها عبر المواقع الإلكترونية.

وكانت أدنى الفقرات: فقرة (يقلل الجنس الإلكتروني من الاغتصاب): حيث إنَّ الأفراد الذين يدمنون ممارسة الجنس الإلكتروني باستمرار تزداد لديهم الانحرافات الجنسية، وبالتالي احتمالية ارتكاب الجرائم الأخلاقية لديهم تزداد خاصة الاغتصاب، فالفرد الذي يمارس الجنس الإلكتروني تصبح لديه سلوكيات غير أخلاقية وانحرافية مع أقاربه وغيرهم، فهو مهياً للوقوع في الرذيلة عندما تسمح له الفرصة بذلك، وإنَّ ممارسة الجنس الإلكتروني باستمرار تؤثر على الفرد نفسياً وجسدياً، وبالتالي تزداد لديه الانفعالات الشديدة والنشاط الزائد بشكل أكبر لإشباع رغبته، وبالتالي يخرج سلوكه من سيطرته؛ مما يؤدي إلى ارتكاب جريمة الاغتصاب حتى يرضي غريزته، وإنَّ السلوكيات الخارجة عن ثقافة المجتمع تجعل الفرد أكثر قسوة وأكثر تبلاً وعدم المبالاة؛ مما يؤدي إلى ممارسات سلوكيات انحرافية حتى يحقق أهدافه بالطريقة التي ترضيه دون الاهتمام بأحد غير نفسه، فالسلوكيات الجنسية الإلكترونية تزيد من نسبة ارتكاب الجرائم الأخلاقية لدى الأفراد وخاصة الاغتصاب الذي انتشر الفترة الأخيرة، وكان بين الأقارب أكثر شيء.

تتفق دراسة (عليان وطه، 2018) مع هذا المجال، حيث توجد علاقة كاملة بين الجنس الإلكتروني والجرائم الأخلاقية ووجود معرفة عند الأفراد بتعرضهم لهذه الممارسات مثل ما هو بالواقع، فكما يقوم الفرد بحماية نفسه بالواقع يستطيع حماية نفسه في المواقع الإلكترونية دون التعرض للابتزاز والانحراف الذي يؤدي إلى ممارسات وسلوكيات غريبة غير مقبولة اجتماعياً، وقد تؤدي بحياته وحياة الآخرين الذين حوله إلى الخطر، فهو قد يتعرض للابتزاز الجنسي والتهديد، وقد يخسر سمعته بين أفراد المجتمع.

2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس

مناقشة نتائج الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول الجنس الإلكتروني وعلاقته بالجرائم اللاأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل تُعزى إلى متغير النوع الاجتماعي.

بناءً على جدول (6.4) تبين بأن قيمة "Sig." المحسوبة أقل من "0.05"، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في مدينة الخليل تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي، ولصالح (الإناث)، حسب المتوسط الحسابي الأعلى، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة للإناث، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.095)، وللذكور (3.957)، وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

وتعزو الدراسة هذه النتيجة إلى كون الإناث الحلقة الأضعف وهن أكثر عاطفة وحساسية من الرجال، حيث ترى المرأة بأن هناك علاقة بين الجنس الإلكتروني والجرائم الأخلاقية بينما ينظر الرجل بطريقة مختلفة، وأنهما منفصلتان ويربطهما بعض الأمور المتشابهة، فهو يتقبل المواقع الإباحية ولا يرى بأن لها تأثيراً على حياته الواقعية بينما الأنثى ترى عكس ذلك، فهي لها التأثير الأكبر على العلاقة بين الزوجين، كما تنتظر لها بأنها السبب في التفكك الأسري وانعكاس هذا التفكك على تربية الأبناء واكتساب السلوكات السيئة، كما ترى النساء بأن للسلوكات الجنسية التي تمارس عبر المواقع تأثيراً سلبياً على الرجل في الواقع، حيث يعكس حياته الإلكترونية على حياته العملية؛ فينظر للمرأة بطريقة غير سوية، وبالتالي يساعد على الانحراف وارتكاب الجرائم الأخلاقية.

مناقشة نتائج الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول الجنس الإلكتروني وعلاقته بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل تُعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

بناءً على جدول (7.4) تبين بأن قيمة "Sig." المحسوبة أكبر من "0.05"، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في مدينة الخليل تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية.

وتعزو الدراسة هذه النتيجة إلى أن الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين على الرغم من اختلاف مؤهلاتهم التعليمية، إلا أنهم يرون وجود علاقة بين الجنس الإلكتروني والجرائم الأخلاقية، ويرون بأنه يجب حماية المجتمع ووقايته من هذه السلوكات؛ وذلك لأثرها السلبي على المجتمع والفرد، وتطالب بفرض عقوبات على من يقوم بممارساتها والمساعدة في ذلك.

وسبب توجه الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين واتفاقهم على هذه العلاقة هو أهمية الفرد والمجتمع في تكوين مجتمع سليم بعيداً عن التفكك والانحرافات، ومن أجل حماية المجتمع من مخاطر أخرى قد لا تكون في الحسبان، حيث يمتلكون دوراً كبيراً في عملية العلاج والوقاية من هذه السلوكيات الانحرافية المختلفة عن السلوكيات الطبيعية التي قد تتحول فيما بعد إلى شذوذ وأمراض نفسية مختلفة يصعب علاجها، وبالتالي فقدان أبناء المجتمع ضحية لهذه الممارسات الجنسية التي تضر كل فرد في المجتمع دون استثناء.

مناقشة نتائج الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول الجنس الإلكتروني وعلاقته بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل تُعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

بناءً على جدول (9.4) تبين بأن قيمة "Sig." المحسوبة أكبر من "0.05"، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط التقديرات حول علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في مدينة الخليل تُعزى لمتغير سنوات الخبرة، وقد كانت إجابات المبحوثين بدرجة مرتفعة لسنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.077)، ومتوسطة لسنوات الخبرة (من 5-10) (4.017)، وبذلك تقبل الفرضية الصفرية.

يعود سبب عدم وجود فروق في آراء العينة حول الجنس الإلكتروني وعلاقته بالجرائم الأخلاقية إلى أهمية إثباتها وعلاجها في المجتمع، حيث إن سنوات الخبرة لم تؤثر في رأى الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين نحو وجود هذه العلاقة، وعلى الرغم من فارق سنوات الخبرة، إلا أن آراءهم توحدت بوجود علاقة بين الجنس الإلكتروني والجرائم الأخلاقية، وذلك بسبب التأثيرات الكبيرة التي يتعرض لها الأفراد والمجتمع ككل نتيجة هذه الممارسات؛ لذلك لا بُدَّ من الحد منها، والوقوف على علاجها؛ من أجل حماية المجتمع من المخاطر الكبيرة التي يتعرض لها نتيجة لهذه العلاقة.

وبناءً على ما تقدم؛ فإنَّ الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين يثبتون وجود علاقة بين الجنس الإلكتروني والجرائم الأخلاقية مهما كانت سنوات الخبرة، وهذا الاتفاق يدل على أنَّ هذه العلاقة لها تأثير سلبي على المجتمع وعلى الأفراد، فجزء كبير من ضبط السلوكيات وتحديد السلوكيات الخاطئة والمريضة يحتاج إلى علاج، وقد تنفّقم إلى ممارسة جرائم أخرى، ومن هنا فيقع على عاتقهم دور فعال في حماية المجتمع، وفي وضع القانون اللازم للحد من هذه الانحرافات.

مناقشة نتائج الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول الجنس الإلكتروني وعلاقته بالجرائم اللاأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل تُعزى إلى متغير مكان السكن.

بناءً على جدول (10.4) تبين بأن قيمة "Sig." المحسوبة أكبر من "0.05"، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين متوسط التقديرات حول علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في مدينة الخليل تُعزى لمتغير مكان السكن، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية.

تعزو الدراسة قبول النظرية الصفرية السابقة، إلى أن الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين يؤيدون العلاقة بين الجنس الإلكتروني والجرائم الأخلاقية على الرغم من اختلاف أماكن سكنهم، وبناءً على ذلك فإن الأخصائي سواء كان موجوداً في المدينة أو القرية أو المخيم، لديهم الفكرة ذاتها، ومتفقون على وجود العلاقة؛ وذلك لأن جميع التشريعات والمجتمعات تسعى إلى تحديد هذه العلاقة وإنائها بعيداً عن الاضطرابات النفسية والاجتماعية التي تؤثر في المجتمع، فجميع الأخصائيين يعيشون في المجتمع نفسه ولديهم العادات والتقاليد نفسها، لذلك اتفقوا على وجود المشكلة، وبأنه يجب معالجتها بالقانون والوقاية والردع حتى يتم التخلص منها ومن أضرارها.

وبناءً على ذلك؛ فإن الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين تهمهم مصلحة المجتمع والأبناء، ويريدون معالجة الانحرافات الجنسية المنتشرة، سواء على الواقع أو على المواقع، فهي مكملة لبعضها البعض، ووجودها واستمرارها يضر المجتمع، ويؤدي به إلى الانحطاط الأخلاقي، وتشويه القيم الدينية والاجتماعية الموروثة في المجتمع، حيث إن الأخصائيين يهتمون ببناء القيم الاجتماعية والدينية بشكل صحيح حتى يتم بناء جيل سوي بعيداً عن الانحراف الإجرامي والجنسي؛ لأنه يضر المجتمع ويؤدي به نحو الانحدار.

مناقشة نتائج الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول الجنس الإلكتروني وعلاقته بالجرائم اللاأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل تُعزى إلى متغير التخصص.

بناءً على جدول (11.4) تبين بأن قيمة "Sig." المحسوبة أكبر من "0.05"، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين متوسط التقديرات حول علاقة

الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في مدينة الخليل تُعزى لمتغير التخصص، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية.

تعزو الدراسة عدم وجود فروق في إجابات أفراد العينة بناءً على متغير التخصص إلى أنَّ الجنس الإلكتروني ظاهرة انتشرت بشكل كبير وواسع في الآونة الأخيرة؛ لذلك بدأ البحث عن حلول وبدائل ليتم استخدامها من أجل التقليل من ممارسة الجنس الإلكتروني، فالمجتمع يسعى إلى إنشاء جيل متكامل بعيداً عن الفساد والسلوكات السلبية الضارة التي تؤدي بالمجتمع إلى الانحدار، فالأخصائيون هدفهم حل المشكلات النفسية وتعديل السلوكات غير السوية في المجتمع؛ من أجل بناء مجتمع متماسك القيم والمبادئ والأخلاق، فالوسائل الإلكترونية فتحت المجال لاستخدام هذه السلوكات بشكل موسع وكبير دون الاهتمام بمكان السكن؛ لذلك يجب أن يكون هناك علاج كامل متكامل لكل أبناء المجتمع من أجل إعادة دمجهم في المجتمع بعيداً عن هذه الممارسات، ومساعدتهم في عيش حياتهم بطرق سليمة.

وبناءً على ذلك؛ فإنَّ الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين على اختلاف تخصصاتهم ودراساتهم ينظرون للجنس الإلكتروني وعلاقته بالجرائم الأخلاقية النظرة نفسها، فكلما زادت الممارسات الجنسية الإلكترونية زادت الجرائم الأخلاقية، وبالتالي انتشار الفساد والانحراف الجنسي في المجتمع، فالأخصائيون يهتمون بمعالجة هذه المشكلات الاجتماعية التي انتشرت بشكل كبير حتى يتم السيطرة عليها ولا تتغلغل في المجتمع، لحماية أبناء المجتمع من الفساد الأخلاقي والانحراف الجنسي، والتقليل من الجرائم الجنسية التي قد تؤدي إلى القتل والانتحار، وغيرها من المشكلات التي تواجه المجتمع.

وتوصلت الباحثة إلى أهم النتائج الآتية، وهي:

1. وجود علاقة ترابطية بين الجنس الإلكتروني والجريمة الأخلاقية بشكل كبير، فكلما زادت واحدة زاد انتشار الأخرى في المجتمع.
2. تؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية والسياسية على الفرد في ممارسة الجنس الإلكتروني، وتساهم في انتشار الفساد والسلوك الأخلاقي السيئ.
3. للأسرة دور كبير في وقاية الأبناء من ممارسة الجنس الإلكتروني؛ وذلك من خلال زراعة الثقافة والقيم والتنشئة الصحيحة فيهم، وتنمية دور المراقبة الذاتية لدى الأبناء، واستخدامهم وسائل حماية من المواقع الإلكترونية.

4. إنَّ ممارسة الجنس الإلكتروني مع غير الزوجة خيانة زوجية، وهي تهدد العلاقة الزوجية وتبقى بخطر دائماً، وينتج عنها التفكك الأسري، وتعدد الزوجات لا يخفف من ممارسة الجنس الإلكتروني لدى الرجل.

5. اتَّضح أنَّ ممارسة الجنس الإلكتروني بشكل متكرر يؤدي إلى إضعاف الأعضاء التناسلية لدى الفرد، وإصابته بالإدمان والهوس في الممارسة الجنسية، وقد تضرب لديه الخلايا الجنسية.

6. أساس الجرائم الأخلاقية وتفكك المجتمع وجود الجنس الإلكتروني، ومع تطور التكنولوجيا ساهمت في تطور الجرائم الأخلاقية بشكل أحدث مواكبة مع التطور العالمي بأسماء جديدة وأساليب مبتكرة ساعدت في انتشار الجرائم الأخلاقية.

7. اتَّضح أنَّ الجنس الإلكتروني يؤثر على الجرائم الأخلاقية لدى الشباب، وسن الشباب هو أكثر سن غير عقلائي يبحث عن إشباع غرائزه وشهواته الجسدية والنفسية.

8. اتَّضح أنَّ الجنس الإلكتروني يؤثر على الجرائم الأخلاقية لدى الإناث، ويؤثر عليها سلباً من حيث السمعة والمجتمع، وتعود بآثار اجتماعية ونفسية سلبية عليها.

9. الجنس الإلكتروني لا يقلل من الاغتصاب، وإنَّ الأفراد الذين يدمنون ممارسة الجنس الإلكتروني تزداد لديهم الانحرافات الجنسية، وبالتالي زيادة احتمالية ارتكاب الجرائم الأخلاقية.

10. اتَّضح أنَّ الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين يؤيدون وجود العلاقة بين الجنس الإلكتروني والجرائم الأخلاقية على الرغم من اختلاف أماكن سكنهم وسنوات الخبرة ومؤهلاتهم التعليمية.

4.5 التوصيات:

وفي ضوء ما تمَّ التوصل إليه من نتائج، نوصي بعمل كل ما نستطيع للحد من ظاهرة الجنس الإلكتروني، والحد من الأسباب والمؤثرات التي تؤدي إلى زيادة الجنس الإلكتروني؛ وذلك عن طريق الآتي:

1. حظر المواقع الإباحية حظراً كاملاً، وعدم السماح للأفراد بالوصول إليها بأي شكل كان، بالإضافة إلى وضع قيود في استخدام وسائل التواصل خاصة لفئة الأطفال والمراهقين خاصة من الإعلانات والوصول إلى مواقع غير أخلاقية.

2. العمل مع المؤسسات الاجتماعية بعرض حلقات توعية بمخاطر الجنس الإلكتروني وآثاره السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع، وعمل ندوات ونشرات وورشات عمل في المجتمع تشجع على التقدم بالإبلاغ إلى الأجهزة المختصة بالجرائم الإلكترونية، وعدم السكوت والضعف لها، والتوعية من الجنس الإلكتروني وأشكاله وإدخاله في مجموعات التوعية الجنسية في المدارس.

3. التوعية الأسرية للأبناء بمخاطر الإنترنت وخاصة بالانحرافات الجنسية، ووضع مراقبة مشددة من قبل الآباء على الأبناء حتى لا يتم إساءة استخدام هذه المواقع والوسائل، وجعله يقوم باستخدامها بشكل إيجابي وسليم.

4. سن قوانين تحاسب وتعاقب من يمارس الجنس الإلكتروني؛ وعلى الحكومة وضع لجنة تفتيشية على المؤسسات المختلفة وعلى الأسرة حتى تحد من انتشار هذه الظاهرة.

5. عمل موقع خاص إلكتروني لتقديم الشكاوى على أكبر نطاق حتى يتمكن جميع الأفراد من تقديم شكاوى حول المشاكل الإلكترونية خاصة تحت إطار الجنس الإلكتروني بكل سهولة.

6. والتوسع في البحوث حول ظاهرة الجنس الإلكتروني وذلك لندرة البحوث والمعلومات حوله، وذلك من خلال عمل دراسات بحثية وعلمية للبرامج على الشبكات الاجتماعية بشكل أكبر حول الجنس الإلكتروني من خلال استخدام نموذج الحالة والمقابلات من أجل القضاء على الجنس الإلكتروني من خلال إيجاد حلول مناسبة تناسب جميع الأفراد، وعمل دراسات علمية مستقبلية حول مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى خاصة البرامج والمواقع الحديثة.

7. إجراء جلسات توعية فكرية وثقافية حول ماهية الجنس وكيفية التحكم فيها عن طريق الضوابط من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات الاجتماعية وأماكن العمل والأسرة والاهتمام بالأبناء عن طريق مراقبتهم وملاحظة أي سلوك غريب والعمل على تدعيم دورهم داخل الأسرة بشكل مناسب وإيجابي.

8. عمل موقع إلكتروني تابع لوحدة الجرائم الإلكترونية يسهل الوصول إليه من قبل الأفراد حتى يستطيع الفرد تقديم الشكاوى التي يريدها بكل سهولة ويسر ودون الكشف عن معلوماته الشخصية وضمان حمايته وأمانه.

9. نوصي بتأهيل وتدريب أجهزة العدالة الجنائية (الشرطة والضبط القضائي والأجهزة الأمنية والباحثين والمختصين بعلم الجرائم) في التعامل وفهم هذه الجرائم الإلكترونية الحديثة خاصة

الجنسية منها حيث إنها تحتاج إلى خبرة فنية عالية، حتى يتم إثباتها ومكافحتها والقضاء عليها بالطرق الصحيحة.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. إبراهيم، ع. (2013): جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت وطرق مكافحتها في التشريعات الجنائية والفقه الجنائي الإسلامي. مجلة كلية الشريعة والقانون، (2)، ص ص 1096 - 1265.
2. ابن جامع، ب. (2005): المشكلات الأخلاقية والقانونية المثارة حول شبكة الإنترنت (رسالة ماجستير منشورة). جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر.
3. أبو عليان، ب. (2016): الانحراف الاجتماعي والجريمة (علم اجتماع الجريمة). الطبعة الثالثة، دار أي كتب.
4. أبو عواد، ر. (2018): العوامل المؤدية للجرائم الأخلاقية وطرق الوقاية منها في محافظة الخليل من وجهة نظر الشباب. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، (s)، ص ص 257-296.
5. أبو فارس، م. (2005): الفقه الجنائي في الشرع الإسلامي فقه العقوبات. الطبعة الأولى. دار الفرقان للنشر والتوزيع. عمان.
6. أحمد، س. (2014): التنشئة الأسرية ودورها في تعزيز الضوابط الاجتماعية الداخلية للأبناء من وجهة نظر الآباء (دراسة ميدانية في مدينة الموصل). مجلة دراسات الموصلية، 13 (43)، ص ص 195 – 224.
7. ازقوبايين، خ؛ وفايدي، م. (2017): ظاهرة الاغتصاب في المجتمع الجزائري (العوامل والأسباب)- دراسة ميدانية-. (رسالة ماجستير منشورة). جامعة الجبالي بونعامة، الجزائر.
8. الأطرش، ع، الهاجري، د. (2021): المدخل إلى علم الأجرام. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
9. الألفي، م. (2010): المسؤولية الجنائية عن الجرائم الأخلاقية عبر الإنترنت. ورقة عمل في ندوة مكافحة المخدرات، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية.
10. أمين، ر، أسيري، ف. (2017): التأثيرات الاجتماعية للمواقع الإباحية، دراسة ميدانية على الشباب الجامعي بدول الخليج العربية. الطبعة الأولى. دار جامعة نايف للنشر. الرياض.
11. باج، ن. (2018): الحماية الجزائية للأسرة في التشريع الأردني (دراسة مقارنة). (رسالة ماجستير منشورة). جامعة الشرط الأوسط، الأردن.

12. بادغيش، ن. (2014): الجرائم الأخلاقية وتكنولوجيا المعلومات. جامعة أم القرى. (رسالة ماجستير منشورة). السعودية.
13. البخيت، م. (2011): المشكلات القانونية والعملية في جرائم هتك العرض (دراسة مقارنة) (رسالة ماجستير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
14. البداوي، ن. (2020): الجرائم الواقعة على العرض بالوسائل الإلكترونية (التشريع الأردني) (رسالة ماجستير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان.
15. بوشكيوه، ع. (2009): آليات مكافحة الجرائم الماسة بالأخلاق والآداب العامة على الإنترنت. مجلة دراسات وأبحاث، (1)، ص ص 8 – 33.
16. بوصفصاف، خالد (2021). الحماية القانونية للأطفال من المواقع الإباحية والجرائم الجنسية التي تستخدم الانترنت. مجلة المعيار، ع (53)، مج (25)، ص 524 – 536.
17. بومشقة، نوال (2021). سلوك التمر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، انتقال من العالم الواقعي إلى الفضاء الإلكتروني -دراسة وصفية-. مجلة تطوير، مج (8)، ع (1)، ص 153 – 168.
18. التميمي، دعاء سليمان (2019). جريمة الابتزاز الإلكتروني. رسالة ماجستير منشورة، كلية عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس أبو ديس، القدس، فلسطين.
19. حسينات، م. (2012): جرائم الحاسوب والانترنت. مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، (2)، ص ص 328 – 348.
20. حماد، حمزة عبد الكريم (2020). جريمة الهتك الإلكتروني لحرمة الحياة الخاصة دراسة فقهية مقترنة بالقانون الاماراتي. مجلة الفكر الشرطي، ع (112)، مج (29)، ص 219 – 263.
21. حمزة، أ، شوية، س. (2020): آثار الجرائم الجنسية ضد المرأة الضحية: دراسة حالة الاغتصاب بمصلحة التوجيه والملاحظة في الوسط المفتوح بمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن بمدينة قالمه. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 12 (4)، ص ص 243 – 260.
22. الحوات، د. علي (1997): الجرائم الجنسية، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
23. الخوالدة، مؤيد حسني احمد (2020). جغرافية الفعل المنافي للحياء العام العلني وغير العلني. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، مج (20)، ع (2)، ص 294 – 300.
24. الديب، ه، سليمان، م. (2018): إيذاء النساء باثولوجيا التحرش الجنسي الإلكتروني بالمرأة. مجلة التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، (5)، ص ص 161 – 174.

25. ربيع، م، وآخرون. (1994): علم النفس الجنائي. الطبعة الأولى. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
26. زحاف، ز، دحماني، ع. (2015): الاغتصاب وعلاقته بانحراف الفتيات المغتصابات (دراسة ميدانية). (رسالة ماجستير منشورة). جامعة البويرة، الجزائر.
27. سالم، س، وآخرون. (2015): الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف. الطبعة الأولى. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
28. سلبي، زهراء عادل (2020). كتاب جريمة الابتزاز الإلكتروني (دراسة مقارنة). شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع عمان – الأردن.
29. السند، عبد الرحمن (2018). جريمة الابتزاز الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. المملكة العربية السعودية، ط1.
30. الشكري، ع. (2010): جريمة الاغتصاب في ضوء سياسية التجريم والعقاب المعاصرة "دراسة تحليلية مقارنة". مجلة الكوفة للعلوم القانونية والإنسانية، 2 (4)، ص ص 141- 206.
31. شنتير، خ. (2018): الجريمة الإلكترونية تستهدف الأطفال " جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت". مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، ص304- 319.
32. شهاب، ع. (2008): البغاء الإلكتروني. مجلة الفتح، (36)، ص14.
33. صغير، ي (2013): الجريمة المرتكبة عبر الإنترنت. (رسالة ماجستير منشورة). جامعة مولود معمري، الجزائر.
34. ضرغام، أ. (2018): التحرش الجنسي الإلكتروني بالسيدات. ورقة بحثية في إطار دراسة مادة علم الاجرام والعقاب، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، مصر.
35. طوابلية، و، ماجن، أ. (2015): التحرش الجنسي عبر الإنترنت. (رسالة ماجستير منشورة). جامعة الجيلالي، خميس مليانة، الجزائر.
36. عبد الله، ح؛ مصطفى، ع. (2020): الجرائم الخارقة للقواعد الأخلاقية: دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة بغداد. مجلة كلية التربية للبنات، 31 (4)، ص ص 143- 159.
37. عبد القادر، خيرية محمد عبد (2022). أثر استخدام الألعاب الإلكترونية على مستوى التئمر الإلكتروني لدى طلبة المرحلة الأساسية في العاصمة عمان. رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الاوسط، عمان.
38. عسوس، ع. (1993): العوامل المؤدية إلى الجرائم الأخلاقية. المجلة العربية للدراسات الأمنية، 8 (15)، ص ص 11- 35.

39. العصيمي، س. (2010): إدمان الإنترنت وعلاقته بالتوافق النفسي الاجتماعي لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض. (رسالة ماجستير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
40. عكة، م، مناصرة، ك. (2020): العوامل الاجتماعية والنفسية لدى مرتكبي الجرائم الإلكترونية ذات الطابع الجنسي من وجهة نظر المختصين لدى الأجهزة الأمنية في جنوب الضفة الغربية. مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 3 (1)، ص ص 48 - 95.
41. عكة، م، وآخرون. (2021): اهم الآثار النفسية جراء التحرش الجنسي عبر مواقع التواصل الاجتماعي في محافظة بيت لحم. مجلة حوسبة العلوم الاجتماعية في البيئة الرقمية، ص ص 169 – 192.
42. عليان، ح، طه، ف (2018): التحرش الإلكتروني عبر مواقع الإنترنت والتواصل الاجتماعي دراسة على عينة من النساء المقدسيات. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1 (43)، ص ص 154 - 166.
43. عودة، م. (2016): النظريات المعاصرة للجريمة والانحراف. (رسالة ماجستير منشورة). جامعة الجيلالي، الجزائر.
44. غانية، حاج كولة (2020). التحرش الإلكتروني الممارس ضد المرأة عبر مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك نموذجاً" – دراسة حالة لعينة من النساء ضحايا التحرش الإلكتروني. مجلة العلوم الإنسانية، ع (2)، مج (20)، ص ص 41 – 55.
45. غندور، هـ. (2020): واقع التحرش الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي- الفيسبوك نموذجاً- دراسة ميدانية على تلميذات متقن 18 فيفري بولاية عنابة. مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، (4)، ص ص 28-37.
46. فرج، هـ (2011): التحرش الجنسي وجرائم العرض. الطبعة الأولى. دار الوثائق، المنوفية.
47. فرجاني، ف (2020): كتاب الأحكام العامة للجرائم الأخلاقية (دراسة مقارنة). الطبعة الأولى. مطابع الأهرام، القاهرة.
48. فؤاد، ش. (2014): الحب الإلكتروني - الخيانة الإلكترونية – إدمان السيبركس. الطبعة الأولى. مؤسسة الأهرام، القاهرة.
49. قيسي، ن. (2010): الجرائم الإلكترونية الموجهة ضد مستخدمي الإنترنت دراسة مسحية لبعض مستخدمي الإنترنت بالمملكة العربية السعودية. (رسالة ماجستير منشورة). جامعة الإمام محمد بن مسعود، المملكة العربية السعودية.

50. كتانه، د. (2015): وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على الأسرة (دراسة فقهية). (رسالة ماجستير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
51. اللوزي، أ، والذنيبات، م. (2015): الجريمة الإلكترونية كما نظمها قانون جرائم أنظمة المعلومات الأردني. دراسات علوم الشريعة والقانون، (3)، ص ص 17-25.
52. مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (2011): المعجم الوسيط. الطبعة الخامسة. مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
53. مجمع اللغة العربية. (2015): المعجم الشامل. الطبعة الثانية. دار الفكر، القاهرة.
54. المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات. (2009): دراسة حول واقع الاعتداء الجنسي على الأطفال في محافظات قطاع غزة. وحدة النشر والمعلومات، غزة، فلسطين.
55. محمد، ثناء هاشم (2019). واقع ظاهرة التنمر الإلكتروني لدى طلاب المرحلة الثانوية في محافظة الفيوم وسبل مواجهتها (دراسة ميدانية). مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ع 12.
56. مشتة، ن، رحاب، ش. (2020): الجرائم الأخلاقية الواقعة على نظام الأسرة في ظل التعديلات الجديدة في القانون الجزائري. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 7 (2)، ص ص 710 – 727.
57. مصباح، فوزية (2021). التحرش الجنسي الإلكتروني في المجتمع الجزائري من وجهة نظر الطلبة – دراسة ميدانية على بعض الطالبات بجامعة البليدة 2. مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، ع (2)، مج (13)، ص ص 46 – 58.
58. المفرجي، س، وآخرون. (2015): جريمة الاغتصاب وسبل الوقاية منها. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، 4 (14)، ص ص 127 – 174.
59. مناجد، ز. (2020): المسؤولية الجنائية عن التحرش الجنسي الإلكتروني. مجلة الكتاب، 2 (3)، ص ص 127-140.
60. نوري، س. (2011): دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، (1)، ص ص 132 - 159.
61. نياف، آ. (2013): الجريمة الجنسية المرتكبة ضد القاصر- الاغتصاب والتحرش الجنسي-. (رسالة ماجستير منشورة). جامعة قسنطينة، الجزائر.
62. الوريكات، ع. (2013): نظريات علم الجريمة. الطبعة الأولى. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

63. ياسين، د. (2013): الحماية الجنائية من الجرائم الأخلاقية عبر وسائل الإعلام والاتصال في ضوء الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي – دراسة مقارنة - . (رسالة ماجستير منشورة). جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة-، الجزائر.
64. مليكة، لويس (1977): علم النفس الاكلينيكي، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة، القاهرة.
65. الأطرش، عصام، الهاجري، عصام (2022): الإصلاح والتأهيل، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

ثانياً: المواقع الإلكترونية:

1. الاقتصادية. (2009): الزنا الإلكتروني بين التحريم والتقويم. تاريخ الاطلاع: 9 / 4 / 2022. رابط الموقع: https://www.aleqt.com/2009/05/01/article_70428.html
2. البدعش، و. (2013): الجنس عبر الإنترنت. تاريخ الاطلاع: 13 / 4 / 2022. رابط الموقع: <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/11/25/463614.html#ixzz6qydAsJes>
3. البراشدية، ح. (2019). الفيس بوك والجرائم الإلكترونية في عمان: هل هناك علاقة؟. تاريخ الاطلاع: 11 / 4 / 2022. رابط الموقع: <https://www.qscience.com/content/journals/10.5339/jist.2019.7?crawler=true>
4. بن أحمد، ش. (2010): الجنس الإلكتروني.. إدمان العادة السرية علنا. تاريخ الاطلاع: 10 / 4 / 2022. رابط الموقع: <https://www.google.com/amp/s/www.okaz.com.sa/ampArticle/325417>
5. جبران، ن. (2014): هل ينافس التحرش الجنسي الإلكتروني التحرش الجنسي المباشر بين المتحرش والضحية؟. تاريخ الاطلاع: 13 / 4 / 2022. رابط الموقع: <https://www.google.com/amp/s/arabic.cnn.com/amphtml/middleeast/2014/09/22/sexual-harassment-opinion-noura-jubran2>
7. الحريري، م. (2010): الزنا الإلكتروني (دراسة تتضمن التعريف والأسباب والأخطار والحكم والعلاج). تاريخ الاطلاع: 31 / 3 / 2022. رابط الموقع: <https://www.alukah.net/sharia/0/24905/#ixzz6qizVBKI5>
8. الخريجي، ص. (2009): الأخلاق في عصر النشر الإلكتروني والإنترنت. مجلة الرياض، ع (14829). تاريخ الاطلاع: 17 / 02 / 2022. رابط الموقع: <https://www.alriyadh.com/405643>
- 9.

10. سامح، م. (2021): أخطر أضرار مشاهدة الأفلام الإباحية وكيفية علاجها؟. تاريخ

الاطلاع: 2022/6/23. رابط الموقع: <https://altaafi.com/%D8%A3%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A9>

11. سكران، د. (2019): الحب والجنس عبر الإنترنت.. ثقب الروح الأسود. تاريخ الاطلاع:

2022/4/10. رابط الموقع: <https://cutt.us/womEQ>

12. الشرطة الفلسطينية. (2021): إحصائيات الشرطة الفلسطينية. تاريخ الاطلاع:

2022/6/24. رابط الموقع: <https://www.palpolice.ps/content/425828.html>

13. الصالحي، ص (2018): الجنس الإلكتروني- السايبر سكس- مغامرات خطيرة تهدد استقرار

المجتمع. تاريخ الاطلاع: 2022/4/9. رابط الموقع: <https://m.ahewar.org/s.asp>

[aid=619471&r=0](https://m.ahewar.org/s.asp)

14. الصوراني، س. (2016): المسكوت عنه.. "الجنس الإلكتروني" في فلسطين: "هَمَّتْ به وهمّ

بها" ولكن! رأي الدين والقانون وإحصائيات الجهات المختصة؟ تاريخ الاطلاع: 2022/4/10. الرابط:

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/05/02/911659.html#ixzz6qxOHf5Z8>

15. العاصي، أ. (2021): إدمان مشاهدة الأفلام الإباحية. تاريخ الاطلاع: 2022/6/23. رابط

الموقع: <https://cutt.us/MmCix>

16. العيد، س. (2018): الجنس عبر الإنترنت أو الجنس الإلكتروني .. أحد أهم قضايا القرن الحالي

التي لا يتم الحديث عنها كفاية. تاريخ الاطلاع: 2021/4/10. رابط الموقع:

<https://www.arageek.com/2019/10/02/cybersex.html>

17. العيسوي، ع. (2016): مخاطر الجنس الإلكتروني. تاريخ الاطلاع: 2022/4/9. رابط الموقع:

<https://www.efahway.com/new/2016/10/04/%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A>

[A7% D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A](https://www.efahway.com/new/2016/10/04/%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A)

18. اللبان، ش، فرحان، د. (2016): التأثيرات الاجتماعية والسلوكية لاستخدام المواقع الإباحية.

تاريخ الاطلاع: 2022/4/14. رابط الموقع: <http://www.acrseg.org/40361>

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (2021). سياسات مكافحة

التحرش الجنسي عبر الانترنت، استرجع بتاريخ 12 / 3 / 2023

<https://www.masarat.ps/article/5856/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). استرجع بتاريخ 2023/3/12

<https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3933>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022). استرجع بتاريخ 2023/3/12

<https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4422>

19. المعرفة. (2009): جنس عبر الإنترنت. تاريخ الاطلاع: 2022/4/10. رابط الموقع:

https://www.marefa.org/%D8%AC%D9%86%D8%B3_%D8%B9%D8%A8%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%D8%AA

20. النجار، خ. (2014). الجنس الإلكتروني ... بوابة الضياع. تاريخ الاطلاع: 2021/3/31. رابط

الموقع: <https://www.islamweb.net/ar/article/198328/>

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

Any I. (2018): Criminal Policies Based On Religious Values In Tackling Cyber Adultery. UNTAG Law Review (ULREV), (2), 69-85.

Eneng D. et al, (2021): The Relationship Between Electronic Media And Sex Behavior Among Early Adolescents In Junior High School In Tasikmalaya. IVCN The 4th International Virtual Conference on Nursing Volume.

Huma, F. (2020): Cyber law for sexual crimes. Indian Journal of Health, Sexuality & Culture, 6 (1), 518-532.

Paul B, (2021): A Study on Characteristics Analysis and Countermeasures of Digital Sex Crimes in Korea. International Journal of Environmental Research and Public Health, 19(1), 12-20.

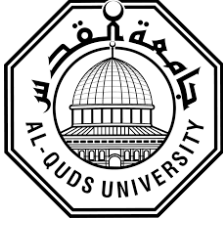
Umi R. et al, (2019): The Penal Policy on Cyber Adultery. Advances in Social Science, Education and Humanities Research, 394-397.

الملاحق:

ملحق (1): قائمة المحكمين.

الاسم	مكان العمل	التخصص
د. وفاء الخطيب	جامعة القدس – أبو أديس	بكالوريوس علم نفس/ علم اجتماع ماجستير تنمية وبناء مؤسسات دكتوراه علم اجتماع الجريمة
د. محمد عساف	جامعة الاستقلال	ماجستير القياس والتقويم دكتوراه قياس والتقويم
د. رحاب السعدي	جامعة الاستقلال	ماجستير إرشاد نفسي وتربوي دكتوراه صحة نفسية
أ. عاصم القواسمة	مدير مركز البيوت السعيدة للاستشارات النفسية والأسرية	أخصائي نفسي وتربوي

ملحق (2): استبانة الدراسة



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

حضرة السيد /ة المحترم/ة

تحية طيبة وبعد...

تقوم الباحثة نارمين يوسف أحمد الطروة بدراسة بعنوان " واقع الجنس الإلكتروني وعلاقته بالجرائم الأخلاقية من وجهة نظر الإخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في محافظة الخليل"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية وعلم الجريمة، من كلية الدراسات العليا بجامعة القدس – أبو أديس.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة أعرض عليكم استبانة مكونة من قسمين، لذا أرجو من حضراتكم المساهمة في استكمال بحثي هذا، شاكرة مسبقاً على مساعدتكم لي، علماً بأنه ستكون الإجابة بسرية تامة ولا يطلع عليها سوى الباحثة لأغراض البحث العلمي. لذلك اطلب منكم قراءة العبارات التالية بتمعن ثم الإجابة عليها حسب ما تراه مناسباً بوضع علامة (✓) في الخانة المقابلة لما يناسبكم.

مع خالص الشكر والتقدير

إعداد الطالبة: نارمين يوسف طروة

إشراف: د. عصام الأطرش

القسم الأول: المتغيرات الشخصية :

الرجاء وضع علامة (✓) في الخانة المقابلة لما يناسبكم:

1. النوع الاجتماعي: ☐ ذكر ☐ أنثى
2. المؤهل العلمي: ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا
3. سنوات الخبرة: ☐ أقل من 5 سنوات ☐ 5-10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات
4. مكان السكن: ☐ مدينة ☐ قرية ☐ مخيم
5. التخصص: ☐ علم نفس ☐ خدمة اجتماعية ☐ صحة نفسية ☐ إرشاد نفسي وتربوي

القسم الثاني: فقرات الاستبانة:

المحور الأول: العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني:

الرجاء قراءة الفقرات التالية بعناية والإجابة عليها بوضع علامة (✓) في الخانة التي توافق رأيك أمام كل فقرة من الفقرات التالية:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	أوقات الفراغ تزيد من ممارسة الجنس الإلكتروني					
2	ممارسة الجنس الإلكتروني من أجل التسلية					
3	ممارسة الجنس الإلكتروني تنتج الخلافات الزوجية					
4	ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء					
5	ضعف التنشئة الاجتماعية					
6	ضعف وسائل الضبط الاجتماعي					
7	الحرمان العاطفي من الأهل					
8	مرافقة أصدقاء السوء					
9	تأخر سن الزواج لكلا الجنسين					
10	ضعف التوعية الدينية لمخاطر الجنس الإلكتروني					
11	توفر وسائل ممارسة الجنس الإلكتروني					
12	إمكانية ممارسة الجنس الإلكتروني دون كشف الهوية					
13	الحرمان الجنسي عند الفرد					
14	البحث عن الإشباع الجنسي					
15	الرغبة في الانتقام					
16	كثرة الاختلاط بين الجنسين					
17	الجنس الإلكتروني وسيلة سهلة للحصول على الأموال					
18	صعوبة القدرة على الزواج بسبب غلاء المهور					
19	زيادة نسبة البطالة عند الشباب					
20	يساعد الفقر في ممارسة الجنس الإلكتروني بدل الزواج					
21	يتعرض الفرد للابتزاز الجنسي					
22	ابتزاز من قبل العصابات الإجرامية					
23	ضعف التشريعات النازمة لمكافحة الجنس الإلكتروني					
24	الانفتاح الاجتماعي في المجتمع					

المحور الثاني: آثار الجنس الإلكتروني على الفرد

الرجاء قراءة الفقرات التالية بعناية والإجابة عليها بوضع علامة (✓) في الخانة التي توافق رأيك أمام كل فقرة من الفقرات التالية:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	أرى بأن ممارسة الجنس الإلكتروني يؤدي إلى الوصمة الاجتماعية.					
2	يساهم في انهيار منظومة القيم الأخلاقية في المجتمع					
3	يساهم في تفكك الروابط الأسرية					
4	تعتبر ممارسة الجنس الإلكتروني مع غير الزوجة خيانة الزوجية					
5	استمرار ممارسة الجنس الإلكتروني يسبب الطلاق					
6	يواجه الممارس صعوبة في التواصل مع الآخرين					
7	سوء التكيف الاجتماعي للممارسين و الممارس عليهم					
8	الشك في الآخرين					
9	الإصابة بالأمراض الصحية مثل الالتهابات والحكة نتيجة القيام بالعادة السرية.					
10	الإصابة بالعجز الجنسي					
11	الإصابة بالضعف الجنسي					
12	إصابة الفرد بضغط نفسي مختلف					
13	الإدمان على الجنس الإلكتروني					
14	شعور الفرد بالاغتراب النفسي					
15	كثرة العزلة عن الآخرين					
16	المعاناة من الاكتئاب					
17	القلق من كشف نفسه أمام الآخرين					
18	الهوس الشديد بممارسة الجنس الإلكتروني					
19	التعرض للابتزاز المالي					
20	التعرض للابتزاز الجنسي					

المحور الثالث: طرق مكافحة الجنس الإلكتروني

الرجاء قراءة الفقرات التالية بعناية والإجابة عليها بوضع علامة (✓) في الخانة التي توافق رأيك أمام كل فقرة من الفقرات التالية:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	التوعية الأسرية للأبناء بمخاطر الأنترنت					
2	رقابة الآباء على سلوكيات أبنائهم					
3	تعدد الزوجات يخفف من ممارسة الجنس الإلكتروني					
4	تعزيز ودعم الأعراس الجماعية					
5	تقديم الدولة الدعم للراغبين بالزواج					
6	تجريم الجنس الإلكتروني في التشريعات					
7	بيان الحكم الشرعي لها عن طريق رجال الدين					
8	التوعية بمخاطر وسائل التواصل الاجتماعي					
9	تؤيد تبليغ الأجهزة الأمنية المختصة في حال تعرض الفرد للابتزاز					
10	فرض رقابة قوية على المواقع الجنسية					
11	حظر الحكومة للمواقع الإباحية					
12	التوعية عن طريق المؤسسات الدينية					
13	التوعية عن طريق المؤسسات الإعلامية					
14	تنقيف الأهل بالمواقع الإلكترونية					
15	نشر الثقافة الجنسية بين أفراد المجتمع					
16	مراجعة أخصائي جنسي في حال الإصابة بأمراض جنسية					
17	مراجعة أخصائي نفسي في حال الإدمان على الجنس الإلكتروني					

المحور الرابع: علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم اللاأخلاقية

الرجاء قراءة الفقرات التالية بعناية والإجابة عليها بوضع علامة (✓) في الخانة التي توافق رأيك أمام كل فقرة من الفقرات التالية:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يقلل الجنس الإلكتروني من التحرش الجنسي					
2	يقلل الجنس الإلكتروني من جرائم الاغتصاب					
3	يقلل الجنس الإلكتروني من الزنا					
4	يقلل الجنس الإلكتروني من هتك العرض					
5	للجنس الإلكتروني علاقة بالجرائم الأخلاقية لدى المتزوجين					
6	للجنس الإلكتروني علاقة بالجرائم الأخلاقية لدى العزاب					
7	للجنس الإلكتروني علاقة بالجرائم الأخلاقية لدى المنفصلين					
8	للجنس الإلكتروني علاقة بالجرائم الأخلاقية في المدينة					
9	يؤثر الجنس الإلكتروني على الجرائم الأخلاقية لدى الشباب					
10	يؤثر الجنس الإلكتروني على الجرائم الأخلاقية لدى كبار السن					
11	يؤثر الجنس الإلكتروني على الجرائم الأخلاقية لدى الإناث					

انتهت الاستبانة

أشكر لكم حسن تعاونكم

فهرس الملاحق

لم يتم العثور على إدخالات لجدول محتويات.

فهرس الجداول

جدول 1.3: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي.....	62
جدول 2.3: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.....	62
جدول 3.3: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخدمة.....	63
جدول 4.3: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان السكن.....	63
جدول 5.3: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص.....	63
جدول 6.3: محاور الاستبانة وعدد فقراتها.....	64
جدول 7.3: مقياس درجات الموافقة.....	65
جدول 8.3: الصدق البنائي لمحاور الاستبانة.....	66
جدول 9.3: صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني.....	66
جدول 10.3: صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور تأثير الجنس الإلكتروني على الفرد.....	67
جدول 11.3: صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور آليات مكافحة الجنس الإلكتروني.....	68
جدول 12.3: صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية..	69
جدول 13.3: معاملات الارتباط باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة.....	74
جدول 14.3: معاملات الارتباط بطريقة التجزئة النصفية لمحاور الاستبانة.....	75
جدول 1.4: تحليل محاور الاستبانة.....	78
جدول 2.4: تحليل فقرات محور العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني.....	79
جدول 3.4: تحليل فقرات محور تأثير الجنس الإلكتروني على الفرد.....	81
جدول 4.4: تحليل فقرات محور آليات مكافحة الجنس الإلكتروني.....	84
جدول 5.4: تحليل فقرات محور علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية.....	86
جدول 6.4: الفروقات بالنسبة لمتغير النوع الاجتماعي.....	88
جدول 7.4: الفروقات بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي.....	89
جدول 8.4: الفروقات بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخدمة.....	89
جدول 9.4: الفروقات بالنسبة لمتغير مكان السكن.....	90

جدول 10.4: الفروقات بالنسبة لمتغير التخصص.....91

فهرس المحتويات

المحتويات

إهداء.....	ث
إقرار.....	أ
الشكر والتقدير.....	ب
الملخص.....	ج
Abstract.....	د
الفصل الاول.....	1
2.1 مشكلة الدراسة.....	2
4.1 أهمية الدراسة:.....	4
5.1 أهداف الدراسة:.....	6
6.1 حدود الدراسة:.....	6
7.1 مصطلحات ومفاهيم الدراسة:.....	7
الفصل الثاني.....	9
الإطار النظري والدارسات السابقة.....	9
أولاً: الإطار النظري.....	9
1.2 الجنس الإلكتروني:.....	9
1.3.2 مسميات الجنس الإلكتروني:.....	10
2.3.2 مفهوم الجنس الإلكتروني:.....	10
3.3.2 أنواع الجنس الإلكتروني بين الفردين:.....	11
4.3.2 إشكالية ظاهرة الجنس الإلكتروني:.....	11

13	5.3.2 العوامل المؤدية إلى الجنس الإلكتروني:
19	6.3.2 مميزات الجنس الإلكتروني:
20	7.3.2 آثار الجنس الإلكتروني:
22	9.3.2 آليات مكافحة الجنس الإلكتروني:
30	مفهوم الجرائم الإباحية الإلكترونية:
30	2.2 الجرائم اللاأخلاقية:
31	1.2.2 مفهوم الجرائم اللاأخلاقية:
32	2.2.2 العوامل المؤدية إلى الجرائم الأخلاقية:
37	4.2.2 آليات الوقاية من الجرائم الأخلاقية:
45	4.2 علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية:
45	1.4.2 العلاقة بين القانون والأخلاق:
45	2.4.2 أثر التقنيات الحديثة على الجرائم الأخلاقية:
45	3.4.2 علاقة الجنس الإلكتروني بالجرائم الأخلاقية:
47	4.4.2 ارتباط الجرائم الأخلاقية بالمواد الإباحية:
47	5.2 النظريات المفسرة للدراسة:
47	"حيث ان نفس النظريات فسرت الجنس الإلكتروني والجرائم الاخلاقية"
53	6.2 الدراسات السابقة:
53	1.6.2 الدراسات العربية:
58	2.6.2 الدراسات الأجنبية:
60	3.6.2 التعقيب على الدراسات السابقة:
61	الفصل الثالث

61	الاجراءات المنهجية للدراسة
61	1.3 المقدمة:
61	2.3 منهج الدراسة:
61	3.3 مجتمع الدراسة:
61	4.3 عينة الدراسة:
64	5.3 أداة الدراسة:
65	6.3 صدق الاستبانة:
74	7.3 ثبات الاستبانة:
75	8.3 متغيرات الدراسة:
75	9.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة:
77	الفصل الرابع
77	1.4 مقدمة:
77	2.4 تحليل النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة
92	الفصل الخامس
92	1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة
108	2.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس
116	المصادر والمراجع
125	الملاحق:
132	فهرس الملاحق
133	فهرس الجداول
135	فهرس المحتويات

